جُزْءٌ فِيهِ تَفْسِيرُ آيَاتٍ مِنَ القُرْآنِ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بِخَطِّ القَاضِي أَبِي يَعْلَى

تحقيق ودراسة

د. هِنْد بنْت إبراهِيم التَّوَيْجِري (*)

مُلخّصُ البَحْث

في هذا البحث حققتُ نصَّ التفسير الذي يرويه المَرُّوْذِيُّ عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد ضبطت النصَّ، وخَرَّجْتُ الروايات من أحاديث وآثار، وذكرت حكم الأئمة على الأحاديث، وعزوت أقوال الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ التفسيرية لقائليها من الصحابة والتابعين، وذكرتُ مَنْ خَرَّجها من أئمة التفسير والحديث، وذكرتُ طريق الرواية في كلٍ منها، وحكمت على أسانيدها، وترجمت للأعلام المذكورة فيها من غير مشاهير الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعرَّفت بغريب الألفاظ، والأماكن، والفرق، وعلَّقت على ما يحتاج إلى تعليق، ثم ختمت البحث بخاتمة سجَّلت فيها أهم النتائج.

وختاماً أسأل الله القبول، والحمد لله رب العالمين.

(*) أستاذ مشارك، قسم الدراسات القرآنية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة بالمدينة المنورة.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فإن القرآن العظيم هو كلام الله تعالى، الذي لا شرف إلا وهو سبيل إليه، ولا خير إلا وفي آياته دليل عليه، به الاهتداء، وإليه الاحتكام؛ لذا كان سلفنا الصالح من الصحابة والتابعين وأتباعهم أحرص الناس على تدبر آياته وتفهم معانيه؛ لاستخراج دُرره وكشف كنوزه. ومن هؤلاء السلف الكبار الذين حُفظ عنهم عنايتهم بالتفسير: الإمام المحدِّث، الفقيه، المفسِّر، أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١٦٤هـ - ٢٤١هـ)، وهذه قطعة نفيسة من تفسيره اخترتها لتحقيقها والتعليق عليها، وقد ضمَّنها العلَّامة المحقق الشهير بابن قيِّم الجوزية[1] كتابه الموسوم: ببدائع الفوائد، في الجزء الثالث منه، وقد وقعت هذه القطعة النفيسة من التفسير في الصفحات (١٠١٥ - ١٠٣٤) في النسخة التي اعتمدتها من كتاب «بدائع الفوائد».

ومما دعاني لاختيارها لتحقيقها أسباب منها:

١. مكانة مصنِّفها العلمية.

٢. غزارة ما احتوته هذه القطعة النفيسة على قِصَرِها من فنون العلم: القراءات، والتفسير، والفقه، والفرق، وغيرها.

٣. ولما حبَّره العلامة النحرير المدقق المحقق ابن قيِّم الجوزية من تعليقات نفيسة على بعضٍ مما جاء في هذه القطعة التفسيرية.

---

(١) هو: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، صاحب التصانيف الكثيرة، من مصنفاته: «مدارج السالكين»، و«طريق الهجرتين» وغيرهما، لازم شيخ الإسلام ابن تيمية، وأخذ عنه، مات سنة (٧٥١هـ). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٥/١٧٠ - ١٧٩).

٤. لكون هذه القطعة التفسيرية على نفاستها وأهميتها لم تنل حقها من العناية والتخريج.

وقد هدفتُ من هذا البحث أن أنظم هذه القطعة النفيسة من التفسير في مؤلَّفٍ مستقل بعد أن أُخرج نصَّ التفسير عن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بصورة قريبة مما وضعه مصنِّفه من خلال تقويمه وتخريج نصوصه، والتعليق عليه بما يخدم موضوعه، ويُظهر مقصوده، وييسِّر الانتفاع به على الوجه الأمثل بإذن الله.

هذا ولم أقف في حدود علمي، ومن خلال بحثي في قواعد البيانات بالمراكز العلمية والمكتبات والجامعات على دراسة سابقة لهذه القطعة التفسيرية بالمنهج الذي سلكته في تحقيقها، وقد تقدَّم أن هذه القطعة التفسيرية مطبوعة ضمن كتاب «بدائع الفوائد»، الذي حقِّق عدة مرات، والقطعة جزء منه نالها ما نال الكتاب من التحقيق، وكان حظُّ هذه القطعة النفيسة في تحقيقات الكتاب مقتصراً على ضبط مشكل النصِّ، وبيان بعض غريبه.

كما أن هذه القطعة التفسيرية قد ضمَّنها مصنفو[1] كتاب مرويات الإمام أحمد ابن حنبل في التفسير مصنَّفهم، مرتبة نصوصها في ثنايا ذكرهم للمرويات حسب ترتيب سور القرآن الكريم، وكان منهجهم - حفظهم الله - بعد وضعها في موضعها من سور القرآن الاكتفاء بعزوها لمصدرها «كتاب البدائع»، باستثناء الجزء من العمل الذي يخص الشيخ محمد رزق الطرهوني، الذي يقع في الجزء الثاني من الكتاب ما عدا سورتي: الأنعام والأعراف، إضافةً لجزء تبارك وعمَّ من الجزء الرابع، فقد اعتنى - حفظه الله - بذكر مَنْ قال بالقول الذي ذكره الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الصحابة والتابعين، موثقاً ذلك من تفسير ابن كثير، والدر المنثور في الغالب.

(١) وهم أصحاب الفضيلة: أ. د. حكمت بن بشير ياسين، والشيخ: محمد بن رزق بن طرهوني، ود. عبد الغفور عبد الحق البلوشي، وأ. أحمد أحمد البزرة، غير أن هذه الصفحات (١٠٢٧ - ١٠٣٤) من القطعة غير مضَّمنة في مصنفهم.

أما عملي في تحقيق هذه القطعة فيقوم على عزو أقوال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ التفسيرية المذكورة في هذه القطعة لقائليها من سلف الصحابة أو التابعين، وتابعيهم بإحسان، والحكم على الأحاديث والآثار اعتماداً على أقوال النقاد المعتبرين من السلف والخلف، إضافة للتحليل والنقاش لما يحتاج إلى تحليل من نصوص التفسير المذكورة فيها، وكذا التعريف بغريب الألفاظ والأماكن والفرق.

واقتضت طبيعة هذا البحث أنْ يُقَسَّمَ إلى مقدمةٍ، وتمهيدٍ، ونصّ التفسير، وخاتمة، ثم ثبت المصادر والمراجع، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وتحدثت فيها عن أسباب اختيار الموضوع، وأهمية هذه القطعة التفسيرية النفيسة، وهدف البحث، وخطة البحث.

التمهيد: ذكرت فيه ترجمة موجزة للإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

نصُّ التفسير: وقد سلكت في تحقيقه الآتي:

١. ضبط النصّ، ولا سيما مشكله، مستفيدة في ذلك من مراجع العزو والتخريج.

٢. تخريج الأحاديث الشريفة، فإن كان الحديث في الصحيحين، أو في أحدهما اكتفيت بذلك تخريجاً وتصحيحاً. وإن لم يكن فيهما أو في أحدهما، ألتزم بذكر مصادر تخريجه مبتدئة بالسنن الأربعة ومسند أحمد إن كان فيها، وإن لم يكن فيها خرّجته من المصنفات والمسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثية وغيرها، وذكرت حكم الأئمة النقاد من المتقدمين والمتأخرين فيه.

٣. عزو أقوال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ التفسيرية المذكورة في هذه القطعة التفسيرية لقائليها من سلف الصحابة، أو التابعين، أو تابعيهم بإحسان، مرتبة إياهم حسب وفياتهم، ثم أذكر مَنْ خَرَّجها عنهم من الأئمة، ملتزمة ببيان طريق الرواية في الغالب، ثم ذكرت خلاصة الحكم على هذه الآثار بعد دراستها، فما تبين لي بعد دراسة الإسناد ثبوت نسبته للمسند إليه من الصحابة أو

التابعين عبَّرت عنه بصيغة الجزم: «قال بهذا»، وما لم يتبين لي ثبوت نسبته للمسند إليه. إما لضعف الإسناد، أو لعدم الوقوف على سلسلة السند، عبَّرت عنه بصيغة التضعيف: «روي هذا».

٤. الترجمة للأعلام من غير مشاهير الصحابة - رضوان الله عليهم -.

٥. التعريف بغريب الألفاظ، والأماكن، والفرق.

٦. التعليق على ما يحتاج إلى تعليق.

٧. الالتزام بذكر الراجح من أوجه التفسير في حال كان ما ذكره الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التفسير خلاف الراجح.

الخاتمة: سجلت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

والله تعالى المسؤول أن ينفعنا بما علمنا، ويعلمنا ما ينفعنا، وأن يزيدنا علماً، وأن يعيذنا من حال أهل النار، وله الحمد على كل حال.

التمهيد

ترجمة موجزة للإمام أحمد بن حنبل [1] رَحِمَهُ ٱللَّهُ

هو: أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان بن ذُهل بن ثعلبة بن عُكَابَة بن صعب بن علي بن بكر وائل الذُّهليُّ الشَّيبانيُّ المَرْوَزِيُّ، ثم البغداديُّ، إمام المحدِّثين، الناصر للدين، والمناضل عن السنة، والصابر في المحنة.

وُلد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شهر ربيع الأول، سنة أربع وستين ومائة، وبهذا قال ابنه صالح وغيره.

وأخذ العلم عن خلق كثير حتى بلغ عدة شيوخه الذين روى عنهم في «المسند» مائتين وثمانين ونيفاً، وسمع منه خَلْق كثير أيضاً.

أما وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ فكانت في ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين.

(١) ترجمت للإمام هاهنا بترجمة موجزة جداً؛ وذلك لأنني قد تحدثت عن ترجمته بشيء من التفصيل مع دراسة تحليلية وصفية استقرائية لهذه القطعة النفيسة المأثورة عنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بحث مستقل.
وينظر في ترجمته: طبقات الحنابلة (٤/١)، ووفيات الأعيان (٦٣/١ - ٦٤)، والسير (١٧٧/١١ - ١٧٨)، والوافي (٢٢٥/٦)، والبداية والنهاية (٣٨٠/١٤ - ٣٨١)، والنجوم الزاهرة (٣٠٤/٢)، وشذرات الذهب (١٨٥/٣ - ١٨٦).

نصُّ التفسير

قال ابن القيِّم[١]: ومن خط القاضي[٢] من جزء فيه تفسير آيات من القرآن عن الإمام أحمد:

رواية المَرُّوْذِيِّ[٣] عنه. رواية أبي بكر أحمد بن عبد الخالق[٤] عنه، رواية أبي بكر أحمد بن جعفر بن سلم الخُتُّلِيُّ[٥]، رواية أبي الحسين أحمد بن عبد الله السُّوسَنْجِرِدِيُّ[٦].

قال المَرُّوْذِيُّ: سمعت أبا عبد الله يقول لرجل: اقعد اقرأ، فجئته أنا بالمصحف فقعد، فقرأ عليه، فكان يمرُّ بالآية، فيقف أبو عبد الله، فيقول له: ما تفسيرها؟ فيقول: لا أدري، فيفسِّرها لنا، فربما خنقته العبرة فيردُّها.

وكان إذا مرَّ بالسَّجدة سَجَدَ الذي يقرأ وسجدنا معه، فقرأ مرة فلم يسجد، فقلت لأبي عبد الله: لأيِّ شيء لم تسجد؟ قال: لو سجد سجدنا معه.

قد قال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للذي قرأ: «أنت إمامُنا إن سَجَدْتَ سَجَدْنا»[٧].

---

(١) البدائع (١٠١٥/٣).

(٢) هو: القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد، المعروف بابن الفراء البغدادي الحنبلي. قال الخطيب: كتبنا عنه وكان ثقة. وقال ابن الجوزي: كان من سادات الثقات، له التصانيف الحسان الكثيرة في مذهب أحمد، وانتهى إليه المذهب، من مصنفاته: «الأحكام السلطانية»، و«الأمالي» وغيرهما، مات سنة (٤٥٨هـ). ينظر: تاريخ بغداد (٢٥٦/٢)، وطبقات الحنابلة (١٩٣/٢ - ٢٣٠).

(٣) هو: أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز المَرُّوْذِيُّ، هو المقدَّم من أصحاب أحمد لورعه وفضله، وكان أحمد يأنس بِهِ وينبسط إليه، وهو الذي تولى إغماضه لما مات وغسله، وقد روى عنه مسائل كثيرة، وأسند عنه أحاديث صالحة، مات سنة (٢٧٥هـ). ينظر: تاريخ بغداد (١٨٩/٥ - ١٩٠)، وطبقات الحنابلة (٥٦/١ - ٦٣).

(٤) لم أعرفه.

(٥) هو: أبو بكر، أحمد بن جعفر بن محمد بن سلم الخُتُّلِيُّ، كان أحد علماء بغداد، كتب من القراءات والتفاسير أمراً كثيراً. قال الخطيب: كان صالحاً، ثقة، ثبتاً، مات سنة (٣٦٥هـ). ينظر: تاريخ بغداد (٢٩١/٤ - ٢٩٢).

(٦) هو: أبو الحسين المعدل المعروف بابن السُّوسَنْجِرِدِيُّ، أحمد بن عبد الله بن الخضر بن مسرور. قال الخطيب: وكان ثقة مأموناً ديناً مستوراً حسن الاعتقاد شديداً في السنة. توفي سنة (٤٠٢هـ). ينظر: تاريخ بغداد (٤٦٠/٤ - ٤٦١). وجوَّد هذا الإسناد ابن رجب الحنبلي في التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار (٦٨).

(٧) علّقه البخاري بصيغة الجزم في الصحيح (٤١/٢)، ك: سجود القرآن، ب: من سجد لسجود القارئ، ولفظه: قال ابن

وكان يعجبه أن يُسَلِّم فيها[1].

وقال: ذهبت إلى ابن سَواء[2]، فكان يقرأ بنسخة لعبد الوهاب[3]، فكان يقرأ ويفسِّر.

قال ابن سَواء: كان سعيد[4] يقرأ ويفسرِّ، قال: وكان قتادة[5] يقرأ ويفسِّر.

وقال لرجل: لو قرأت فسمعنا ونحن نسير من العسكر[6]، فكان الرجل يقرأ

مسعود لتميم بن حَذْلَمٍ - وهو غلام - فقرأ عليه سجدة، فقال: «اسجد فإنك إمامنا فيها».

ووصله سعيد بن منصور كما في تغليق التعليق (٤٠٩/٢ - ٤١١)، وفتح الباري (٥٥٦/٢) من طريق مغيرة عن إبراهيم، قال: قال تميم بن حذلم: قرأت القرآن على عبد الله وأنا غلام فمررت بسجدة، فقال عبد الله: «أنت إمامنا فيها»، وقد روي نحو هذا مرفوعاً، أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣٤٦/٣)، وأبو داود في المراسيل (١١٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٧٩/١) عن زيد بن أسلم مرسلاً، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤٥٩/٢): عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، بلاغاً، قال ابن حجر في الفتح (٥٥٦/٢) عن سند ابن أبي شيبة: «رجاله ثقات، إلا أنه مرسل».

(١) اختلفت الرواية عن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حكم التسليم من سجود التلاوة: ففي رواية عنه وهي المذهب أن التسليم واجب، وهو ما ذهب إليه الشافعية في الأصح عنهم، لقول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تحريمها التكبير وتحليلها التسليم»، وهذا عام في كل صلاة، وسجود التلاوة صلاة، ولأنها صلاة ذات إحرام، فافتقرت إلى سلام، كسائر الصلوات. وفي رواية أخرى عنه أنه لا تسليم لسجود التلاوة، وهو ما ذهب إليه الحنفية، والمالكية، والشافعية في مقابل الأصح، وذلك احتجاجاً بأنه لم ينقل عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه سلام، ولأن السلام للتحليل عن التحريمة وليس فيها تحريمة، ولأنها معتبرة بسجود الصلاة، وسجود الصلاة لا يقتضي التسليم. والراجح والله تعالى أعلم هو القول الثاني؛ لقوة ما بُني عليه من استدلال، ومن أهمه ولا شك عدم ورود الدليل عليه. ينظر: المبسوط (١٠/٢)، والمغني (٤٤٥/١)، ومجموع الفتاوى (١٧١/٢٣)، والبناية شرح الهداية (٦٧٨/٢)، والمبدع (٣٨/٢).

(٢) هو: أبو الخطاب البصريُّ، محمد بن سواء بتخفيف الواو والمد، السدوسيُّ العنبريُّ المكفوف، صدوق ربي بالقدر من التاسعة، مات سنة (١٨٧هـ). ينظر: الجرح والتعديل (٢٨٢/٧)، وتقريب التهذيب (٤١٧).

(٣) هو: أبو نصر العجليُّ، عبد الوهاب بن عطاء الخفَّاف مولاهم البصري، نزيل بغداد، صدوق، ربما أخطأ. قال المزيُّ: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: كان الخفَّاف يقرأ عند سعيد التفسير، من التاسعة، مات سنة (٢٠٤هـ)، وقيل: (٢٠٦هـ). ينظر: تهذيب الكمال (٥٠٩/١٨ - ٥١٦)، والتقريب (٣٠٩).

(٤) هو: أبو النضر البصريُّ، سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكريُّ، مولاهم، ثقة، حافظ، له تصانيف، لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، من السادسة مات سنة (١٥٦هـ)، وقيل: (١٥٧هـ). ينظر: تهذيب الكمال (٥/١١ - ١١)، والتقريب (١٧٩).

(٥) هو: أبو الخطاب البصريُّ، قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، ثقة، ثبت، يقال: وُلد أَكْمَهَ، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة (١١٧هـ). ينظر: تهذيب الكمال (٤٩٨/٢٣ - ٥١٧)، والتقريب (٣٨٩).

(٦) العسكر: هو موضع في المدينة التي بناها المعتصم بالعراق لمّا ضاقت بغداد عن عساكره، وأراد استحداث مدينة، اختار موضعاً بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة، وكان ذلك سنة (٢٢١هـ)، وسميت سرَّ من رأى، وفيها لغات:

وأبو عبد الله يسمع، وربما زاد أبو عبد الله الحرفَ والآية فتفيض عيناه، وسمعته يفسِّر القرآن، وقال: قال مجاهد(١): عرضتُ القرآن على ابن عباس ثلاث مرات(٢)، وقال: أعيتني الفرائضُ، فما أُحسنها(٣).

وقُرِيء عليه: ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١]، قال: لا سوادَ فيها(٤).

﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، قال: لا كبيرةٌ ولا صغيرة(٥).

﴿غَيْرَ مَدِينِينَ﴾ [الواقعة: ٨٦]، قال: محاسبين(٦).

وكان يقرأ: (السَّجن) و﴿ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾(٧) [يوسف: ٣٣].

سامرّا بالقصر، وسامرّاء بالمد، وسرّ من راء مهموز الآخر، وسرّ من را مقصور الآخر. ينظر: معجم ما استعجم (٧٣٤/٣)، ومعجم البلدان (١٧٣/٣ - ١٧٨، ١٢٣/٤).

(١) هو: أبو الحجاج المخزوميُّ، مجاهد بن جبر، مولاهم المكيُّ، ثقة، إمام في التفسير وفي العلم، من الثالثة، مات سنة (١٠١هـ)، وقيل غير ذلك. ينظر: تهذيب الكمال (٢٢٨/٢٧ - ٢٣٦)، والتقريب (٤٥٣).

(٢) أخرجه الدارمي في السنن (٧٢٥/١)، والحاكم في المستدرك (٣٠٧/٢)، من طريق محمد بن إسحاق، سمع أبان بن صالح يحدث عن مجاهد، بنحوه وزيادة. ووافقه الذهبي فقال: على شرط مسلم.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد الله (٨٥/٣) بسند صحيح من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن حماد بن زيد، عن داود بن أبي هند، قال: قال بنحوه.

(٤) قال بهذا الوجه من التفسير: مجاهد بن جبر: أخرج ذلك ابن جرير في جامع البيان (١١٠/٢) بسند صحيح من طريق عيسى بن ميمون، عن ابن أبي نجيح عنه، وابن أبي حاتم في التفسير (١٤٢/١) بسند حسن من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح، عنه، كلاهما بلفظ: «﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ أي: لا بياض فيها ولا سواد».

(٥) قال بهذا الوجه من التفسير: مجاهد بن جبر: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس في التفسير المنسوب لمجاهد (٢٠٥) بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عنه به.

(٦) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٣٧٤/٢٢) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة، عنه به. وروي عن سعيد بن جبير: أخرج ذلك عبد بن حميد كما في الدر (٢٣٨/١٤) عنه به. ومجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٣٧٤/٢٢) بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عنه به. وروي عن الحسن البصري: أخرج ذلك عبد بن حميد كما في الدر (٢٣٨/١٤) عنه به. وقتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٣٧٤/٢٢) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة، عنه به.

(٧) وهي قراءة متواترة قرأ بها يعقوب بفتح السين، والجمهور على كسرها. ينظر: المبسوط في القراءات العشر (٢٤٦)، والنشر في القراءات العشر (٢٩٥/٢).

﴿أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف: ٧٠]، قال: حُمُرٌ تحمل الطعام(١).

﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ﴾ [النحل: ١١٢]، قال: مكة(٢).

﴿وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، قال: هذه نسختها التي في البقرة: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، قال: يُفرض لكل حامل، مطلقةً كانت أو متوفى عنها زوجها، لها النفقةُ حتى تضع(٣).

هكذا رأيت هذا التفسير، ولا يخلو من وَهَم(٤)، إمَّا: من المَرُّوْذِيِّ أو من الناقل(٥).

---

(١) قال بهذا الوجه من التفسير: مجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٢٤٨/١٣)، وابن أبي حاتم (٢١٧٢/٧) كلاهما بسند ضعيف من طريق ابن جريج، عن مجاهد بلفظ: «كانت حميرا».

(٢) روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٣٨٣/١٤) بسند ضعيف من طريق عطية العوفي، عنه به، لكنه يتقوى بروايات التابعين التالية، وقال به مجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٣٨٣/١٤) بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عنه به. وقتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٣٨٣/١٤) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة، ومعمر، عنه به. وابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٣٨٣/١٤) بسند صحيح من طريق ابن وهب، عنه به.

(٣) هذا القول بفرض النفقة للحامل المتوفى عنها زوجها حتى تضع، محمول على أن النفقة في الآية: ﴿وَإِن كُنَّ أُو۟لَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُوا۟ عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦] للحامل من أجل الحمل، وهي إحدى روايتي المذهب عند أحمد. والصحيح من مذهب أحمد أن النفقة للحمل، ويترتب على هذا أنه لا نفقة للحامل المتوفى عنها زوجها. قال ابن مفلح في المبدع (١٥٠/٧) في نفقة المتوفى عنها زوجها: «وإن كانت حاملاً فعلى روايتين إحداهما: لا شيء لها صحَّحه القاضي، وجزم به في «الوجيز»، وقدَّمه في «المحرر»، و«الرعاية»، و«الفروع»؛ لأنه قد صار للورثة، ونفقة الحامل وسكناها إنما هو للحمل أو لها من أجله، ولا يلزم ذلك للورثة؛ لأنه إن كان للميت ميراث فنفقة الحمل في نصيبه»، وينظر: المسائل الفقهية (٢١٨/٢).

(٤) الوَهَم: بفتح الواو والهاء، يقال: وَهَمْتُ أَهِمُ وَهْماً: إذا ذهب وَهْمُك إليه وأنت تريد غيره. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢٠٥٤/٥)، ولسان العرب (٦٤٤/١٢).

(٥) من قول ابن القيِّم في البدائع (١٠١٧/٣)، والأمر كما قال، فهو ذكر أن آية البقرة: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ناسخة لآية الطلاق ﴿وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، وهذا وهم، والصواب أن آية البقرة المذكورة ناسخة للآية بعدها، وهي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، فقد أوجبت هذه الآية للمتوفى عنها زوجها أن يُنفق عليها سنة من مال المتوفى، وتسكن سنة ما لم تخرج وتتزوج، ثم نُسخت النفقة بآية المواريث في النساء، ونسخ الحول بأربعة أشهر وعشرا، وإلى هذا ذهب عثمان بن عفان وابن الزبير وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وقتادة، وهو قول الجمهور. ينظر تفصيل أدلتهم في: الناسخ والمنسوخ للنحاس (٧٠/٢ - ٧٢)، وينظر: فتح الباري (٤٩٣/٩ - ٤٩٤).

﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤]، قال: عَمَلَك فأصلِحْه(١)، ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥]، قال: الرجز عبادة الأوثان(٢)، ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، قال: تَمُنُّ بما أعطيتَ لتأخذ أكثر(٣).

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]. قال: وادٍ في جهنم(٤).

---

(١) قال بهذا الوجه من التفسير: أبو رزين مسعود بن مالك: أخرج ذلك ابن أبي شيبة (١٥٤/٧) بسند صحيح من طريق جرير، عن منصور، عنه به وزيادة. وإبراهيم النخعي، أخرج ذلك ابن حبان في صحيحه (٢١٠/١٦) من طريق فضيل ابن عياض، عن منصور، عنه به، وقال محققه: «إسناد صحيح على شرط الشيخين»، ومجاهد: أخرج ذلك أبو نعيم في الحلية (٢٨١/٣)، وابن جرير (٤٠٨/٢٣) كلاهما بسند صحيح من طريق فضيل، عن منصور، عنه به.

(٢) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٤١٠/٢٣) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة، عنه بنحوه، ومجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٤١٠/٢٣) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح، عنه بنحوه، وعكرمة: أخرج ذلك ابن جرير (٤١١/٢٣) بسند ضعيف من طريق وكيع، عن إسرائيل، قال أبو جعفر: أحسبه أنا عن جابر، عنه بنحوه. والزهري: أخرج ذلك ابن جرير (٤١١/٢٣) بسند صحيح من طريق ابن ثور، عن معمر، عنه بنحوه.

(٣) روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك الطبراني في الكبير (١٢٨/١٢)، والبيهقي في الكبرى (٨١/٧)، وابن جرير (٤١٢/٢٣) كلهم من طريق عطية العوفي عنه بنحوه. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٣١/٧): «وفيه عطية العوفي، وهو ضعيف»، لكنه يتقوى بروايات التابعين التالية. وقال به إبراهيم النخعي: أخرج ذلك ابن أبي شيبة (٥١٣/٤)، وابن جرير (٤١٣/٢٣، ٤١٤ - ٤١٥) كلاهما بسند صحيح من طريق سفيان، عن مغيرة، عنه بنحوه، وعكرمة: أخرج ذلك ابن جرير (٤١٣/٢٣) بسند صحيح من طريق أبي رجاء، عنه به. والضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (٤١٣/٢٣) بسند صحيح من طريق وكيع، عن سلمة، عنه بنحوه، والقاسم بن أبي بزَّة: أخرج ذلك أحمد (٤٠٥/٣٣)، وابن أبي شيبة (٥١٤/٤)، كلاهما من طريق نافع بن عمر الجمحي، عنه بنحوه. وقال محققو المسند: «هذا الأثر رجاله ثقات رجال الصحيح». وقتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٤١٤/٢٣) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة، ومعمر، عنه بنحوه. وضمرة بن حبيب وأبو الأحوص: أخرج ذلك ابن جرير (٤١٢/٢٣) بسند حسن من طريق أرطاة، عنهما بنحوه.

(٤) ورد بهذا المعنى حديث مرفوع لكنه ضعيف، أخرجه أبو يعلى كما في المطالب العالية (٤٨١/١٥) من طريق محمد بن عثمان، ثنا مغلس الخراساني، عن أيوب بن يزيد، عن أبي رزين، عن عمرو بن عبسة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً بلفظ: (الفلق: جهنم)، وقال محققو المطالب: إسناده واهٍ فيه محمد بن عثمان القرشي، وهو ضعيف. وشيخه مغلس الخراساني مجهول، وشيخه أيوب بن يزيد، مجهول أيضاً، وأخرجه الديلمي في الفردوس (١٥٩/٣)، وابن مردويه كما في الجامع الصغير (٨٤٦٥)، والدر (٧٩٦/١٥) عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً بلفظ: «الفلق سجن في جهنم»، وحكم الألباني بضعفه كما في ضعيف الجامع برقم (٤٠٣٤). وأخرجه ابن جرير (٧٤٢/٢٤) عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «جب في جهنم مغطى»، قال ابن كثير في تفسيره (٥٣٥/٨، ٥٤٩): «منكر... إسناده غريب، ولا يصح رَفْعُه»، وضعفه الألباني

(الغاسق): القمر، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعائشة: «هذا الغاسِقُ قد طَلَع»(١)، يعني: القمر.

﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾ [الفلق: ٤]: السِّحر، و﴿ٱلْعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]: الذين يعقدون السِّحر(٢)، ﴿حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [الفلق: ٥]. قال: هو الحسد الذي يتحاسد الناس(٣). قلت: إيش تفسير

في ضعيف الجامع برقم (٤٠٣٣). وهذا القول أحد الأقوال في تفسير الآية، والذي عليه جمهور المفسرين في تفسير الفلق: أنه الصبح؛ لأنه المتبادر عند الإطلاق، ولأن الأحاديث المذكورة في الأقوال الأخرى لم يصح منها شيء، وإلا لكان المصير إليها واجباً، والقول بها متعيناً، كما قال الشوكاني في فتح القدير (٦٤١/٥)، وهو اختيار ابن جرير. وقال ابن كثير في تفسيره (٥٣٥/٨) عن هذا التفسير: «وهذا هو الصحيح، وهو اختيار البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه».

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣٧٩/٤٠) عنها بلفظ: أخذ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيدي فأراني القمر حين طلع، فقال: «تعوذي بالله من شر هذا الغاسق إذا وقب»، والترمذي في السنن (٤٥٢/٥) عنها بنحوه، والنسائي في السنن الكبرى (١٢٢/٩) عنها بنحوه، قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وحسَّنه ابن حجر في الفتح (٧٤١/٨)، وحسَّنه كذلك محققو المسند، والألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٣٧٢).

وقد جاء عن أكثر المفسرين تفسير الغاسق بالليل، كابن عباس، ومجاهد، ومحمد بن كعب القرظي، والضحاك، وخصيف، والحسن، وقتادة، كما في تفسير ابن كثير (٥٣٥/٨)، ويدل عليه قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، ولا يعارض التفسير المأثور عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأن الليل والقمر متلازمان، فالقمر لا يخرج إلا بالليل، وإذا جاء الليل خرج القمر، فالتعبير بأحدهما لا يخالف التعبير بالآخر. قال ابن القيِّم في البدائع (٧٢٩/٢) عن تفسير الغاسق بالقمر: «هذا التفسير - أي تفسير الغاسق بالقمر - حق ولا يناقض التفسير الأول - أي تفسيره بالليل - بل يوافقه ويشهد بصحته، فإن الله تعالى قال: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢] فالقمر هو آية الليل وسلطانه، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبر عن القمر بأنه غاسق إذا وقب، وهذا خبر صدق وهو أصدق الخبر ولم ينفِ عن الليل اسم الغاسق إذا وقب، وتخصيص النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له بالذكر لا ينفي شمول الاسم لغيره».

(٢) روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٧٥٠/٢٤) بسند ضعيف من طريق العوفي، عنه بنحوه، لكنه يتقوى بروايات التابعين التالية، وقال به الحسن: أخرج ذلك ابن جرير (٧٥٠/٢٤) من طريق ابن أبي عدي، عن عوف، عنه بنحوه، وقد صحح إسناده إلى الحسن الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٢٥/١٠)، ومن طريق سعيد، عن قتادة، عنه بنحوه وهو إسناد صحيح أيضاً، وقتادة: أخرج ذلك عبد الرزاق (٤٧٦/٣)، وابن جرير (٧٥٠/٢٤) كلاهما بسند صحيح من طريق معمر، عنه بنحوه، وابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٧٥١/٢٤) بسند صحيح من طريق ابن وهب، عنه بنحوه، وبه فسَّر البخاري الآية كما في صحيحه (١٣٦/٧).

(٣) روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن المنذر كما في الدر (٨٠٢/١٥) عنه بلفظ: «نفس ابن آدم وعينه»، وقال به قتادة: أخرج ذلك عبد الرزاق (٤٧٧/٣)، وابن جرير (٧٥١/٢٤) كلاهما بسند صحيح من طريق معمر عنه بنحو لفظ ابن عباس، وبالحسد فسَّر البخاري الآية، إذ جعلها دليلاً لبابه المعنون بـ:

﴿إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق: ٣]؟ قال: لا أدري[١].

وقُرِيء عليه: ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾ [الفجر: ٧]، قال: لم تزل[٢].

﴿جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ﴾ [الفجر: ٩]. قال: نقبوا الصخر[٣]. وجاءوا عليهم جلود النِّمار[٤] قد جابوها[٥]: قد نقبوها[٦].

﴿عَسْعَسَ﴾ [التكوير: ١٧]: أظلم[٧].

ما ينهى عن التحاسد والتدابر، الصحيح (١٩/٨).

(١) وقب: قال الأخفش في معاني القرآن له (٥٨٩/٢): «وَقَب يَقِبُ وُقُوباً، وهو الدخول في الشيء». وينظر: معاني القرآن للفراء (٣٠١/٣)، وبهذا المعنى قال: مجاهد: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٧٦١) بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عنه في الآية بلفظ: «إذا وقب: يعني إذا دخل، يعني غروب الشمس»، وأخرجه ابن جرير (٧٤٦/٢٤) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح عنه، وقتادة: أخرج ذلك عبد الرزاق (٤٧٦/٣) بسند صحيح من طريق معمر، عن الحسن، عنه بنحوه.

(٢) لم أستطع الجزم بمقصود الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من هذه العبارة، لكن الذي يغلب على الظن والله تعالى أعلم: لم تزل تلك صفتهم - أي ذات عمادٍ - وعليه سيكون تفسيرها عنده على أنَّها صفة للمدينة وليست صفة للقبيلة؛ إذ هي التي سيصدق على آثارها وصف «لم تزل ذات عماد»، وقد اختلف المفسرون في تفسير «إرم»، وفي تفسير «ذات العماد»، لكن الذي يترجح وتشهد له شواهد القرآن أنها صفة للقبيلة، قال محمد أبو شهبة في الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (٢٨٤): «والصحيح في تفسير الآية: أن المراد بعاد، إرم ذات العماد، قبيلة عاد المشهورة التي كانت تسكن الأحقاف، شمالي حضرموت، وهي عاد الأولى، التي ذكرها الله سبحانه في سورة النجم، قال سبحانه: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ [النجم: ٥٠]، ويقال لمن بعدهم: عاداً الآخرة».

(٣) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٣٦٩/٢٤) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة عنه بنحوه، وقتادة: أخرج ذلك عبد الرزاق (٤٢٥/٣)، وابن جرير (٣٦٩/٢٤) كلاهما بسند صحيح من طريق معمر عنه بنحوه.

(٤) النِّمار: جمعٌ، واحدها: نَمِرة، وهي: كل شملة مخططة من مآزر الأعراب، كأنها أخذت من لون النمر؛ لما فيها من السواد والبياض. ينظر: النهاية (١١٨/٥)، واللسان (٤٣٦/٥).

(٥) جابوها: جابَ يُجُوبُ جَوْباً: قطع وخرق، والجَوْبُ: قطعك الشيء كما يجُابُ الجَيْبُ، يقال: جَيْبٌ مُجُوبٌ ومَجُوَّبٌ، وكل شيءقطع وسطه، فهو مجُيُوبٌ ومَجُوبٌ ومُجَوَّبٌ، ومنه سمي جيب القميص. ينظر: النهاية (٣١٠/١).

(٦) قول الإمام أحمد: «وجاءوا عليهم جلود النِّمار قد جابوها: قد نقبوها»، قد ساقه للاستشهاد على معنى: «جابوا»، وهو بمعنى قطعة من حديث جرير بن عبد الله البجلي، وفيه: «فجاءه قوم حفاة عراة مجتابي النمار أو العباء»، أخرجه مسلم في الصحيح (٧٠٥/٢)، ح: (١٠١٧)، ك: الزكاة، ب: الحث على الصدقة ولو بشق تمرة، قال النووي في شرح مسلم (١٠٢/٧): «وقوله: مجتابي النمار؛ أي خرقوها وقوروا وسطها».

(٧) روي هذا الوجه من التفسير: عن مجاهد: أخرج ذلك عبد بن حميد كما في الدر المنثور (٢٧٢/١٥) عنه به، وقال به

﴿إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [القلم: ١٧]، قال: هذه مدينة ضَرَوان(١) قد مررت بها، وهي قريبة من عبد الرزاق(٢)، رأيتها سوداء حمراء، أثر النار يتبيَّن فيها، ليس فيها أثر زرع ولا خضرة، إنما غَدَوا على أن يَصرِموها(٣) أو يَجُذُّوها(٤) وفيها حَرْثٌ، وكانوا قد أقسموا ألَّا يدخلَها مسكين(٥).

﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾ [القلم: ٢٠] قد أكلتها النار حتى تركتها سوداء(٦).

﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ﴾ [القلم: ٢٨] أعدَلُهم(٧).

الحسن: أخرج ذلك ابن جرير (١٦١/٢٤) بسند صحيح من طريق معمر عنه بلفظ: «أقبل بظلامه».

ولفظ: «عسعس» من الأضداد تستعمل في الإقبال والإدبار على وجه الاشتراك، وحكى الفراء إجماع المفسرين على أن المراد به: أدبر. ينظر: معاني القرآن (٢٤٢/٣)، وقال المبرد: «والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، وهو ابتداء الظلام أوله وإدباره في آخره» حكاه عنه الشوكاني (٤٧٣/٥).

(١) ضَرَوان: بفتح أوّله وثانيه، وفتح الواو بعده: بليد قرب صنعاء، سمّي باسم واد هو على طرفه من جهة صنعاء، وعلى طرفه الآخر من جهة الجنوب مدينة يقال لها: شوابة. والوادي بين هاتين المدينتين. ينظر: معجم ما استعجم (٨٥٩/٣)، ومعجم البلدان (٤٥٦/٣).

(٢) هو: أبو بكر، عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني اليماني الحميري، المحدِّث المفسرِّ صاحب التصانيف، مات سنة (٢١١هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ (٢٦٧/١)، والسير (٥٦٣/٩ - ٥٨٠).

(٣) الصرم: القطع البائن، وعمّ بعضهم به القطع أي نوع كان. ينظر: الصحاح (١٩٦٥/٥)، واللسان (٣٣٤/١٢).

(٤) الجَذُّ: كسرالشيء الصلب، والجُذاذُ والجِذاذُ: ما كُسر منه. ينظر: الصحاح (٥٦١/٢)، واللسان (٤٧٩/٣).

(٥) قال بهذا الوجه من التفسير: سعيد بن جبير: أخرج ذلك عبد الرزاق (٣٣٤/٣)، وابن جرير (١٧٥/٢٣) من طريق معمر، أخبرني تميم بن عبد الرحمن، أنه سمعه يقول: «هي أرض باليمن يقال لها: ضروان، بينها وبين صنعاء ستة أميال»، وفي إسناده تميم بن عبد الرحمن، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤٤٢/٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وبقية رجاله ثقات، وفي تفسير الطبري «نعيم»، وهو خطأ.

(٦) روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك عبد الرزاق، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٦٣٩/١٤)، عنه بلفظ: «مثل الليل الأسود»، ولم أقف عليه في المطبوع من هذه المصادر.

(٧) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (١٨١/٢٣) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة، وسعيد بن جبير: أخرج ذلك ابن جرير (١٨١/٢٣) بسند حسن من طريق ابن يمان، عن أشعث، عن جعفر، عنه به، ومجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (١٨١/٢٣) بسند صحيح من طريق عيسى بن ميمون، عن ابن أبي نجيح عنه به، وروي عن عكرمة: أخرج ذلك عبد بن حميد كما في الدر (٦٤١/١٤) عنه به وزيادة، وقال به قتادة: أخرج ذلك عبد الرزاق (٣٣٥/٣)، وابن جرير (١٨١/٢٣) كلاهما بسند صحيح من طريق معمر عنه به، وأخرجه

﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] لا يظلمكم(١).

﴿يَوْمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلْمُهْلِ﴾ [المعارج: ٨]، قال: مثل دُرْدِيِّ(٢) الزيت(٣).

﴿ذَاتِ ٱلرَّجْعِ﴾ [الطارق: ١١]، قال: الرَّجْع: المطر، والصَّدْع: النبات(٤).

ابن جرير أيضاً بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه به وزيادة، وروي عن الضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (١٨٤/٢٣) بسند ضعيف من طريق أبي معاذ، ثني عبيد، عنه به.

(١) قال بهذا الوجه من التفسير: مجاهد: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٦١٢) بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح عنه بلفظ: «لا ينقصكم من أعمالكم شيئاً ولا يظلمكم»، وقتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٣٩٣/٢١) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه به وزيادة.

(٢) دُردِي الزيت: ما يبقى في أسفله، وأصله ما يركد في أسفل كل مائع كالأشربة والأدهان. ينظر النهاية (١١٢/٢).

(٣) ورد بهذا المعنى حديث مرفوع: أخرجه الإمام أحمد (٢١٠/١٨)، والترمذي (٤٨٥/٤، ٤٨٧، ٤٨٣/٥)، ح: (٢٥٨١، ٢٥٨٤، ٣٣٢٢)، وابن جرير (٢٤٨/١٥)، وابن حبان (٥١٤/١٦)، والحاكم (٥٤٤/٢، ٦٤٦/٤) من حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ فيقوله: ﴿كَٱلْمُهْلِ﴾ [الكهف: ٢٩] قال: «كعكر الزيت، فإذا قربه إلى وجهه سقطت فروة وجهه فيه». قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، والحديث ضعيف مداره على درَّاج عن أبي الهيثم، وروايته عن أبي الهيثم فيها ضعف، ينظر: تهذيب الكمال (٤٧٧/٨ - ٤٧٩)، والتقريب (١٤١)، والحديث ضعفه محققو المسند، ومحقق صحيح ابن حبان، وضعفه الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب برقم (٢١٥٤). والصواب وقفه على ابن عباس رضي الله عنهما، فقد علَّقه البخاري بصيغة الجزم في الصحيح (١٣١/٦) عنه بنحوه، ووصله ابن جرير (٢٤٩/١٥)، وابن أبي حاتم كما في تغليق التعليق (٢١٠/٤) بسند ضعيف من طريق عطية العوفي قال: سُئل ابن عباس ما المهل؟ قال: «ماء غليظ كدُرْدِيِّ الزيت»، وأخرجه ابن جرير (٢٤٩/١٥) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة عنه في الآية بلفظ: «يقول: أسود كهيئة الزيت»، وبهذا اللفظ قال مجاهد في الآية، أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٤٤٧) بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عنه، وابن جرير (٢٤٩/١٥) بسند صحيح من طريق عيسى بن ميمون، عن ابن أبي نجيح، عنه.

(٤) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أخرج ذلك عبد الرزاق (٤١٦/٣)، وابن جرير (٣٠٢/٢٤، ٣٠٤)، والحاكم في المستدرك (٥٦٥/٢) كلهم من طريق خصيف، عن عكرمة، عنه به، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح (٦٩٩/٨)، وقال به مجاهد: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٧٢٠) بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عنه، وابن جرير (٣٠٣/٢٤) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح عنه، كلاهما بتفسير «الرجع» فقط، وعلَّقه البخاري في الصحيح (١٨٦/٦) بصيغة الجزم عنه بنحوه، وروي عن الضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (٣٠٤/٢٤، ٣٠٦) بسند ضعيف من طريق أبي معاذ، ثني عبيد، عنه بنحوه، وروي عن عطية العوفي: أخرج ذلك عبد بن حميد كما في الدر (٣٥٣/١٥) عنه بنحوه، وقال به قتادة: أخرج ذلك عبد الرزاق (٤١٦/٣)، وابن جرير (٣٠٣/٢٤، ٣٠٥) كلاهما بسند صحيح من طريق معمر، عنه بنحوه، وروي عن سعيد بن جبير، وعكرمة، وأبي مالك، وابن أبزى، والربيع بن أنس: أخرج ذلك عبد بن حميد كما في الدر (٣٥٣/١٥) عنهم بمثله.

﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٥] يكفتون[١] فيها، الأحياء: الشَّعر والدم، وتدفنون فيها موتاكم[٢]. قال المَرُّوْذِيُّ وسمعته يقول: يُدفن فيها ثلاثة أشياء الأظافر والشَّعر والدم[٣].

قال: ﴿وَأَمْوَٰتًا﴾ [المرسلات: ٢٦] تُدْفَنُ فيها الأموات[٤].

﴿مَّآءً فُرَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٧] عذباً[٥].

﴿كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ﴾ [القارعة: ٤]، قال: مثل الشَّرار الذي يطير عند السِّراج،

---

(١) يكفتون: كَفَتَ الشيء يَكْفِتُه كَفْتاً، وكَفَّتَه: ضمَّه وقبضه، والكِفاتُ: الموضع الذي يضم فيه الشيء ويقبض. ينظر: الصحاح (٢٦٣/١)، واللسان (٧٩/٢).

(٢) روي هذا الوجه من التفسير عن مجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٥٩٧/٢٣) بسند ضعيف من طريق ابن حميد، ثنا مهران، عن عثمان بن الأسود، عنه بلفظ: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ قال: «تكفت أذاهم ﴿أَحْيَآءً﴾ تواريه، ﴿وَأَمْوَٰتًا﴾ يدفنون: تكفتهم». وأخرجه من نفس الطريق بلفظ: قال في الآية: «تكفت أذاهم وما يخرج منهم، ﴿أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾ قال: تكفتهم في الأحياء والأموات»، وهذا التفسير للإمام أحمد عزاه السفاريني بلفظه في كشف اللثام شرح عمدة الأحكام (٣٦٧/١) للإمام أحمد.

(٣) أخرج ذلك الخلال عنه من طريق ابنه عبد الله في الوقوف والترجل (١٤٠) قال في باب دفن الشعر والأظافر والدم: «فأخبرنا عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول: أرى أن يدفن. كان ابن عمر يدفن شعره إذا حلقه». وهو عنده محمول على الاستحباب، فقد روى حرب الكرماني عنه في مسائله (٢٢٦) قال في باب دفن الشعر والأظفار: «سمعت أحمد يقول: يدفن الشعر والأظفار، وإن لم يفعل لم ير عليه شيئاً». وقد ورد في هذه المسألة أحاديث مرفوعة إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يصح منها شيء، فقد أخرج البيهقي في الكبرى (٣٥/١) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ادفنوا الأظفار والشعر والدم فإنها ميتة»، وقال البيهقي تعقيباً: «هذا إسناد ضعيف. قد روي في دفن الظفر والشعر أحاديث أسانيدها ضعاف»، وينظر: العلل لابن الجوزي (١٩٨/٢)، والتلخيص الحبير (٢٣٠/٢).

(٤) قال بهذا الوجه من التفسير مجاهد: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٦٩١) بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عنه بنحوه، والشعبي: أخرج ذلك ابن جرير (٥٩٧/٢٣) بسند حسن من طريق وكيع، عن شريك، عن بيان، عنه بنحوه، وقتادة: أخرج ذلك عبد الرزاق (٣٧٩/٣)، وابن جرير (٥٩٨/٢٣) كلاهما بسند صحيح من طريق معمر عنه بنحوه، وأخرجه ابن جرير (٥٩٨/٢٣) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه بنحوه.

(٥) قال بهذا الوجه من التفسير عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٥٩٩/٢٣)، وابن أبي حاتم كما في الفتح (٦٨٦/٨) كلاهما بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة، عنه به، ومجاهد: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٦٩٢) بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عنه به، وابن جرير (٥٩٩/٢٣) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح، عنه به، وقتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٥٩٩/٢٣) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه به.

فيحترق[1].

﴿وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ﴾ [التحريم: ١١]، قال: مضاجعته[2].

﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ٢]، قال: كان ابن عباس يقول: ترون السموات، ولا ترون العمد[3].

﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]، قال: الشجر: ما كان إلى الطول قائم، والنجم: النبات الذي على وجه الأرض[4].

وقُرِيء عليه: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، قال: مشددةً، مخالَفةً على الجهمية[5].

---

(١) قال بمعناه قتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٥٩٣/٢٤) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه.

(٢) روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك الثعلبي في الكشف والبيان (١٩٨/١٠ - ١٩٩) بسند ضعيف من طريق إسحاق بن بشير، عن ابن سمعان، عن عطاء، عنه بقصة طويلة والشاهد فيها: «﴿وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ﴾ يعني: من جِماع فرعون». وفي تفسير الآية قول آخر منسوب لابن عباس أيضاً: أن المقصود بعمله: دينه، أخرجه الثعلبي (٣٥٢/٩) بسند ضعيف من طريق أبي صالح، عنه بمعناه. وهو قول جمهور المفسرين، حكى ذلك ابن عطية في المحرر الوجيز (٣٣٥/٥)، ولفظ الآية عام يشمل كلا التفسيرين، والله تعالى أعلم.

(٣) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٤٠٩/١٣) بسند صحيح من طريق الحسن ابن محمد الصباح، ثنا معاذ بن معاذ، عن عمران بن حدير، عن عكرمة عنه بنحوه، وأخرجه ابن أبي حاتم (٢٢١٦/٧) بسند حسن من طريق الحكم بن موسى، ثنا معاذ بن معاذ، بنحوه، وقال به مجاهد: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٤٠٣)، وابن جرير (٤٠٩/١٣)، وابن أبي حاتم (٢٢١٦/٧) كلهم بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عنه، بنحوه.

(٤) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (١٧٤/٢٢، ١٧٥) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة، عنه بنحوه، وأبو رزين: أخرج ذلك ابن جرير (١٧٦/٢٢) بسند ضعيف من طريق ابن حميد، ثنا تميم بن عبد المؤمن، عن زبرقان، عنه مختصراً، وهو عند أبي الشيخ (١٧٣٤/٥) عنه بنحوه، وسعيد ابن جبير: أخرج ذلك أبو الشيخ (١٧٣٤/٥) بسند حسن من طريق يعقوب، عن جعفر، عنه بنحوه، وسفيان الثوري: أخرج ذلك ابن جرير (١٧٤/٢٢، ١٧٦) بسند ضعيف من طريق ابن حميد، ثنا مهران، عنه بنحوه، والسدي: أخرج ذلك ابن جرير (١٧٤/٢٢) بسند ضعيف من طريق رواد بن الجراح، عن شريك، عنه بنحوه، والكلبي: أخرج ذلك عبد الرزاق (٢٦٥/٣) بسند صحيح من طريق معمر، عنه بنحوه.

(٥) الجهمية: فرقة ضالة ظهرت في أواخر عهد التابعين بعد موت عمر بن عبدالعزيز سنة (١٠١هـ)، تنتسب إلى الجهم ابن صفوان المقتول سنة (١٢٨هـ)، واتبعوه فيما ابتدعه في الإسلام، ومن معتقداتهم: تعطيل الرب تعالى من أسمائه وصفاته، وإنكار رؤية الله تعالى، والقول بالجبر، وأن العباد لا فِعل لهم على الحقيقة، وغير ذلك. ينظر: مجموع الفتاوى (٢٩/٥ - ٣٠). وقوله: «مشددة» أي: بالتثنية، ولا يصح أن يكون معناه: بقدرتي كما يتأوَّلها الجهمية مع تثنية اليد؛ لأن القدرة صفة واحدة، ولا يُعَبَّر بالاثنين عن الواحد، ولو صح ذلك لقال إبليس: وأنا أيضاً خلقتني بقدرتك فلا فضل له عليَّ بذلك، فإبليس - مع كفره - كان أعرف بربه من الجهمية، فالمقصود من التثنية في الآية تأكيد يديه سبحانه، لا تأكيد خلق آدم. ينظر: نقض الإمام الدارمي على المريسي (٢٣٠/١ - ٢٣٤)، ومجموع الفتاوى (٣٦٥/٦).

﴿أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص: ٤٦]، قال: أُخْلصوا بذكر الآخرة(١).

﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]، قال: ضرب أعناقها(٢).

﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا﴾ [العنكبوت: ٢٧]، قال: الثناء(٣)، قال: يتولى إبراهيم الملل كلها يتولَّونه.

﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، قال: جاءت ريح، فقطَّعت أطناب(٤)

---

(١) روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن أبي حاتم، وابن المنذر، كما في الدر (٦٠٩/١٢ - ٦١٠) عنه بنحوه، ومجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (١١٨/٢٠) بسند ضعيف من طريق يحيى بن يمان، عن ابن جريج، عنه به وزيادة، والضحاك: أخرج ذلك ابن المنذر كما في الدر (٦١٠/١٢)، وقال به السدي: أخرج ذلك ابن جرير (١١٨/٢٠) بسند حسن من طريق أسباط عنه بنحوه.

(٢) ورد بهذا المعنى حديث مرفوع إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أخرجه الطبراني في الأوسط (١٠٨/٧)، والإسماعيلي في معجمه (٧٥٣/٣) من حديث أبيِّ بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قوله: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾ قال: «قطع سوقها وأعناقها»، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩٩/٧): «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه سعيد بن بشير وثَّقه شعبة وغيره وضعَّفه ابن معين وغيره، وبقية رجاله ثقات»، وقال عنه الألباني في السلسلة الضعيفة برقم: (٦٨٨٨): منكر. وروي هذا الوجه من التفسير عن: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن المنذر بسند ضعيف من طريق ابن جريج، كما في الدر (٥٦٨/١٢) عنه بنحوه، وقال به الحسن وقتادة والكلبي: أخرج ذلك عبد الرزاق (١١٦/٣) بسند صحيح من طريق معمر، عنهم بنحوه وزيادة، وأخرجه ابن جرير (٨٦/٢٠ - ٨٧) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن بنحوه، والسدي: أخرج ذلك ابن جرير (٨٦/٢٠) بسند حسن من طريق أسباط عنه بنحوه. وهذا الوجه من التفسير الذي ذكره الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ من الإسرائيليات، والصحيح ما ورد من وجه آخر في تفسير هذه الآية: أخرجه ابن جرير (٨٧/٧) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الآية: «جعل يمسح أعراف الخيل وعراقيبها: حبّاً لها»، وبه فسَّر البخاري الآية في صحيحه (١٦١/٤)، وهو اختيار ابن جرير حيث قال: «وهذا القول الذي ذكرناه عن ابن عباس أشبه بتأويل الآية؛ لأن نبي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن - إن شاء الله - ليعذب حيواناً بالعرقبة، ويهلك مالاً من ماله بغير سبب، سوى أنه اشتغل عن صلاته بالنظر إليها، ولا ذنب لها باشتغاله بالنظر إليها»، واختاره النحاس في الناسخ والمنسوخ (٦٠٩/٢)، والرازي (٣٩٠/٢٦ - ٣٩٢)، وهو قول ابن حزم في الفصل في الملل (١٦/٤).

(٣) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٣٨٧/١٨)، وابن أبي حاتم في التفسير (٣٠٥٢/٩) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة عنه بلفظ: «الذكر الحسن»، ومجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٣٨٦/١٨) بسند حسن من طريق ابن يمان، عن سفيان، عن ابن أبي نجيح عنه به، وقتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٣٨٧/١٨)، وابن أبي حاتم (٣٠٥٢/٩) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه بنحوه وزيادة.

(٤) أطناب: جمع طُنب، والطُّنْبُ حبل طويل يشدُّ به البيت والسرادق، وقيل: هو الوتد. ينظر: الصحاح (١٧٢/١).

الفساطيط[1] فرجعوا[2].

﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ﴾ [آل عمران: ٩٢]، قال: الجنة[3].

﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦]، قال: باعوها. قلت: يريد أبو عبد الله باعوا الآخرة، لا أنه فسَّر الاشتراء بالبيع، فإنهم لم يبيعوا الحياة الدنيا وإنما باعوا الآخرة واشتروا الدنيا[4].

﴿فِيهَا صِرٌّ﴾ [آل عمران: ١١٧]: بَرَد[5].

﴿فَضَحِكَتْ﴾ [هود: ٧١]: حاضت[6].

---

(١) الفساطيط: جمع فسطاط، وهو: بيت من شعر. ينظر: الصحاح (١١٥٠/٣)، واللسان (٣٧١/٧).

(٢) قال بهذا الوجه من التفسير: سعيد بن جبير: أخرج ذلك ابن سعد في الطبقات الكبرى (٥٤/٢) بسند صحيح من طريق أبي الوليد الطيالسي، أنا أبو عوانة، عن أبي بشر عنه بنحوه مطولاً بشأن غزوة الأحزاب، وروي عن مجاهد: أخرج ذلك أبو الشيخ (١٣٤٢/٤) بسند ضعيف من طريق ابن جريج عنه بنحوه، وقال به قتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٢٨/١٩) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه بنحوه مطولاً.

(٣) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرج ذلك ابن أبي حاتم (٧٠٣/٣) بسند حسن من طريق عاصم عن زر عنه به، والسدي: أخرج ذلك ابن جرير (٥٧٣/٥) بسند حسن من طريق أسباط، عنه بنحوه، وعمرو ابن ميمون: أخرج ذلك ابن جرير (٥٧٣/٥) بسند حسن من طريق وكيع، عن شريك، عن أبي إسحاق، عنه به.

(٤) قاله ابن القيِّم في البدائع (١٠٢٠/٣)، والأمر كما قال، فقد أراد الإمام أحمد أنهم: ابتاعوا الحياة الدنيا بالآخرة.

(٥) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٧٠٦/٥) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة عنه به، وسعيد بن جبير: أخرج ذلك ابن المنذر (٣٤٣/١) بسند حسن من طريق شريك، عن سالم، عنه به، وروي عن الضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (٧٠٧/٥) بسند ضعيف من طريق جويبر، عنه بنحوه، وقال به قتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٧٠٦/٥) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه بنحوه، والسدي: أخرج ذلك ابن جرير (٧٠٦/٥) بسند حسن من طريق أسباط، عنه بنحوه، والربيع بن أنس: أخرج ذلك ابن جرير (٧٠٦/٥) بسند جيد من طريق ابن أبي جعفر، عن أبيه، عنه بنحوه، وابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٧٠٦/٥) بسند صحيح من طريق ابن وهب، عنه بنحوه.

(٦) رُوي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك أبو الشيخ كما في الدر (١٠٠/٨) عنه به، وعبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن أبي حاتم (٢٠٥٥/٦) بسند ضعيف من طريق عبد الصمد بن علي الهاشمي، عن أبيه، عنه به، ومجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٤٧٦/١٢) بسند ضعيف من طريق عمرو، عن ليث، عنه به وزيادة، وعكرمة: أخرج ذلك عبد الرزاق (١٨٩/٢) بسند ضعيف من طريق إبراهيم بن الحكم ثني أبي عنه به، وهذا القول مخالف لقول الجمهور في الآية، فالجمهور على أنه الضحك المعروف، بل أنكر الفراء في =

﴿بِبَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف: ٢٠]، قال: بعشرين درهماً(١).

﴿قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾ [الصافات: ٤٨]، قال: قَصَرْن طَرْفَهن على أزواجهن فلا يُرِدن غيرهم(٢).

﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢]، قال: كثيرٌ بياضُ أعينهن، شديدٌ سوادُ الحَدَقِ(٣).

﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ١٠]، قال: العجم(٤).

= معانيه (٢٢/٢) أن يكون الضحك بمعنى الحيض، وقال: «لم نسمعه من ثقة»، وقال ابن دريد في جمهرة اللغة (٥٤٦/١): «ليس في كلامهم ضحكَتْ في معنى حاضت إلا في هذا»، وأنكره كذلك أبو عبيدة كما نقل ذلك عنه الرازي (٣٧٤/١٨)، ونقل تعقب أبي بكر بن الأنباري لهما بقوله: «هذه اللغة إن لم يعرفها هؤلاء فقد عرفها غيرهم، حكى الليث في هذه الآية: فضحكت طمثت»، والذي يظهر أنهم أنكروا هذا القول لعدم اشتهاره في اللغة، لذا فالأولى - والعلم عند الله - في تفسير الآية قول الجمهور أنه: الضحك المعروف؛ تعجباً من أن يكون لها ولد وقد آيست، وذلك لثبوته عن السلف، بخلاف القول بأنه الحيض، فأسانيد رواياته ضعيفة، وأيضاً فإن من قواعد الترجيح عند المفسرين حمل كلام الله تعالى على المشهور من لغة العرب دون الخفي منها، كما قرر ذلك الطبري في الكثير من المواضع، ينظر مثلاً: (٤٨٠/٤، ٢٧/٧، ٤٧٠/٧) وغيرها.

(١) روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه ابن جرير (٥٦/١٣)، والطبراني في الكبير (٢٢٠/٩)، والحاكم (٦٢٥/٢) كلهم بسند ضعيف من طريق أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عنه بنحوه، وهو عند الطبراني والحاكم بزيادات في آخره، قال الهيثمي في المجمع (٣٩/٧): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه».

وروي عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير في (٥٧/١٣) بسند ضعيف من طريق ابن جريج، عنه به، وابن أبي حاتم (٢١١٦/٧) بسند ضعيف من طريق مسلم، عن مجاهد، عنه به، وقال به نوف البكالي: أخرج ذلك ابن جرير في (٥٦/١٣) بسند صحيح من طريق ابن بشار، ثنا عبد الرحمن، ثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عنه به، وقتادة: أخرج ذلك ابن جرير في (٥٧/١٣) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة، ومعمر، عنه بنحوه، والسدي: أخرج ذلك ابن جرير في (٥٧/١٣) بسند حسن من طريق أسباط، عنه بنحوه، وتقديره بعشرين درهماً من الروايات الإسرائيلية المسكوت عنها.

(٢) قال بهذا الوجه من التفسير: مجاهد: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٥٦٨) بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عنه بنحوه، وابن جرير (٥٣٧/١٩) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح عنه بنحوه، وروي عن محمد بن كعب القرظي: أخرج ذلك ابن أبي حاتم كما في الدر (٤٠٣/١٢) عنه به، وقال به السدي: أخرج ذلك ابن جرير (٥٣٨/١٩) بسند حسن من طريق أسباط عنه بنحوه.

(٣) روي هذا الوجه من التفسير: عن الحسن: أخرج ذلك ابن جرير (٣٠٢/٢٢ - ٣٠٣) بسند ضعيف من طريق أبي هشام الرفاعي، ثنا ابن يمان، عن ابن عيينة، عن عمرو، عنه بنحوه.

(٤) لم أجد من قال «بتخصيص هذه الآية بالعجم» أحداً من المفسرين ولا اللغويين فيما بين يدي من المصادر، لكن بردِّ هذه الآية من سورة الحشر على نظيرتها في سورة الجمعة في قوله تعالى: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣]،

﴿يُصِرُّونَ عَلَى ٱلْحِنثِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٤٦]، قال: الكفر(١).

﴿شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٥]: الإبل(٢).

(الأحْقَافِ): الرمل(٣).

﴿سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾ [سبأ: ١٦]، قال: السَّيل هو السَّيل، والعَرِم هو: مُسَنَّاةُ(٤) البحر.

نجد أن آية الجمعة قد جاء عن بعض السلف تخصيصها بالعجم، باعتبار أنها وردت في مقابلة «الأميين» الذين هم العرب، فقد أخرج ابن جرير في جامع البيان (٦٢٦/٢٢، ٦٢٩) من طرق عن ليث، عن مجاهد، قال في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢] قال: العرب، ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ﴾ قال: العجم. ويشهد له حديث أبي هريرة المتفق عليه قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ، إذ نزلت عليه سورة الجمعة، فلما قرأ: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣] قال رجل: من هؤلاء يا رسول الله؟ فلم يراجعه النبي ﷺ، حتى سأله مرة أو مرتين أو ثلاثاً، قال: وفينا سلمان الفارسي، قال: فوضع النبي ﷺ يده على سلمان، ثم قال: «لو كان الإيمان عند الثريا، لناله رجال من هؤلاء» البخاري (١٥١/٦)، ح: (٤٨٩٧)، ك: التفسير، ب: قوله: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ﴾، ومسلم (١٩٧٢/٤)، ح: (٢٥٤٦)، ك: الفضائل، ب: فضل الفرس.

(١) روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أخرج ذلك ابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم كما في الدر (٢١٠/١٤) عنه بلفظ: «الشرك»، وزيادة في أوله، وقال به قتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٣٤٠/٢٢) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه، بلفظ: «وهو الشرك»، وابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٣٣٩/٢٢) بسند صحيح من طريق ابن وهب قال: قال ابن زيد بمعناه.

(٢) والْهِيمُ، جمع أَهْيَمَ، والأنثى هَيْمَاءُ؛ وَالْهِيمُ: الإِبِلُ التي يصيبها داء فلا تروى من الماء. ينظر: اللسان (٦٢٧/١٢).
قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أخرج ذلك ابن جرير (٣٤٣/٢٢) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة عنه في الآية: «شرب الإبل العطاش»، وروي عن سعيد بن جبير: أخرج ذلك عبد بن حميد كما في الدر (٢١٣/١٤) عنه به، وقال به مجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٣٤٤/٢٢) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح، عنه بنحوه، وروي عن عكرمة: أخرج ذلك ابن جرير (٣٤٣/٢٢) من طرق بأسانيد فيها ضعف عنه بنحوه، وروي عن الضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (٣٤٤/٢٢) بسند ضعيف من طريق أبي معاذ، ثنا عبيد، عنه بنحوه وزيادة، والحسن: أخرج ذلك عبد بن حميد كما في الدر (٢١٣/١٤) عنه بنحوه، وقال به قتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٣٤٤/٢٢) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة، عنه بنحوه.

(٣) قال بهذا الوجه من التفسير: ابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (١٥٣/٢١) بسند صحيح من طريق ابن وهب، قال: ابن زيد به مع زيادة في آخره.

(٤) المُسَنَّاة: ضفيرة تبنى للسيل لترد الماء، سميت مُسَنَّاة لأن فيها مفاتح للماء بقدر ما يُحتاج إليه مما لا يغلب. ينظر: تهذيب اللغة (٥٤/١٣)، واللسان (٤٠٦/١٤).

قال المَرُّوْذِيُّ: حدثنا[١] محمد بن جعفر[٢]: حدثنا شريك[٣]، عن أبي إسحاق[٤]، عن أبي ميسرة[٥] في قوله: ﴿سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾ قال: «المُسَنَّاةُ بلَحَن[٦] اليمن[٧]».

وقال: أيُّ شيء تفسير: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]؟ قلت: لكفور؟[٨] قال: نعم.

---

(١) القائل حدثنا: هو الإمام أحمد، والمَرُّوْذِيُّ يحدث عنه.

(٢) هو: محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم المدني، أخو إسماعيل، وهو الأكبر، ثقة، من السابعة. ينظر: تهذيب الكمال (٢٤/٥٨٣ - ٥٨٥)، والتقريب (٤٠٧).

(٣) هو: أبو عبد الله المدني، شريك بن عبد الله بن أبي نمر، صدوق يخطىء، من الخامسة، مات سنة (١٤٠هـ). ينظر: تهذيب الكمال (١٢/٤٧٥ - ٤٧٧)، والتقريب (٢٠٧ - ٢٠٨).

(٤) هو: أبو إسحاق السبيعي، عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني، ثقة، مكثر، عابد، من الثالثة، اختلط بآخره، مات سنة (١٢٩هـ)، وقيل قبل ذلك. ينظر: تهذيب الكمال (٢٢/١٠٢ - ١١٣)، والتقريب (٣٦٠).

(٥) هو: أبو ميسرة، عمرو بن شرحبيل الهمداني، الكوفي، ثقة، عابد، مخضرم، مات سنة (٦٣هـ). ينظر: تهذيب الكمال (٢٢/٦٠ - ٦٢)، والتقريب (٣٦٠).

(٦) اللَّحَنُ: بالتحريك: اللغة. ينظر: تهذيب اللغة (٥/٤٠)، واللسان (١٣/٣٨٠).

(٧) وهذا أثر ضعيف الإسناد لاختلاط أبي إسحاق، ولم يصرح هو ولا شريك هنا بالسماع، وقد علَّقه البخاري بصيغة الجزم في الصحيح (٦/١٤١) عن عمرو بن شرحبيل به، ووصله سعيد بن منصور من طريق شريك به كما في تغليق التعليق (٤/٢٨٨).

(٨) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك الحاكم (٢/٥٨١) من طريق إسرائيل، ني عبد الكريم الجزري، عن مجاهد عنه به وزيادة في أوله، وقال الذهبي: على شرط البخاري ومسلم، ومجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٢٤/٥٨٤) بسند صحيح من طريق وكيع، عن سفيان، عن منصور عنه به، وروي عن عكرمة: أخرج ذلك عبد بن حميد، وابن جرير، وابن أبي حاتم كما في الدر (١٥/٦٠٢ - ٦٠٣) عنه به وزيادة في أوله، وقال به الحسن: أخرج ذلك عبد الرزاق (٣/٤٥٢) وابن جرير (٢٤/٥٨٦) كلاهما بسند صحيح من طريق معمر عنه به، وروي عن عطية العوفي: أخرج ذلك عبد بن حميد كما في الدر (١٥/٦٠٣) عنه به وزيادة في أوله، وقال به قتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٢٤/٥٨٦)، والبيهقي في الشعب (٦/٣٤٧) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه به، ومحمد بن كعب القرظي: أخرج ذلك أبو داود في الزهد (٣٧٣) بسند حسن من طريق يحي بن خلف، نا أبو عاصم، عن محمد بن رفاعة قال: سمعته به، وسماك: أخرج ذلك ابن جرير (٢٤/٥٨٦) بسند صحيح من طريق خالد بن الحارث، ثنا شعبة، عنه بنحوه، والربيع بن أنس: أخرج ذلك ابن جرير (٢٤/٥٨٥) بسند حسن من طريق أبي جعفر عنه به، وابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٢٤/٥٨٦) بسند صحيح من طريق ابن وهب، قال: قال به.
وهذه من زيادات المَرُّوْذِيّ في التفسير على تفسير الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ.

﴿بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٦]، قال: الجبلين(١).

﴿عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾ [سبأ: ١٢]: النحاس المذاب(٢).

﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: لا تأخذه نَعْسَةٌ(٣).

﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سبأ: ١٤]، قال: مكث على عصاه سنة، فلما نُخِرتِ العصا وَقَعَ(٤).

---

(١) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٤٠٦/١٥) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة عنه به، وإبراهيم النخعي: أخرج ذلك ابن جرير (٤٠٧/١٥) من طريق القاسم، ثنا هشيم، عن مغيرة، عنه بنحوه، ومجاهد: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٤٥١) بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عنه به، وابن جرير (٤٠٧/١٥) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح عنه بنحوه، وروي عن الضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (٤٠٧/١٥) بسند ضعيف من طريق أبي معاذ، ثنا عبيد، سمعته بنحوه، وقال به قتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٤٠٧/١٥) بسند صحيح طريق سعيد بن أبي عروبة عنه به.

(٢) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٢٢٩/١٩) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة عنه بنحوه، وقتادة: أخرج ذلك عبد الرزاق (٥٩/٣) بسند صحيح من طريق معمر عنه بنحوه، وابن جرير (٢٢٨/١٩) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة، عنه بنحوه، وروي عن السدي: أخرج ذلك ابن أبي حاتم كما في الدر (١٧١/١٢) عنه بنحوه، وقال به ابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٢٢٩/١٩) بسند صحيح من طريق ابن وهب قال: قال: بنحوه وزيادة في آخره.

(٣) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٥٣١/٤)، وابن أبي حاتم (٤٨٧/٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١٣٢/١) كلهم بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة عنه به وزيادة، وروي عن الضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (٥٣١/٤ - ٥٣٢) بسند ضعيف من طريق جويبر عنه بنحوه، وقال به قتادة والحسن: أخرج ذلك ابن جرير (٥٣١/٤) بسند صحيح من طريق معمر عنهما به، والسدي: أخرج ذلك ابن جرير (٥٣٢/٤/٥) بسند حسن من طريق أسباط، عنه بنحوه، ويحي بن رافع: أخرج ذلك ابن جرير (٥٣٢/٤) بسند صحيح من طريق منجاب، ثنا علي بن مسهر، عن إسماعيل، عنه به.

(٤) ورد بهذا المعنى حديث مرفوع إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أخرجه البزار (٢٧٠/١١)، وابن جرير (٢٤/١٩)، والطبراني في الكبير (٤٥١/١١)، والحاكم (٤٤٦/٤)، وأبو نعيم في الحلية (٣٠٤/٤)، والذهبي في السير (٣٣٨/٤ - ٣٣٩) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «كان نبي الله سليمان إذا قام في مصلاه، رأى شجرة نابتة بين يديه، فقال لها: ما اسمك؟ قالت: الخرنوب، قال: لأي شيء أنت؟ فقالت: لخراب هذا البيت، فقال: اللَّهُمَّ عَمِّ عليهم موتي حتى يعلم الإنس أن الجن لا تعلم الغيب. قال: فنحَتَها عصاً يتوكأ عليها، فأكلتها الأرضة، فسقطت، فخرَّ، فحزروا أكلها الأرضة، فوجدوه حولا، فتبينت الإنس أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين - وكان ابن عباس يقرؤها هكذا - فشكرت الجن الأرضة، فكانت تأتيها بالماء حيث كانت»، =

﴿ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ [سبأ: ١٦]، قال: الأراك(١).

﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾ [سبأ: ٣٩]: ما لم يكن فيه سَرَفٌ أو تقتير(٢).

﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ﴾ [سبأ: ٥٢]، قال: التناول بالأيدي(٣).

= قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي في التلخيص، وفي السير قال الذهبي: إسناده حسن، فيما قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٠٨/٨): «رواه الطبراني والبزار بنحوه مرفوعاً وموقوفاً، وفيه عطاء وقد اختلط، وبقية رجالهما رجال الصحيح»، وقال ابن كثير في تفسيره (٥٠٢/٦): «حديث مرفوع غريب، وفي صحته نظر»، والأمر كما ذكر، فعلَّته عطاء بن السائب وقد اختلط في آخره، والراوي عنه لهذا الحديث إبراهيم بن طهمان لم يذكر في جملة الذين سمعوا منه قبل الاختلاط، لكن الرواية وردت موقوفة على ابن عباس أخرجها البزار (٢٧٠/١١) من طريق سفيان بن عيينة، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولم يسنده، ثم قال البزار: «وهذا الحديث قد رواه جماعة، عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفاً، ولا نعلم أسنده إلا إبراهيم ابن طهمان»، وإسناد هذا الموقوف صحيح، فسفيان بن عيينة ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط وبعده، لكنه اتقاه في الاختلاط واعتزله. قال الحميدي: يروي عن سفيان بن عيينة قال: كنت سمعت من عطاء بن السائب قديماً، ثم قدم علينا قدمة، فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعته، فخلط فيه، فاتقيته واعتزلته. ينظر: السير (١١٣/٦).

(١) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٢٥٥/١٩) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة عنه به، ومجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٢٥٥/١٩، ٢٥٦) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح عنه به، وروي عن الضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (٢٥٦/١٩) بسند ضعيف من طريق أبي معاذ، ثنا عبيد قال: سمعته به وزيادة في أوله، وقال به الحسن: أخرج ذلك ابن جرير (٢٥٥/١٩) بسند صحيح من طريق ابن علية، عن أبي رجاء، سمعته يقول في الآية به، وقتادة: أخرج ذلك عبد الرزاق (٦١/٣) بسند صحيح من طريق معمر عنه به وزيادة في آخره، وابن جرير (٢٥٥/١٩) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه به وزيادة في آخره، وروي عن السدي: أخرج ذلك ابن أبي حاتم كما في الدر (١٩٦/١٢) عنه بنحوه، وقال به ابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٢٥٦/١٩) بسند صحيح من طريق ابن وهب قال: قال في الآية بنحوه وزيادة.

(٢) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك البخاري في الأدب المفرد (١٥٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٩١/٨)، عنه بنحوه، وصحح إسناده الألباني في صحيح الأدب المفرد برقم (٣٤٤)، وسعيد بن جبير: أخرج ذلك ابن أبي شيبة (٣٣١/٥)، وابن جرير (٢٩٩/١٩) كلاهما من طريق المنهال بن عمرو عنه بنحوه، وقد حسَّن إسناده د. حكمت بشير في التفسير الصحيح (١٦١/٤).

(٣) هذا الوجه من التفسير على قراءة «التناوش» بغير همز، وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية حفص. ينظر: السبعة في القراءات (٥٣٠)، ليكون معناها كما ذكر مكي في مشكل إعراب القرآن (٥٩٠/٢): «هو من ناش ينوش إذا تناول، فمعناه: من أين لهم تناول التوبة بعد الموت، وقيل: بعد البعث»، وفسَّر التناوش بالتناول: سعيد بن أبي عروبة: أخرج ذلك ابن جرير (٣١٧/١٩) بسند صحيح من طريق يزيد، عنه، وابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٣١٨/١٩) بسند صحيح من طريق ابن وهب، قال في الآية بنحوه وزيادة.

﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦]، قال: القرآن(١).

﴿ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَٰبِهِمْ﴾ [الذاريات: ٥٩]، قال: سَجْلٌ(٢) من العذاب(٣).

﴿ذَاتُ ٱلْأَكْمَامِ﴾ [الرحمن: ١١]، قال: الطلع(٤).

قُرِىء عليه: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

---

(١) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرج ذلك عبد الرزاق في المصنف (٣٦٢/٣)، وسعيد ابن منصور (٣٣٥/٢)، ونعيم بن حماد في الفتن (٦٠٣/٢)، وابن أبي شيبة (١٤٥/٦)، والبخاري في خلق أفعال العباد (٨٦)، وابن جرير (٧٤/١٥)، والطبراني في الكبير (١٤١/٩)، وابن بطة في الإبانة (٣٦٦/٥)، والحاكم (٥٤٩/٤)، والبيهقي (٣٩٩/٣) كلهم من طريق عبد العزيز بن رفيع، قال: ثنا شداد بن معقل - ورد عند ابن جرير عن بندار وهو تصحيف صوابه شداد بن معقل، نبه على هذا التصحيف د. حكمت بشير في التفسير الصحيح (٢٨٤/٣)، ود. سعد آل حميد في تحقيقه لتفسير سعيد بن منصور - قال: قال عبد الله: «إن هذا القرآن الذي بين ظهريكم يوشك أن ينزع منكم»، قلت: يا عبد الله بن مسعود كيف ينزع منا وقد أثبته الله في قلوبنا، وأثبتناه في مصاحفنا؟ قال: «يسري في ليلة، فينتزع ما في القلوب، ويذهب بما في المصاحف» ثم تلا: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾، صححه الذهبي في التلخيص، وصحح إسناده عند الطبراني الحافظ ابن حجر في الفتح (١٦/١٣)، وقال الهيثمي في المجمع (٥١/٧ - ٥٢): «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح، غير شداد بن معقل وهو ثقة»، وله شاهد مرفوع من حديث حذيفة بن اليمان أخرجه ابن ماجة في السنن (١٣٤٤/٢)، ح: (٤٠٤٩)، والحاكم في (٥٨٧/٤) بلفظ: «... ويسرى على كتاب الله عَزَّوَجَلَّ في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية...»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وقوى إسناده الحافظ في الفتح (١٦/١٣)، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة برقم: (٣٢٧٣).

(٢) السَّجْلُ: الدلو الضخمة المملوءة ماء، والجمع سِجَالٌ وسُجُول، ولا يقال لها فارغة سَجْلٌ ولا ذَنُوب، ولكن دَلْو. ينظر: تهذيب اللغة (٣٠٩/١٠)، واللسان (٣٢٥/١١).

(٣) قال بهذا الوجه من التفسير: سعيد بن جبير: أخرج ذلك ابن جرير (٥٥٨/٢١) بسند صحيح من طريق محمد بن جعفر، ثنا شعبة، عن أبي بشر عنه به، ومجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٥٥٨/٢١) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح عنه بلفظ: «سَجْلاً»، وقتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٥٥٨/٢١) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه به، وابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٥٥٩/٢١) بسند صحيح من طريق ابن وهب عنه به وزيادة في آخره. وثبت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تفسيره السجل: بالدلو - وقد تقدم أن السجل هي الدلو الممتلئة - أخرج ذلك ابن جرير (٥٥٨/٢١) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة عنه.

(٤) روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: علَّقه عنه ابن أبي حاتم في التفسير (٣٣٢٢/١٠)، وقال به ابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (١٨٢/٢٢) بسند صحيح من طريق ابن وهب عنه قيل له في الآية: هو الطلع؟ قال: نعم.

قال: الذي قال سفيان[1]: إذا اختلفتم في شيء فانظروا ما عليه أهل الثَّغر، يتأوَّل الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: ٦٩][2].

﴿سَوۡفَ أَسۡتَغۡفِرُ لَكُمۡ رَبِّيٓۖ﴾ [يوسف: ٩٨]: أخَّر دعاءه إلى السَّحَر[3].

﴿ٱلۡعِشَارُ عُطِّلَتۡ﴾ [التكوير: ٤]: لم تُحلب ولم تُصَرَّ[4].

﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾ [المسد: ٢]، قال: ما كسب: ولدُهُ[5].

---

(١) هو: أبو محمد، سفيان بن عيينة ابن أبي عمران ميمون الهلالي الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بآخره، وكان ربما دلّس لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، مات في رجب سنة (١٩٨هـ). ينظر: تهذيب الكمال (١٧٧/١١ - ١٩٦)، والتقريب (١٨٤).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٣٠٨٤/٩) عنه، ولكن مع وجود سقط، والأثر نسبه ابن عطية في المحرر الوجيز (٣٢٦/٤) عنه أنه قال لابن المبارك: «إذا رأيت الناس قد اختلفوا فعليك بالمجاهدين وأهل الثغور فإن الله يقول» الآية، ونسبه البغوي له في معالم التنزيل (٢٥٦/٦).

(٣) روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرج ذلك سعيد بن منصور (٤١٠/٥)، وابن جرير (٣٤٧/١٣)، وابن أبي حاتم (٢٢٠٠/٧)، والطبراني في الكبير (١٠٤/٩)، كلهم من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، عن محارب بن دثار، عن عمه عنه به وزيادة في أوله، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٥/١٠): «رواه الطبراني، وفيه عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي، وهو ضعيف»، وابن جريج: أخرج ذلك ابن جرير (٣٤٨/١٣) بسند ضعيف من طريق الحسين، ثني حجاج، عنه بنحوه، وقال به إبراهيم التيمي: أخرج ذلك ابن جرير (٣٤٧/١٣) بسند حسن من طريق أبي سفيان الحميري، عن العوام عنه بنحوه.

(٤) صرَّ: يقال صرَّ الناقة يَصِرُّها صَرّاً وصرَّ بِهَا: شدَّ ضرعها. ينظر: اللسان (٤٥١/٤)، وتاج العروس (٣٠٣/١٢).
وقال بهذا الوجه من التفسير: الربيع بن الخيثم: أخرج ذلك ابن جرير (١٣٤/٢٤)، والدولابي في الكنى والأسماء (١٤٠٣/٣) كلاهما بسند صحيح من طريق سفيان، عن أبيه، عن أبي يعلى منذر الثوري، عنه بنحوه، وروي عن قتادة: أخرج ذلك عبد بن حميد، وابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٢٦١/١٥) عنه به مطولاً.

(٥) رُوي هذا الوجه من التفسير: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أخرج ذلك ابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٧٣٤/١٥ - ٧٣٥)، وعلقه عبد الرزاق في المصنف (١٣٠/٩) عنها، وقال به عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك عبد الرزاق (٤٧٣/٣)، وفي المصنف (١٣١/٩)، وابن جرير (٧١٧/٢٤)، والحاكم (٥٨٨/٢) كلهم من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن ابن خثيم، عن أبي الطفيل عنه، وقال الذهبي في التلخيص: «على شرط البخاري»، ومجاهد: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٧٥٩) بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عنه بنحوه، وابن جرير (٧١٧/٢٤) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح، عنه بنحوه، وعطاء: أخرج ذلك عنه عبد الرزاق في المصنف (١٣٠/٩) بسند صحيح من طريق ابن جريج، عنه بنحوه.

﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]، قال: نعيم الدنيا(١).

﴿نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ﴾ [السجدة: ٢٧]، قال: هي أَبْيَنُ(٢)، لا يأتيها المطر إنما يساق إليها الماء(٣)، وقد مررت بها بليل.

قلت: وكان شيخنا أبو العباس أحمد بن تيمية(٤) يقول: هي أرض مصر، وهي أرض إِبْلِيز(٥) لا ينفعها المطر، فلو أُمطرت مطر العادة لم ينفعها ولم يروها، ولو دام عليها المطر لهدم البيوت وقطع المعايش، فأمطر اللهُ تعالى بلادَ الحبشة والنُّوبة، ثم ساق الماء إليها(٦).

وعندي: أن الآية عامة في الماء الذي يسوقه الله على متون الرياح في السحاب، وفي الماء الذي يسوقه على وجه الأرض.

---

(١) قال بهذا الوجه من التفسير: مجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٦١٠/٢٤) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح، عنه بلفظ: «عن كل شيء من لذة الدنيا»، وهو في الورع للإمام أحمد برواية المَرُّوذيّ (١٩٩) منسوباً لمجاهد من طريق ابن أبي نجيح. وقد ورد في تفسير الآية أحاديث مرفوعة في الصحاح والسنن. ينظر: التفسير الصحيح (٦٦٦/٤ - ٦٦٧)، قد فسَّرت النعيم ببعضه، وهو محمول على التمثيل، فلفظ الآية عام يتناول كل نعيم الدنيا كما فسَّره مجاهد. وهذا اختيار ابن جرير (٦١٠/٢٤)، وقال الشوكاني (٥٩٨/٥): «ولا وجه لتخصيص النعيم بفرد من الأفراد، أو نوع من الأنواع؛ لأن تعريفه للجنس أو الاستغراق».

(٢) أَبْيَنَ: يفتح أوله ويكسر، وذكره سيبويه في الأمثلة بكسر الهمزة، ولا يعرف أهل اليمن غير الفتح، وهو مخلاف باليمن، منه عدن. ينظر: معجم ما استعجم (١٠٣/١)، ومعجم البلدان (٨٦/١).

(٣) نصَّ على أنها «أَبْيَنَ» مجاهد: أخرج ذلك عبد الرزاق (٢٨/٣)، وابن جرير (٦٤٢/١٨) كلاهما بسند صحيح من طريق معمر، عن ابن أبي نجيح عنه، وروي هذا التفسير عن: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دون النصِّ على أنها أبين: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٥٤٥)، والفريابي كما في تغليق التعليق (٢٨٠/٤)، وابن جرير (٦٤٢/١٨) كلهم بسند ضعيف من طريق ابن أبي نجيح عمَّن حدَّثه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الآية: «الأرض التي لا تمطر إلا مطراً لا يغني عنها شيئاً إلا ما يأتيها من السيول». وقال الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (٢٨٠/٤ - ٢٨١): «وأنكر ذلك إبراهيم الحربي، وقال: أبْين مدينة باليمن إن كان مجاهد قال هذا في وقت كانت أبين لا نبت فيها فجائز. قلت: وقد روي عن ابن عباس نحو قول مجاهد، قال سعيد بن عبد الرحمن المخزومي: ثنا سفيان بن عيينة في تفسيره عن عمرو ابن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس في قوله: ﴿نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ﴾ قال: هي أرض باليمن».

(٤) هو: أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ثم الدمشقي الحنبلي، شيخ الإسلام، صاحب التصانيف التي هي أشهر من أن تذكر، امتحن وأُوذي مراراً، مات سنة (٧٢٨هـ). ينظر: معجم الشيوخ الكبير (٥٦/١ - ٥٧)، والدرر الكامنة (١٦٨/١ - ١٨٧).

(٥) الإِبْلِيز بالكسر: طين مصر، وهو ما يعقبه النيل بعد ذهابه عن وجه الأرض. ينظر: تاج العروس (٣٦/١٥).

(٦) ينظر: منهاج السنة (٤٤٤/٥)، ومجموع الفتاوى (٥٥٨/٦).

فمن قال: هي أَبْيَنُ أو مصر، إنما أراد التمثيل لا التخصيص(١).

﴿فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩]، قال: أهل المدينة(٢)، ﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]: نضيج(٣).

قلت: أهل المدينة أولُ مَنْ وُكِّل بها، ولمن بعدهم من الوكالة بحسب قيامه بها علماً وعملاً ودعوة إلى الله تعالى(٤).

قال: بُعِثَ شعيب إلى مدينتين(٥)، قال: عُذِّبوا ﴿يَوْمِ الظُّلَّةِ﴾ [الشعراء: ١٨٩]، قال:

---

(١) قاله ابن القيِّم في البدائع (١٠٢٣)، والأمر كما قال. قال ابن كثير (٣٧٣/٦): «وليس المراد من قوله: ﴿إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ﴾ أرض مصر فقط، بل هي بعض المقصود، وإن مثَّل بها كثير من المفسرين فليست هي المقصودة وحدها، ولكنها مرادة قطعاً من هذه الآية».

(٢) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٣٩٨/٩)، وابن أبي حاتم (١٣٣٩/٤) كلاهما بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة عنه به وزاد: «والأنصار»، وروي عن سعيد بن المسيب: أخرج ذلك عبد بن حميد كما في الدر المنثور (١٢٤/٦) عنه به وزاد: «من الأنصار»، والضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (٣٨٨/٩) بسند ضعيف من طريق جويبر عنه به وزاد: «الأنصار»، وقال به قتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٣٨٨/٩) من طريق سليمان ثنا أبو هلال عنه به، وروي عن ابن جريج: أخرج ذلك ابن جرير (٣٨٩/٩) بسند ضعيف من طريق الحسين، ثنا حجاج عنه به.

(٣) لم أقف على من قال بقول الإمام أحمد في تفسير قوله تعالى: ﴿قِنْوَانٌ﴾ بالنضيج من المفسرين ولا اللغويين فيما بين يدي من المصادر، لكن لعلَّ الإمام أحمد تأوَّل قول قتادة فيما أخرجه عبد الرزاق (٦٠/٢)، وابن جرير (٤٤٧/٩)، بسند صحيح من طريق معمر عنه قال في الآية: «قنوان: عذوق النخل، يقول: دانية متهدلة يعني متدلية»، وتهدُّلها إنما يكون بعد نضجها.

(٤) قاله ابن القيِّم في البدائع (١٠٢٣/٣)، والأمر كما قال، قال ابن عطية (٣١٨/٢) تعقيباً على من فسرَّ «هؤلاء»: بأنهم كفار مكة، ومن فسَّر «قوماً»: بأنهم أهل المدينة: «فالآية على هذا التأويل وإن كان القصد في نزولها هذين الصنفين فهي تعم الكفرة والمؤمنين إلى يوم القيامة». وينظر: مدارج السالكين (١٢٦/٢).

(٥) رُوي هذا الوجه من التفسير: عن عكرمة: أخرج ذلك ابن عساكر كما في مختصر تاريخ دمشق (٢٠٨/١٠)، وإسحاق ابن بشر الكاهلي كما في تفسير ابن كثير (١٥٩/٦)، والدر (٤٧٨/٦) عنه بنحوه، وقال به قتادة: أخرج ذلك عبد الرزاق (٩/٣) بسند صحيح من طريق معمر عنه بلفظ: «بلغنا أن شعيباً أرسل مرتين إلى أمتين: مدين وأصحاب الأيكة»، وابن جرير (١٠٠/١٤) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه بنحوه مطولاً، وروي عن السُّدي: أخرج ذلك عنه بنحوه أيضاً إسحاق بن بشر الكاهلي كما في تفسير ابن كثير والدر. والصحيح والعلم عند الله: أن شعيباً عَلَيْهِ السَّلَامُ بُعث لأُمة واحدة، قال ابن كثير (١٥٨/٦): «أصحاب الأيكة هم أهل مدين على الصحيح»، وبمثل قوله قال ابن حجر في الفتح (٤٥٠/٦)، ومما يقوي هذا أيضاً أن الله عَزَّوَجَلَّ لم يجمع في سورة واحدة ذكر مدين وأصحاب الأيكة، وهذا يدل على أنهم قوم واحد.

﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [الأعراف: ٩١].

قال: يُقرأ ﴿صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧٢] و(صاعَ)(١)، و﴿صُوَاعَ﴾ أصوب(٢)، قال: وكان من ذهبٍ(٣).

﴿هَٰرُونَ أَخِى ۝ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾ [طه: ٣٠ - ٣١]، قال: أَشرِكه معي يا ربِّ، قال: افعل بنا هذا، قال: هذا دعاء، قال: ومَن قرأ: ﴿أَشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾(٤)، قال: قال موسى: أنا أُشرِكه في أمري، قال: كلا الوجهين حسن(٥).

﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧]، قال: السِّر: ما كان في القلب يُسِرُّه، وأخفى: الذي لم يكن بعد، يعلمه هو(٦).

﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩]، قال: هو الرجل يكون في القوم فتمرُّ به المرأة فيلحظُها بَصَرُه(٧)، وقد سُئِلَ النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن نظرة الفُجاءَة فقال: «اصرِفْ بصرك عنها»(٨).

---

(١) وهي قراءة شاذة قرأ بها أبو هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أخرج ذلك سعيد بن منصور (٤٠٣/٥) بسند ضعيف من طريق هشيم عن داود بن أبي هند عن العباس بن عبد الرحمن عنه به.

(٢) والأمر كما قال، فهي القراءة المتواترة، وما عداها شاذ، قال ابن جرير (٢٤٩/١٣) بعد أن ذكر بعض القراءات الشاذة في الآية: «وأما الذي عليه قراء الأمصار، فـ: ﴿صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾، وهي القراءة التي لا أستجيز القراءة بخلافها؛ لإجماع الحجة عليها». وينظر: المحتسب في وجوه القراءات (٣٤٦/١).

(٣) قال بهذا الوجه من التفسير: ابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٢٤٦/١٣) بسند صحيح من طريق ابن وهب عنه بلفظ: «الصواع وكان كأساً من ذهب فيما يذكرون».

(٤) وهي قراءة ابن عامر وحده. ينظر: السبعة (٤٨١)، والنشر (٣٢٠/٢).

(٥) ينظر: الحجة لابن خالويه (٢٤١). والأمر كما قال؛ إذ هما قراءتان متواترتان كما تقدم.

(٦) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (١٣/١٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١٢٥/١، ٣٠٩) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة، عنه بنحوه، وروي عن الضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (١٦/١٦) بسند ضعيف من طريق أبي معاذ، ثنا عبيد، عنه بنحوه.

(٧) روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن أبي شيبة (٧/٤) بسند منقطع من طريق جرير، عن منصور، عنه بنحوه، وابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (١٣٧/٧) وفتح الباري (٩/١١)، وسفيان الثوري: أخرج ذلك أبو نعيم في الحلية (٧٨/٧) بسند ضعيف من طريق إسماعيل بن يزيد القطان ثنا محمد بن يزيد بن خنيس عنه بنحوه، وتفسير الإمام أحمد هذا مذكور في كتاب الورع له (١١٩) برواية المرُّوذيّ عنه.

(٨) أخرجه مسلم في الصحيح (١٦٩٩/٣)، ح: (٢١٥٩)، ك: الآداب، ب: نظر الفجأة، من حديث جرير بن عبد الله

﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٧٥]، قال: كان ابن مسعود يقرأ: «حيث ما وُجد لا يأتِ بخير»(١)، قال: أحسن هذا الحرف، وقرأه هو(٢).

﴿أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾ [الإسراء: ٦]، قال: رجالاً(٣).

﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجًا ۜ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١ - ٢]، قال: إنما هو: قيِّماً ولم يجعل له عوجاً(٤).

وقال: ليس أحدٌ من الأنبياء تَمَنَّى الموت غير يوسف(٥)، قال: ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا﴾ [يوسف: ١٠١] الآية.

﴿أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]: أَحَلُّ(٦).

البجلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) هذه قراءة تفسيرية لقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦]، وأما قراءة ابن مسعود في الشواذ وقد وافقه فيها علقمة وابن وثاب فهي: «يُوَجِّهْ» بهاء واحدة ساكنة للجزم، وفي فاعله وجهان: أحدهما: ضمير الباري تعالى، ومفعوله محذوف؛ تقديره كقراءة الجمهور، والثاني: أنه ضمير الأبكم، ويكون «يُوجِّهْ» لازماً بمعنى «يَتوَجَّهُ»، يقال: وجَّه وتوجَّهَ بمعنًى، والذي يظهر أن الوجه الثاني أقرب بدلالة قراءة ابن مسعود التفسيرية. ينظر: المحتسب (١١/٢)، والبحر المحيط (٥٧١/٦).

(٢) والأمر كما قال، فقراءة ابن مسعود قراءة تفسيرية شاذة كما تقدم.

(٣) قال بهذا الوجه من التفسير: قتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٤٧٧/١٤) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه قال في الآية: «أي عدداً، وذلك في زمن داود»، والسدي: أخرج ذلك ابن جرير (٤٧٧/١٤) بسند حسن من طريق أسباط، عنه بنحوه، وابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٤٧٧/١٤) بسند صحيح من طريق ابن وهب، عنه بنحوه.

(٤) أي: على التقديم والتأخير، قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (١٤٠/١٥ - ١٤١) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة عنه بنحوه، وروي عن مجاهد: أخرج ذلك ابن المنذر وابن أبي حاتم كما في الدر المنثور (٤٨٣/٩) عنه بنحوه، وقال به قتادة: أخرج ذلك ابن جرير (١٤١/١٥) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه به.

(٥) روي هذا الوجه من التفسير عن: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (١٦٥/١٣)، وابن أبي حاتم (٢٢٠٤/٧) بأسانيد ضعيفة من طريق أسباط عن السدي، ومن طريق سعيد بن بشير عن قتادة، ومن طريق حجاج عن ابن جريج، عنه بنحوه، وقال به سفيان بن عيينة: أخرج ذلك سعيد بن منصور (٤١١/٥) بسند صحيح عنه بنحوه وزيادة، وقتادة: أخرج ذلك ابن جرير (١٦٦/١٣) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة، عنه بنحوه وزيادة.

(٦) روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك سعيد بن منصور، وابن المنذر، وابن

﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَاۖ﴾ [الأنبياء: ٩٩]، قال: عيسى والعُزَير.

قلت: هذا تفسيرٌ يحتاج إلى تفسير، فإن كان أحمد قال هذا، فلعله أراد الشياطين الذين عَبدَهُم اليهود والنصارى، وزعموا أنهما عيسى والعُزَير(١).

وقال: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ [مريم: ٢٨]، قلت: هو هارون أخو موسى؟ قال: نعم(٢)، كان المشركون قد اختصموا على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: بين موسى وعيسى كذا وكذا، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قد كان هذا يُدعى بين الأنبياء»(٣).

قال أبو عبد الله: استعمل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رجلاً(٤) فأبى أن يدخل له في عمل، فقال

أبي حاتم، كما في الدر (٥١١/٩) عنه به وزيادة في آخره، وقال به سعيد بن جبير: أخرج ذلك عبد الرزاق (٣٢٩/٢)، وابن جرير (٢١٣/١٥) كلاهما بسند صحيح من طريق الثوري عن أبي حصين عنه به.

(١) قاله ابن القيِّم في البدائع (١٠٢٤/٣)، والأمر كما قال، لكن النظر في سبب نزول الآيات يجلِّي مراد الإمام أحمد، فقد أخرج إسحاق بن يسار كما في تفسير ابن كثير (٣٨١/٥)، وابن جرير (٤١٧/١٦ - ٤١٨)، وابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٣٨٠/٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٥/٣)، والطبراني في الكبير (١٥٣/١٢)، والحاكم (٤١٦/٢)، وابن مردويه كما في تفسير ابن كثير (٣٧٩/٥)، والضياء في المختارة (٣٠٤/١٠) بطرق عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «قال: لما نزلت: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، فقال المشركون: الملائكة وعيسى وعزير يعبدون من دون الله؟ فقال: لو كان هؤلاء الذين يعبدون آلهة ما وردوها، قال: فنزلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]: عيسى وعزير والملائكة» واللفظ للحاكم، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي في التلخيص، وصححه الألباني في صحيح السيرة (١٩٨).

(٢) روي هذا الوجه من التفسير: عن محمد بن كعب القرظي: أخرج ذلك ابن أبي حاتم كما في تفسير ابن كثير (٢٢٧/٥) عنه، وهذا غير صحيح، قال ابن كثير تعقيباً: «وهذا القول خطأ محض» وزاد فقال: «هي هفوة وغلطة شديدة»، والصواب من القول في ذلك ما جاء به الخبر عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كانوا يسمون بأسماء أنبيائهم وصالحيهم - وسيأتي في الحاشية التالية -. وبهذا الوجه من التفسير قال: قتادة: أخرج ذلك عنه عبد الرزاق (٣٥٨/٢)، وابن جرير (٥٢٣/١٥) بسند صحيح من طريق معمر عنه في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾، قال: «كان رجل صالح في بني إسرائيل يسمى هارون فشبهوها به، فقالوا: يا شبيهة هارون في الصلاح».

(٣) أخرج مسلم في الصحيح (١٦٨٥/٣)، ح: (٢١٣٥)، ك: الآداب، ب: باب النهي عن التكني بأبي القاسم وبيان ما يستحب من الأسماء، من حديث المغيرة بن شعبة، قال: لما قدمت نجران سألوني، فقالوا: إنكم تقرؤون ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ وموسى قبل عيسى بكذا وكذا، فلما قدمت على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سألته عن ذلك، فقال: «إنهم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين قبلهم». وأما هذه العبارة: «قد كان هذا يدعى بين الأنبياء» فلم أقف عليها.

(٤) هو: أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ينظر: الحاشية التالية.

- يعني عمر -: يوسف قد سأل العمل، فاستُعمل على خزائن الأرض(١).

وقال: في المائدة ثمان عشرة فريضة: حلال وحرام يُعمل بها، وليس فيها شيء لا يُعمل به(٢)، إلا آية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢]، قال: هذه منسوخة(٣). وقال: آخر شيء نزل من القرآن: المائدةُ(٤) وأول شيء نزل من القرآن: (اقرأ).

﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [المائدة: ١]، قال: كان ابن عباس يأخذبِذَنَبِ الجنين، ويقول: هذا من بهيمة الأنعام(٥). وقد رُوي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «ذَكاةُ الجنين ذكاةُ أمه»(٦).

---

(١) أخرج ذلك ابن أبي حاتم (٢١٦٠/٧)، والحاكم (٣٧٨/٢)، وأبو نعيم في الحلية (٣٨٠/١ - ٣٨١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٧٠/٦٧ - ٣٧١) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «استعملني عمر على البحرين، ثم نزعني، ثم دعاني بعد إلى العمل، فأبيت فقال: لم؟ وقد سأل يوسف العمل»، واللفظ لابن أبي حاتم، وهو عند غيره مطولاً، قال الحاكم: «هذا حديث بإسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي في التلخيص.

(٢) روي هذا القول: عن عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة: أخرج ذلك أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (١٣٧/١)، وسعيد بن منصور (١٤٣٥/٤)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (٢٣٢/٢) كلهم بسند ضعيف من طريق أبي إسحاق، عنه بنحوه.

(٣) قال بهذا القول: الشعبي: أخرج ذلك عبد الرزاق (٤/٢)، وأبو عبيد في ناسخه (١٣٧/١)، وابن جرير (٣٥/٨)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (٢٣٤/٢)، وابن الجوزي في نواسخه (٣٩٩/٢) كلهم من طريق الثوري، عن بيان، عنه قال: «لم ينسخ من المائدة إلا قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ﴾»، وهذا إسناد صحيح.

(٤) قال بهذا القول: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أخرج ذلك أبو عبيد في ناسخه (١٦١/١) وفي الفضائل (٢٣٩)، وأحمد (٣٥٣/٤٢)، والنسائي في الكبرى (٧٩/١٠)، والنحاس في الناسخ والمنسوخ (٢٣٢/٢)، والطبراني في معجم الشاميين (١٤٤/٣)، والحاكم (٣٤٠/٢)، والبيهقي في الكبرى (٢٧٨/٧)، كلهم من طريق ابن وهب ثني معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية عن جبير قال: حججت فدخلت على عائشة، فقالت لي: يا جبير هل تقرأ المائدة؟ قلت: نعم: قالت: «أما إنها من آخر سورة نزلت، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، وما وجدتم فيها من حرام فحرموه»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي كذا قالا، والبخاري لم يخرج لمعاوية ولا لأبي الزاهرية شيئاً، وصحح إسناده محققو المسند، والألباني في إرواء الغليل (١٣٩/١)، وعبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك الترمذي (٢٦١/٥)، والحاكم (٣٤١/٢)، والبيهقي في الكبرى (٢٧٩/٧) كلهم من طريق حيي بن عبد الله المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحبلي عنه، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب»، وقال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وضعفه الألباني في تعليقه على السنن، وروي عن عمرو بن شرحبيل: أخرج ذلك سعيد بن منصور (١٤٣٥/٤) بسند ضعيف من طريق أبي إسحاق، عنه بنحوه. وقول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ هذا في رواية المرُّوذيّ عنه في: طبقات الحنابلة (٥٨/١). وهي آخرية مقيدة، والمقصود: آخر ما نزل من الحلال والحرام.

(٥) أخرج ذلك الطبري (١٤/٨) بسند ضعيف من طريق مسعر، وسفيان، عن قابوس، عن أبيه، عنه به.

(٦) أخرجه الإمام أحمد (٣٦٢/١٧، ٤٤٢، ١٣/١٨، ٦٩)، وابن ماجة (٣٦٠/٤)، ح: (٣١٩٩)، وأبو داود (٤٤٨/٤)، =

قال: وأما أبو حنيفة(١) فقال: لا يُؤكل، تُذبح نفس، وتُؤكل نفس!(٢).

﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٤٠]، قال: على أبي بكر، وكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أُنزلت عليه السكينة(٣).

قلت: وكان شيخنا أبو العباس بن تيمية يذهب إلى خلاف هذا ويقول: الضمير عائد إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصلاً، وإلى صاحبه تبعاً له، فهو الذي أُنزلت عليه السكينة، وهو الذي أيده الله بالجنود، وسرى ذلك إلى صاحبه. انتهى(٤).

= ح: (٢٨٢٧)، والترمذي (٧٣/٤)، ح: (١٤٧٦)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال الترمذي: «هذا حديث حسن»، وله شواهد كثيرة منها حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه أبو داود (٤٤٩/٤)، ح: (٢٨٢٨)، والدارمي في السنن (١٢٦٠/٢)، والطبراني في الأوسط (١٥٠/٨)، والدارقطني في السنن (٤٩٣/٥)، والحاكم (١٢٧/٤)، وأبو نعيم في الحلية (٩٢/٧، ٢٣٦/٩)، والبيهقي في الكبرى (٥٦١/٩)، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.
قال الحافظ في التلخيص (٢٨٨/٤) معلقاً على روايات الحديث: «والحق أن فيها ما تنتهض به الحجة، وهو مجموع طرق حديث أبي سعيد، وطرق حديث جابر»، وصححه الألباني في إرواء الغليل برقم (٢٥٣٩)، وقال محققو المسند: «حديث صحيح بطرقه وشواهده».

(١) هو: أبو حنيفة، النعمان بن ثابت التيمي الكوفي، مولى بني تيم الله بن ثعلبة، فقيه أهل العراق، وإمام أصحاب الرأي، وقيل: إنه من أبناء فارس، أول من صنف في الفقه والرأي، مات سنة (١٥٠هـ). ينظر: تهذيب الكمال (٤١٧/٢٩ - ٤٤٥)، والسير (٣٩٠/٦ - ٤٠٣).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٤٢/٥)، والبحر الرائق الخالق (١٩٥/٨).
قلت: ونصّ الحديث: «ذكاة أُمه» يعني: ذبح الأُم يكفي في حلِّه، وعليه الجمهور. قال ابن المنذر فيما نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (١٩٢/٤): «لم يرو عن أحد من الصحابة والتابعين، وسائر العلماء: أن الجنين لا يؤكل إلا باستئناف الذكاة فيه، إلا ما روي عن أبي حنيفة»، وخلافه غير قوي، وقد خالفه صاحباه، فحرَّم أكل الجنين إذا خرج ميتاً؛ لأن ذكاة أُمه لا تغني عن ذكاته، محتجاً بعموم قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] وهذا احتجاج ضعيف، ينظر: إعلام الموقعين (٢٥٤/٢).

(٣) روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن أبي حاتم (١٨٠١/٦)، والبيهقي في الدلائل (٤٨٢/٢)، وابن عساكر في تاريخه (٨٨/٣٠) كلهم بسند ضعيف من طريق أشعث، عن جعفر، عن سعيد ابن جبير، عنه بنحوه، وسعيد بن جبير: أخرج ذلك الآجري في الشريعة (١٨٠٧/٤، ١٨٢١) بسند ضعيف من طريق أشعث بن إسحاق، عن جعفر بن أبي المغيرة، عنه بنحوه، وقال به حبيب بن أبي ثابت: أخرج ذلك ابن أبي شيبة (٣٤٩/٦)، وابن أبي حاتم (١٨٠١/٦)، والآجري في الشريعة (١٨٢١/٤)، وابن بطة في الإبانة (٥٥٥/٩)، وابن عساكر في تاريخه (٨٨/٣٠) كلهم من طريق أبي معاوية، ثنا عبد العزيز بن سياه، عنه بنحوه، وهذا إسناد حسن.

(٤) قاله ابن القيِّم في البدائع (١٠٢٦/٣)، وهو الصواب والله تعالى أعلم. ينظر قول شيخ الإسلام مفصلًا في: =

وقال: أربع سور أنزلت بالمدينة: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ قال: بالمدينة، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ قال: بمكة.

قلت: لم يُرِدْ أحمدُ التخصيصَ، ولا خلافَ بين الأُمة في أن (الأنفال وبراءة والنور والمجادلة والحشر والممتحنة والصف والجمعة والمنافقين) نزلن بالمدينة في سور أُخَرَ.

وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ بالمدينة؛ صحيح و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ بمكة؛ فمنه ما هو بالمدينة، ومنه ما هو بمكة، فالبقرة مدنية، وفيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾(١).

﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]، قال: كان ابن عباس يقول: لو ترك الناس الحج سنة واحدة ماتوا طُرًّا(٢).

﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣]، قال: على الأصنام(٣).

قال: وكُلُّ شيء ذُبِحَ على الأصنام لا يُؤكل(٤)، ﴿وَتَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَٰمِ﴾ [المائدة: ٣]، قال:

= منهاج السنة (٤٨٩/٨ - ٤٩٢).

(١) قاله ابن القيِّم في البدائع (١٠٢٦/٣)، والأمر كما قال، ينظر: تنزيل القرآن للزهري (٢٧ - ٤٢)، والبرهان (١٨٧/١ - ١٩٤)، والإتقان (٣٩/١ - ٤٤).

(٢) طُرًّا أي: جميعاً. ينظر: الصحاح (٧٢٥/٢)، واللسان (٤٩٨/٤). والأثر أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٣٩٩/١) بسند ضعيف من طريق سعيد بن سالم، ثنا عثمان، حُدثت عن عكرمة، عنه قال في الآية: «قيام دينهم، والذي نفسي بيده لو تركوه عاماً واحداً ما نوظروا»، وأصله في الصحيح، أخرجه البخاري (١٤٩/٢) من طريق قتادة، عن عبد الله ابن أبي عتبة، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «ليحجَّن البيتُ وليعتمرنَّ بعد خروج يأجوج ومأجوج» تابعه أبان وعمران عن قتادة. وقال عبد الرحمن عن شعبة قال: «لا تقوم الساعة حتى لا يُحجّ البيتُ»، ح: (١٥٩٣)، ك: الحج، ب: قول الله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾.

(٣) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (٢٤٩/١)، والبيهقي في الكبرى (٤١٨/٩) بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة، عنه به مطولاً، وهو عند ابن جرير (٧١/٨) من الطريق نفسها عنه بلفظ: «النصب: أنصاب كانوا يذبحون ويهلون عليها».

(٤) والأمر كما قال، بدلالة الآية الكريمة: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾: و«على» بمعنى اللام، أي: لأجلها. قاله قطرب، وهو على هذا داخل في غير ما أهلّ به لغير الله. وخصَّ بالذكر تأكيد تحريمه. ولدفع ما كانوا يظنونه من أن ذلك لتشريف البيت وتعظيمه، وقيل: معناه ما قصد بذبحه تعظيم النصب، وإن لم يذكر اسمها عنده، فليس مكرراً مع ما سبق،

كعاب فارس، يقال لها: النرد وأشباه ذلك[1].

﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾ [الحج: ٢٥]، قال: لو أن رجلاً بـ (عدن أبين) همَّ بقتل رجل وهو في الحرم هذا قول الله: ﴿نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الحج: ٢٥] هكذا قال ابن مسعود[2].

قال: وقد خرج جابرٌ من المدينة إلى مكة مجاوراً[3].

﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، قال: والعشر ليالٍ أو أيام، ثم قال: لو كانت ليالي كان يكون نقصان يوم؛ لكنها أيام وليال عشرة[4].

إذ ذاك فيما ذكر عند ذبحه اسم الصنم مثلاً. ينظر: المحرر الوجيز (١٥٣/٢)، وزاد المسير (٥١٢/١).

(١) قال بهذا الوجه من التفسير: مجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٧٤/٨) بسند حسن من طريق أبي نعيم، ثنا زهير عن إبراهيم بن مهاجر عنه بلفظ: «هي سهام العرب، وكعاب فارس والروم، كانوا يتقامرون بها».
قال ابن كثير (٢٥/٣) تعقيباً على قول مجاهد: «وهذا الذي ذُكر عن مجاهد في الأزلام أنها موضوعة للقمار، فيه نظر، اللَّهُمَّ إلا أن يقال: إنهم كانوا يستعملونها في الاستخارة تارة، وفي القمار أخرى، والله أعلم. فإن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قد فرق بين هذه وبين القمار وهو الميسر، فقال في آخر السورة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩٠ - ٩١]».

(٢) ثبت عن عبد الله بن مسعود مرفوعًا وموقوفاً، فالمرفوع أخرجه: أحمد (١٥٥/٧، ٣٤٠)، والبزار في الزوائد (٦٠/٣)، وأبو يعلى في مسنده (٢٦٢/٩)، وابن جرير (٥٠٨/١٦)، والحاكم (٤٢٠/٢)، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، قال الهيثمي في المجمع (٧٠/٧): «رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، ورجال أحمد رجال الصحيح»، وحسّنه محققو المسند.
أما الموقوف: فقد أخرجه ابن جرير (٥٠٨/١٦)، والحاكم (٤٢٠/٢)، والموقوف أصح كما قال شعبة عندما رواه: رفعه وأنا لا أرفعه، وقال ابن حجر في المطالب العالية (٥٦/١٥): «موقوف قوي الإسناد»، وقال ابن كثير (٤١١/٥) بعد إيراده لهذا الحديث: «هذا الإسناد صحيح على شرط البخاري، ووقفه أشبه من رفعه». ولفظ الآية عام يشمل ما ذكره الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود ويشمل غيره من أنواع الإلحاد.

(٣) المجاورة: الاعتكاف في المسجد، وأما المجاورة بمكة والمدينة فيراد بها المقام مطلقاً غير ملتزم بشرائط الاعتكاف الشرعي. ينظر: النهاية (٣١٣/١ - ٣١٤)، واللسان (١٥٦/٤). وهذا القول لم أقف عليه في أي من المصادر التي بين يدي، ولذا لم أعرف من هو جابر؟

(٤) وهو الأحوط، قال ابن قدامة في المغني (١١٨/٢): «والعشر المعتبرة في العدة هي عشر ليال بأيامها، فتجب عشرة أيام مع الليالي. وبهذا قال مالك والشافعي وأبو عبيد وابن المنذر وأصحاب الرأي، قلنا: العرب تغلب اسم التأنيث في

قال: وأهل مصر يقولون: الشام باديتهم(١)، قال يوسف: ﴿وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدْوِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾ [يوسف: ٩٢]: لا تعيير(٢).

﴿ٱذْهَبُوا۟ بِقَمِيصِى﴾ [يوسف: ٩٣]، قال: شمَّ ريحه من مسيرة سبعة أيام(٣)، ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ٨٣]: لا جزع فيه(٤).

قلت: وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية مراراً - يقول: «ذكر الله الصبر الجميل، والصفح الجميل، والهَجْر الجميل. فالصبر الجميل: الذي لا شكوى معه، والهَجْر الجميل: الذي لا أذى معه، والصفح الجميل: الذي لا عتاب معه»(٥). انتهى.

﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [يوسف: ٢٦]، قال: قد قال قوم: حكيم من أهلها(٦).

العدد خاصة على المذكر، فتطلق لفظ الليالي وتريد الليالي بأيامها، كما قال الله تعالى لزكريا: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠]، يريد بأيامها، بدليل أنه قال في موضع آخر: ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١]، يريد بلياليها». وينظر: المبدع (٧٥/٧).

(١) قاله الكندي المؤرخ المصري؛ إذ نقل عنه السيوطي في حسن المحاضرة (١٠/١) لطيفة في هذا إذ يقول: «قال الله تعالى حكايةً عن يوسف عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ إِذْ أَخْرَجَنِى مِنَ ٱلسِّجْنِ وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدْوِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، فجعل الشام بدواً؛ وسَمَّى مصرَ مصراً ومدينةً». وأخرج ابن جرير (٣٦١/١٣ - ٣٦٢) بسند حسن من طريق ابن حميد، ثنا سلمة، عن ابن إسحاق قال: «كان منزل يعقوب وولده فيما ذكر لي بعض أهل العلم بالعربات من أرض فلسطين ثغور الشام، وبعض يقول بالأولاج من ناحية الشعب، وكان صاحب بادية، له إبل وشاء».

(٢) قال بهذا الوجه من التفسير سفيان: أخرج ذلك ابن أبي حاتم (٢١٩٥/٧) بسند حسن من طريق ابن أبي عمر، عنه به، وروي عن عكرمة، أخرج ذلك عنه عبد بن حميد وابن المنذر كما في الدر المنثور (٣٢٢/٨).

(٣) قال بهذا الوجه من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٣٣٣/١٣) بسند صحيح من طريق سفيان بن عيينة عن أبي سنان عن ابن أبي الهذيل قال: كنت إلى جنب ابن عباس، فسئل: «من كم وجد يعقوب ريح القميص؟ قال: من مسيرة سبع ليال أو ثمان ليال»، وروي عن محمد بن كعب القرظي: أخرج ذلك أبو الشيخ كما في الدر المنثور (٣٢٧/٨) عنه. والرواية من الروايات الإسرائيلية المسكوت عنها.

(٤) قال بهذا الوجه من التفسير مجاهد: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٣٩٣)، وابن أبي حاتم (٢١١٤/٧) كلاهما بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح عنه، وابن جرير (٤٠/١٢) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح عنه.

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (١٨٣/١٠، ٦٦٦).

(٦) روي هذا الوجه من التفسير عن مجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (١١٠/١٣) بسند ضعيف قال: حدثت عن الفراء، عن معلى بن هلال، عن أبي يحيى، عنه بنحوه، وقال به عكرمة: أخرج ذلك ابن جرير (١٠٨/١٣) بسند حسن من طريق عبد الملك بن الصباح، عن عمران بن حدير، عنه بنحوه، وقتادة: أخرج ذلك عبد الرزاق (٢١٣/٢)،

وقال قوم: القميص الشاهد[1]، وقال قوم: الصبي[2].

﴿خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِي كَبَدٍ﴾ [البلد: ٤]، قال: منتصباً[3].

قلت: وكأن القول الآخر أظهر، وهو: في مشقة وعَناء، يُكابد أمر الدنيا والآخرة[4].

وابن جرير (١٠٩/١٣) كلاهما بسند صحيح من طريق معمر، عنه بنحوه، وزيد بن أسلم: أخرج ذلك عنه ابن أبي حاتم (٢١٢٩/٧) من طريق إبراهيم بن سليمان، ثنا محمد بن أبان، عنه بنحوه. وهو قول قوي؛ لأن ما قاله في شأن القميص يدل على فهم وخبرة، غير أنه يشهد للقول الأخير حديث ثابت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) قال بهذا الوجه من التفسير مجاهد: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٣٩٥) بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عنه بنحوه، وابن جرير (١١٠/١٣ - ١١١) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح، عنه بنحوه. ويَرِد على هذا القول قوله تعالى: ﴿مِّنۡ أَهۡلِهَآ﴾ والقميص لا يوصف بأنه من الأهل، ووصف هذا القول الرازي في مفاتيح الغيب (٤٤٦/١٨) بأنه في غاية الضعف.

(٢) في النسخ المطبوعة: «صبر»، وقد تصحفُّ، وصوابه: «صبي».
وقال بهذا الوجه «الصبي» من التفسير: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ورد عنه مرفوعاً: أخرج ذلك أحمد (٣١/٥)، وابن جرير (١٠٧/١٣)، وابن حبان (١٦٥/٧)، والحاكم (٥٣٨/٢)، بلفظ: «تكلم أربعة في المهد وهم صغار: ابن ماشطة بنت فرعون، وشاهد يوسف، وصاحب جريج، وعيسى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَامُ»، والحديث صححه المناوي في الفتح السماوي (٧٢٩/٢)، وحسَّنه محققو المسند، وقال عنه محقق صحيح ابن حبان: سنده قوي، وروي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرج ذلك ابن جرير (١٠٥/١٣) بسند ضعيف جداً من طريق أبي بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عنه بنحوه، وقال به سعيد بن جبير: أخرج ذلك ابن جرير (١٠٥/١٣ - ١٠٦) بسند صحيح من طريق عبد الرحمن، ثنا إسرائيل، عن أبي حصين، عنه بنحوه، وهلال بن يساف: أخرج ذلك ابن جرير (١٠٦/١٣) بسند صحيح من طريق إدريس، عن حصين، عنه بنحوه، وروي عن الضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (١٠٦/١٣ - ١٠٧) بسند ضعيف من طريق جويبر، عنه بنحوه، ومن طريق أبي معاذ، ثنا عبيد، عنه بنحوه. وهذا القول مقدم على غيره؛ حيث أيده حديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ينظر: ابن جرير (١١١/١٣)، وأضواء البيان (٢١٧/٢).

(٣) روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٤١٠/٢٤) بسند ضعيف من طريق العوفي عنه بنحوه، وسعيد بن جبير: أخرج ذلك عنه سعيد بن منصور، وعبد بن حميد كما في الدر المنثور (٤٣٨/١٥)، وقال به عبد الله بن شداد: أخرج ذلك ابن جرير (٤١١/٢٤) بسند صحيح من طريق ابن أبي زائدة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عنه بنحوه، وأبو صالح: أخرج ذلك ابن جرير (٤١١/٢٤) بسند صحيح من طريق يحيى بن القطان، عن إسماعيل، عنه بنحوه، وإبراهيم النخعي: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٧٢٩)، وابن جرير (٤١١/٢٤)، وأبو نعيم في الحلية (٢٣١/٤) كلهم من طريق منصور عنه به، وعكرمة: أخرج ذلك ابن جرير (٤١١/٢٤) بسند صحيح من طريق حرمي بن عمارة، ثني شعبة، أخبرني عمارة، عنه بنحوه، وروي عن الضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (٤١١/٢٤) بسند ضعيف من طريق أبي معاذ، ثنا عبيد، عنه بنحوه.

(٤) قاله ابن القيِّم في البدائع (١٠٢٨/٣)، والأمر كما قال، قال ابن جرير (٤١٢/٢٤): «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب: قول من قال: معنى ذلك أنه خلق يكابد الأمور ويعالجها، فقوله: ﴿فِي كَبَدٍ﴾ معناه: في شدة، وإنما قلنا: ذلك أولى

قال الحسن[1]: ما أجد من خلق الله يكابد ما يكابده ابن آدم[2].

﴿مَآؤُكُمۡ غَوۡرًا﴾ [الملك: ٣٠]، قال: لا تناله الرِّشَاء، ﴿بِمَآءٖ مَّعِينِۭ﴾ [الملك: ٣٠] قال: على وجه الأرض[3].

قلت: يحتمل تفسير أحمد أمرين؛ أحدهما: أن يكون (معيناً) فعيلاً من أمعن في الأرض إذا ذهب فيها، ويحتمل: أن يكون مفعولاً من العين أي: مَرْئِيًّا بالعين، وأصله معيون، ثم أُعِلَّ إعلال مبيع وبابه[4].

وقال: قرأ زيد بن ثابت[5]: ﴿وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا﴾[6] [البقرة: ٢٥٩].

بالصواب؛ لأن ذلك هو المعروف في كلام العرب من معاني الكبد»، وضعف ابن عطية في المحرر الوجيز تفسيره بـ «منتصبا» (٤٨٤/٥) وعدَّ القول الثاني قول الجمهور.

(١) هو: الحسن ابن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار الأنصاري مولاهم، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يُرسل كثيراً ويُدلس. قال البزار: «كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول: حدثنا وخطبنا، يعني قومه الذين حُدِّثوا وخُطبوا بالبصرة»، هو رأس أهل الطبقة الثالثة، مات سنة (١١٠هـ). ينظر: تهذيب الكمال (٩٥/٦ - ١٢٦)، والتقريب (٩٩).

(٢) أخرج ذلك ابن جرير (٤٠٩/٢٤)، بسند حسن من طريق وكيع، عن علي بن رفاعة، عنه بنحوه.

(٣) روي هذا الوجه من التفسير: عن سعيد بن جبير: أخرج ذلك ابن جرير (١٣٩/٢٣) من طريق عبيد بن قاسم البزاز، ثنا شريك، عن سالم، عنه بنحوه، وفي إسناده عبيد بن قاسم البزاز لم أعرفه.

(٤) قاله ابن القيِّم في البدائع (١٠٢٨/٣)، وينظر: تهذيب اللغة (١٤/٣)، واللسان (٤١١/١٣، ٣٠٤)، قلت: لفظ «معين» يحتمل الوجهين كما ذكر ابن القيِّم، ويحتمل وجهاً ثالثاً: وهو أن يكون فعيلاً من معن الماء إذا كثر. ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣١١/٤)، ومشكل إعراب القرآن (٧٤٧/٢)، لكن التفسير الذي ذكره الإمام أحمد لا يحتمل إلا وجهاً واحداً: وهو أنه مفعول من العين، فالماء المَعِين: الظاهر، الذي تراه العين جارياً على وجه الأرض، وهو الذي تؤيده الآثار المروية في الآية. ينظر: الدر المنثور (٦١٦/١٤)، وهو كذلك المناسب في مقابلة قوله تعالى: ﴿غَوۡرًا﴾.

(٥) هو: أبو خارجة، أو أبو سعيد الأنصاري، زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد الخزرجي المقرىء، كاتب النبي ﷺ وأمينه على الوحي، وأحد الذين جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ من الأنصار، وهو الذي كتبه في المصحف لأبي بكر ثم لعثمان، مات سنة (٤٥هـ). ينظر: أسد الغابة (٣٣٢/٢ - ٣٣٣).

(٦) بالزاي المعجمة، أخرجه عنه عبد الرزاق (٢٦٨/١) بسند صحيح من طريق هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، أن زيد بن ثابت به، ومسدد كما في المطالب العالية (٤٧٢/١٤) بسند صحيح من طريق هشام بن حسان، عن حفصة، عن أبي العالية، وقد ورد مرفوعاً إلى النبي ﷺ، أخرجه الحاكم (٢٥٥/٢)، وقال: «حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه فإنهما لم يحتجا بإسماعيل بن قيس بن ثابت»، وتعقبه الذهبي فقال: «فيه إسماعيل بن قيس من ولد زيد بن ثابت ضعفوه». وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف. ينظر: السبعة (١٨٩)، والنشر (٢٣١/٢).

وهو أشبه[1] ﴿إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[2] [عبس: ٢٢].

﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح: ٩]، قال: يُعزِّرُوه: النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويسبحوه: الله تعالى[3].

﴿عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧]: على نقصان[4].

﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: ٤٩]، قال: يحلبون[5].

---

(١) قوله: «وهو أشبه» من جهة المعنى أو الشهرة أو قوة الفصاحة، وليس من جهة النزول أو الثبوت كما لا يخفى؛ إذ كلاهما متواتر. قال ابن عطية في المحرر الوجيز (٥١٣/١): «هذه القراءات لا يظن إلا أنها مروية عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبجميعها عارض جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ مع طول السنين توسعة على هذه الأُمة، وتكملة للسبعة الأحرف. وعلى هذا لا يقال: هذه أولى من جهة نزول القرآن بها، وإن رجحت قراءة فبوجه غير وجه النزول».

(٢) استدل بهذه الآية من قرأ: ﴿نُنشِرُهَا﴾ بالراء المهملة، وهم: أبو جعفر ونافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب. ينظر: السبعة (١٨٩)، والنشر (٢٣١/٢).

(٣) قال بهذا الوجه من التفسير جماعة من المفسرين على اختلافٍ في ألفاظهم لكن معانيها تؤول إلى أن الضمير في «تعزروه وتوقروه» للرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفي «تسبحوه» لله تعالى، ووصف هذا القول ابن عطية في المحرر الوجيز (١٢٩/٥) بأنه قول الجمهور، فقد روي عن: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٢٥١/٢١) بسند ضعيف من طريق عطية العوفي، عنه والحاكم (٥٠٠/٢) من طريق الحجاج بن أرطاة، عن عكرمة، عنه بمعناه، والضياء في المختارة (٩٢/١٠) من طريق أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عنه بمعناه، قال الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «مبشر بن عبيد كان يضع الحديث»، وقال ابن حجر عن إسناده في إتحاف المهرة (٦٠٥/٧): «ضعيف جداً»، وقال به عكرمة: أخرج ذلك ابن جرير (٢٥٢/٢١) بسند حسن من طريق حرمي، عن شعبة، عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عنه، وروي عن الضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (٢٥٣/٢١) بسند ضعيف من طريق عبيد، عنه، وقال به قتادة: أخرج ذلك عبد الرزاق (٢١١/٣)، وابن جرير (٢٥١/٢١) بسند صحيح من طريق معمر، عنه.

(٤) روي هذا الوجه من التفسير عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرج ذلك ابن جرير بسند ضعيف فيه مجهول عنه بنحوه وزيادة، وعبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٢٣٧/١٤) بسند ضعيف من طريق عطاء الخراساني عنه بنحوه، وابن أبي حاتم من طريق الضحاك عنه بنحوه كما في: فتح الباري (٢٨٦/٨)، والدر المنثور (٥٥/٩)، وقال به مجاهد: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٤٢١) بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عنه، وابن جرير (٢٣٧/١٤) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح عنه بنحوه، وقال به الكلبي: أخرج ذلك عبد الرزاق (٦٢٨/٢) بسند صحيح من طريق معمر عنه، وابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٢٣٨/١٤) بسند صحيح من طريق ابن وهب عنه بنحوه.

(٥) قال بهذا الوجه من التفسير عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك سعيد بن منصور (٣٩٥/٥)، وابن جرير (١٩٥/١٣ - ١٩٦)، وابن أبي حاتم (٢١٥٥/٧) كلهم بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة عنه به.

﴿وَٱلۡبَحۡرِ ٱلۡمَسۡجُورِ﴾ [الطور: ٦]: جهنم(١).

قلت: لم يُرِدْ أحمد أن المراد بالآية جهنم، وإنما أراد أنه يكون جهنم أو موضعها، والله أعلم(٢).

﴿ٱلۡبِحَارُ فُجِّرَتۡ﴾ [الانفطار: ٣]: فاضت(٣).

﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ * ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤ - ٥]، قال: كانوا يُؤَخِّرونها حتى يخرج الوقت(٤).

---

(١) والمراد أنه يوقد يوم القيامة ناراً، كقوله: ﴿وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ سُجِّرَتۡ﴾ [التكوير: ٦] أي: أضرمت فتصير ناراً تتأجج، محيطة بأهل الموقف. ينظر: تفسير ابن كثير (٤٢٩/٧)، وقال بهذا الوجه من التفسير: علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما يرويه سعيد بن المسيب عنه: أخرج ذلك ابن جرير (٥٦٧/٢١) بسند صحيح من طريق ابن علية، عن داود بن أبي هند، عن ابن المسيب، وكعب الأحبار: أخرج ذلك أبو الشيخ في العظمة (١٤٠٩/٤) بسند صحيح من طريق عثمان بن غياث، عن عكرمة عن ابن عباس عنه، ومجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٥٦٨/٢١) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح عنه، وشهر بن حوشب: أخرج ذلك أبو نعيم في الحلية (٦١/٦) بسند حسن من طريق حفص ابن حميد، عنه، وشمر بن عطية: أخرج ذلك ابن جرير (٥٦٨/٢١) بسند ضعيف من طريق ابن حميد، ثنا يعقوب عن حفص بن حميد عنه، وروي عن عبد الله بن عبيد بن عمير: أخرج ذلك أبو نعيم في الحلية (٣٥٦/٣) بسند ضعيف جداً من طريق طلحة بن عمرو، عنه، وابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٥٦٨/٢١) بسند صحيح من طريق ابن وهب عنه.

واختار ابن جرير (٥٦٩/٢١) ما أخرجه (٥٦٨/٢١) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في الآية أنه: الممتلىء، وَوَجَّهَهُ بأنه ليس موقداً اليوم فهو مملوء، قال ابن حجر في الفتح (٦٠٢/٨) تعقيباً: «ويحتمل أن يطلق عليه ذلك باعتبار ما يَؤول إليه حاله»، وهذا لا ينافي التفسير المتقدم - الموقَد -؛ لأن سجرت التنور معناه: ملأته بما يحترق. ينظر: المحرر الوجيز (١٨٦/٥). ويشهد للتفسير الذي ذكره الإمام أحمد قوله تعالى: ﴿فِي ٱلۡحَمِيمِ ثُمَّ فِي ٱلنَّارِ يُسۡجَرُونَ﴾ [غافر: ٧٢].

(٢) قاله ابن القيِّم في البدائع (١٠٢٩/٣)، والأمر كما قال، على ما سبق بيانه في الحاشية السابقة.

(٣) قال بهذا الوجه من التفسير: الربيع بن الخيثم: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٧١٠) بسند حسن من طريق شريك، عن سعيد بن مسروق، عن منذر الثوري، عنه به، وعلَّقه البخاري (١٦٧/٦) بصيغة الجزم عنه به، ووصله عبد الرزاق أنبأنا الثوري مثله وأتمَّ منه، والفريابي ثنا سفيان، قال: بلغني عن ربيع بن الخيثم به، وعبد بن حميد من طريق سعيد بن مسروق به، كما في الفتح (٦٩٥/٨)، والتغليق (٣٦٢/٤ - ٣٦٣).

(٤) قال بهذا الوجه من التفسير: سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرج ذلك ابن جرير (٦٥٩/٢٤ - ٦٦٠) بسند صحيح من طريق شعبة، عن خلف بن حوشب، عن طلحة بن مصرف، عن مصعب بن سعد، عنه بنحوه، وقد روي عنه مرفوعاً، أسنده عكرمة بن إبراهيم الأزدي فيما أخرجه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة (١٢٤/١)، وأبو يعلى في

﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]: هو العبيط(١)، ولا يكاد أن يكون في اللحم الصُّفرة، فيغسل(٢).

﴿فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ [الزمر: ٦]: البحر وحوتٌ في حوت(٣)، ﴿فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

قلت: هذا تفسير ﴿فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾، وذِكر ﴿فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ وهمٌ؛ فإن تلك الظلمات هي التي يخلق فيها الجنين، لا مدخل لظلمة البحر، ولا لظلمة الحوت فيها، بل ظلمة الرحم وظلمة المشيمة وظلمة البطن، والله أعلم(٤).

مسنده (١٤٠/٢)، والدولابي في الكنى والأسماء (٨٢٧/٢)، وابن جرير (٦٦٣/٢٤)، والعقيلي في الضعفاء (٣٧٧/٣)، وابن أبي حاتم في العلل (١٨٧/١)، والبيهقي في السنن (٣٠٤/٢)، والبغوي في شرح السنة (٢٤٦/٢)، وفي التفسير (٥٥٢/٨) من حديث سعد قال: سألت النبي ﷺ، عن قوله: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾، قال: «هم الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها»، ومداره على عكرمة بن إبراهيم الأزدي، قال البيهقي: «وهذا الحديث إنما يصح موقوفاً، وعكرمة بن إبراهيم قد ضعفه يحيى بن معين وغيره من أئمة الحديث». قال ابن جرير (٦٦٣/٢٤): «وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب بقوله: ﴿سَاهُونَ﴾ لاهون يتغافلون عنها؛ وفي اللهو عنها والتشاغل بغيرها، تضييعها أحياناً، وتضييع وقتها أخرى. وإذا كان ذلك كذلك صحَّ بذلك قول من قال: عنى بذلك ترك وقتها، وقول من قال: عنى به تركها». وينظر تفسير ابن كثير (٤٩٣/٨).

(١) العبيط: الدم الخالص الطري. ينظر: اللسان (٣٤٧/٧). وقال بهذا الوجه من التفسير: سفيان بن عيينة: أخرج ذلك ابن أبي حاتم (١٤٠٦/٥) من طريق الإمام أحمد، عنه به.

(٢) أخرج ذلك عبد الرزاق في المصنف (٥٢٠/٤)، وابن جرير (٦٣٦/٩)، وابن أبي حاتم (١٤٠٧/٥) بسند حسن من طريق أبي خالد الأحمر، عن يحيى بن سعيد، عن القاسم، قال: كانت عائشة إذا سئلت عن كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير، تلت: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾، فقالت: «قد نرى في القدر صفرة الدم».

(٣) وفيه نظر، فالتفسير الذي ذكره إنما هو تفسير للآية التي ذكرها بعد التفسير: ﴿فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، كما نبَّه على ذلك ابن القيِّم وسيأتي، وقال بهذا الوجه من التفسير: سالم بن أبي الجعد: أخرج ذلك ابن أبي شيبة (٣٣٨/٦)، وابن جرير (٣٨٣/١٦ - ٣٨٤) بسند صحيح من طريق سفيان، عن منصور، عنه بنحوه، ومطولاً عند ابن جرير. قال ابن جرير: «والصواب من القول في ذلك أن يقال: إن الله أخبر عن يونس أنه ناداه في الظلمات: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] ولا شك أنه قد عنى بإحدى الظلمات: بطن الحوت، وبالأخرى: ظلمة البحر، وفي الثالثة اختلاف، وجائز أن تكون تلك الثالثة ظلمة الليل، وجائز أن تكون كون الحوت في جوف حوت آخر. ولا دليل يدل على أي ذلك من أي، فلا قول في ذلك أولى بالحق من التسليم لظاهر التنزيل».

(٤) قاله ابن القيِّم في البدائع (١٠٢٩/٣)، والأمر كما قال، وقد تقدم في الحاشية السابقة، وقد روي ما ذكره ابن القيِّم في

﴿فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ﴾ [المؤمنون: ٧]، قال: الزنا(١).

﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ﴾ [الحج: ٣٣]، قال: اشترى ابن المُنْكَدِر(٢) بجميع ما كان معه بَدَنة، وتأوَّل هذه الآية(٣).

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ إلى: ﴿عَذَابُ يَوْمٍ عَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٢ - ٥٥]، قال: هذه نزلت بمكة والباقي بالمدينة(٤).

﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، قال: نفخ فيه الروح(٥).

قال: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠]، قال: هو أن ينظر قبل أن يَرْجِعَ طرفُه إليه(٦). قال: وإنما كان قد علم الاسم الذي يُستجاب فدعا به(٧).

تفسير قوله: ﴿فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾ عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، وأبي مالك، ينظر آثارهم في: جامع البيان (١٦٥/٢٠ - ١٦٦)، والدر المنثور (٦٣٥/١٢ - ٦٣٦).

(١) روي هذا الوجه من التفسير عن أبي عبد الرحمن السلمي: أخرج ذلك ابن جرير (١٣/١٧) بسند ضعيف من طريق ابن حميد، ثنا جرير، عن عطاء، عنه به.

(٢) هو: محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير، التيمي، المدني، ثقة فاضل، من الثالثة، مات سنة (١٣٠هـ) أو بعده. ينظر: السير (٣٥٣/٥ - ٣٦٢)، والتقريب (٤٤٢).

(٣) ينظر: السير (٣٥٩/٥).

(٤) روي هذا عن قتادة: أخرج ذلك ابن المنذر كما في الدر المنثور (٤٠٩/١٠) عنه بنحوه.

(٥) روي هذا الوجه من التفسير عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٢٢/١٧) بسند ضعيف من طريق حجاج، عن عطاء، عنه به، وقال به أبو العالية: أخرج ذلك ابن جرير (٢٣/١٧) بسند جيد من طريق أبي جعفر، عن الربيع، عنه بنحوه، ومجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٢٢/١٧) بسند صحيح من طريق عبد الرحمن، ثنا سفيان، عن منصور، عنه به، وعكرمة: أخرج ذلك ابن جرير (٢٢/١٧) بسند صحيح من طريق سفيان، عن عبد الرحمن بن الأصبهاني، عنه به، وروي عن الشعبي: أخرج ذلك ابن جرير (٢٢/١٧) من طريق عبد الرحمن، ثنا سلمة، عن داود بن أبي هند، عنه به، وفي إسناده سلمة لم أعرفه، والضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (٢٣/١٧) بسند ضعيف من طريق أبي معاذ، نا عبيد، عنه بنحوه، وقال به ابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٢٣/١٧) بسند صحيح من طريق ابن وهب عنه بنحوه.

(٦) روى هذا الوجه من التفسير سعيد بن جبير: أخرج ذلك ابن أبي حاتم (٢٨٨٨/٩) بسند ضعيف من طريق أحمد ابن بشير، عن إسماعيل، عنه بنحوه.

(٧) قال بهذا الوجه من التفسير مجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٧٠/١٨) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح، عنه بنحوه، وروي عن الضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (٧٠/١٨) بسند ضعيف من طريق أبي معاذ، نا عبيد، عنه بنحوه وزيادة، وقال به قتادة: أخرج ذلك عبد الرزاق (٤٧٧/٢)، وابن جرير (٦٩/١٨) كلاهما بسند صحيح من

﴿سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ﴾ [ق: ٢١]، قال: يسوق إلى أمر الله، والشهيد: يشهد عليه بما عمل(١).

﴿ٱلۡمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧]: الفأس والقِدْر وأشباه ذلك(٢).

﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٖ﴾ [الأحزاب: ٧]، قال: قدَّمه على نوح، قال: هذه حُجَّة على القَدَرية(٣).

طريق معمر عنه بنحوه، وابن إسحاق: أخرج ذلك ابن جرير (٧١/١٨) بسند حسن من طريق ابن حميد، ثنا سلمة، عنه بنحوه وزيادة.

(١) قال بهذا الوجه من التفسير عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرج ذلك عبد الرزاق (٢٣٠/٣)، وابن أبي شيبة (٢١١/٧)، وأبو داود في الزهد (١١٢ - ١١٣)، وابن جرير (٤٢٩/٢١)، والدولابي في الكنى (٨٠٨/٢)، وابن عساكر (٢٤٧/٢٩) كلهم من طريق عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي عيسى يحيى بن رافع قال: سمعت عثمان بن عفان، يخطب على المنبر وهو يقرأ الآية به، وهو إسناد صحيح، ومجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٤٣٠/٢١) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح، عنه بنحوه، وروي عن الضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (٤٣١/٢١) بسند ضعيف من طريق أبي معاذ، نا عبيد، عنه بنحوه، وقال به الحسن البصري: أخرج ذلك عبد الرزاق (٢٢٩/٣)، وابن جرير (٤٣٠/٢١) كلاهما بسند صحيح من طريق معمر، عنه بنحوه، وقتادة: أخرج ذلك ابن جرير (٤٣٠/٢١) بسند صحيح من طريق سعيد ابن أبي عروبة، والربيع بن أنس: أخرج ذلك ابن جرير (٤٣١/٢١) بسند حسن من طريق أبي جعفر الرازي، عنه بنحوه، وابن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٤٣١/٢١) بسند صحيح من طريق ابن وهب عنه بمعناه. وهو اختيار ابن جرير في تفسير الآية (٤٢٩/٢١)، وقال ابن كثير (٤٠١/٧): «هذا هو الظاهر من الآية الكريمة».

(٢) قال بهذا الوجه من التفسير عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٧٥٥)، وابن أبي شيبة (٤٤٠/٢)، وأبو داود (٩١/٣)، والبزار (١٣٢/٥)، والنسائي في السنن الكبرى (٣٤٥/١٠)، وابن جرير (٦٧١/٢٤ - ٦٧٤)، والطبراني في الأوسط (١٤٩/٢)، والكبير (٢٠٧/٩ - ٢٠٨)، والبيهقي في الكبرى (٣٠٨/٤، ١٤٥/٦)، من طرق عنه بنحوه، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤٣/٧): «رواه البزار والطبراني في الأوسط، ورجال الطبراني رجال الصحيح»، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح (٧٣١/٨)، وحسَّن إسناده شعيب الأرناؤوط في تعليقه على سنن أبي داود، والألباني في صحيح سنن أبي داود برقم: (١٦٥٧)، وعبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٦٧٥/٢٤) بسند صحيح من طريق وكيع، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، عنه بنحوه، وإبراهيم النخعي: أخرج ذلك ابن جرير (٦٧٥/٢٤) بسند صحيح من طريق هشيم، نا مغيرة، عنه بنحوه. قلت: ولفظ الآية أعمّ، وما ذكره ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الآية يحمل على التمثيل، قال ابن كثير (٤٩٧/٨): «وقال عكرمة: «رأس الماعون زكاة المال، وأدناه المنخل والدلو والإبرة»رواه ابن أبي حاتم. وهذا الذي قاله عكرمة حسن؛ فإنه يشمل الأقوال كلها، وترجع كلها إلى شيء واحد وهو ترك المعاونة بمال أو منفعة».

(٣) القَدَرية: هي القول بإنكار القدر، وأن الأمر أُنُفٌ، وأوّل من قال بهذه البدعة معبد الجهني المقتول في بدعته سنة (٨٠هـ)، وذلك في آخر زمن الصحابة، وقد تبرّأ الصحابة من مذهبه كابن عمر وأنس وغيرهما رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقد تبعه على بدعته غيلان الدمشقي الذي قتله هشام بن عبد الملك، والمتأخرون منهم أنكروا تعلق الإرادة بأفعال العباد، قال

قلت: لعل أحمد أراد القدرية المنكرة للعلم بالأشياء قبل كونها، وهم غُلاتهم الذين كفَّرهم السَّلف، وإلا فلا تَعَرَّض فيها لمسألة خلق الأعمال(١).

﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، قال: هذه(٢) لها نصف الصَّداق(٣). وإن مُتِّعت فحَسَن، وإن لم تُمتَّع فحَسَن(٤). قال ابن عباس: تُمتَّع

شيخ الإسلام ابن تيمية: وأما هؤلاء - يعني الفرقة الثانية - فإنهم مبتدعون ضالون لكنهم ليسوا بمنزلة أولئك. ينظر: شرح الطحاوية (٣٥٦/٢ - ٣٥٩).

وينظر قول الإمام أحمد هذا في: السنة للخلال (٥٥٤/٣)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٦٢٧/٣)، والمقصود بقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن الترتيب الطبيعي الزمني: ومن نوحٍ ومنك، فإن نوحاً أسبق من محمد عليهم صلوات الله وسلامه، بل نوح هو أول رسول أرسل إلى البشرية؛ وذلك ليدل على أن الله تعالى علم أزلاً أنه سيخلق محمداً صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهذه حجة على غلاة القدرية.

(١) قاله ابن القيِّم في البدائع (١٠٣٠/٣)، والأمر كما قال، فغلاةالقدرية ينكرون العلم بالأشياء قبل وجودها، ويزعمون أن الله لم يقدر الأمور أزلاً، ولم يتقدم علمه بها، وإنما يأتنفها علماً حال وقوعها. قال العلماء: والمنكرون لهذا انقرضوا، وهم الذين كفرهم عليه الإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد وغيرهم من الأئمة، وهم الذين قال فيهم الشافعي: إن سلم القدرية العلم خصموا. يعني يقال لهم: أيجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم؟ فإن منعوا وافقوا أهل السنة، وإن أجازوا لزمهم نسبة الجهل إلى الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وقال القرطبي: قد انقرض هذا المذهب فلا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرين. ينظر: لوامع الأنوار البهية (٣٠٠/١).

(٢) هي: الْمُفَوِّضَةُ، أو الْمُفَوَّضَةُ إذا طلِّقت، والْمُفَوِّضَةُ بكسر الواو هي التي زوجت نفسها من رجل من غير تسمية مهر، وَالْمُفَوَّضَةُ بفتح الواو هي التي زوجها وليها من رجل من غير تسمية مهر. ينظر: طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (٤٥).

(٣) في رواية عنه: أن الواجب لها نصف مهر مثلها؛ لأنه نكاح صحيح يوجب مهر المثل بعد الدخول، فيوجب نصفه بالطلاق قبل الدخول، كما لو سمى محرماً. وفي رواية أخرى: ليس لها إلا المتعة. ينظر: الكافي في فقه الإمام أحمد (٧١/٣ - ٧٢)، والمغني (٢٣٩/٧).

(٤) ظاهر المذهب أن المتعة لا تجب إلاللْمُفَوَّضَة التي لم يدخل بها إذا طلقت. فمن أوجب لها نصف المهر، لم تجب لها متعة، سواء كانت ممن سمي لها صداق أو لم يسم لها لكن فرض بعد العقد. وعنه في رواية أخرى: لكل مطلقة متاع، وروي ذلك عن علي بن أبي طالب، والحسن، وسعيد بن جبير، وأبي قلابة، والزهري، وقتادة، والضحاك، وأبي ثور، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١]، وقال سبحانه: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩]، وعلى هذه الرواية لكل مطلقة متاع، سواء كانت مفوضة أو مسمى لها، مدخولاً بها أو غيرها؛ لما ذكرنا. قال أبو بكر: العمل عندي على هذه الرواية لولا تواتر الروايات بخلافها، فإنه لم يرو هذه إلا حنبل، وخالفه سائر من روى عن أبي عبد الله، فيتعين حَمْلُ هذه الرواية على الاستحباب، جمعاً بين دلالة الآيات المختلفات. ينظر: الكافي (٧٢/٣)، والمغني (٢٤٠/٧ - ٢٤١).

بخادم ونحو ذا[1].

ابن عمر: تُمتَّع بدرع وإزار، ونحو هذا[2] ﴿عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩] الآية، قال: هذه ليس عليها عِدَّة[3].

وقال سعيد بن جبير[4]: لكل مطلقة متاع[5]، ابن الْمُسَيِّبِ[6]: ليس لها متاع[7].

قال أبو عبد الله: من متَّع فحسن ومن لم يمتِّع فحسن[8].

﴿ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]: هو الزوج[9].

---

(١) أخرج ذلك ابن جرير (٢٩٠/٤)، وابن أبي حاتم (٤٤٢/٢)، والبيهقي في سننه (٣٩٨/٧) كلهم بسند ثابت من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرج ذلك عبد الرزاق في المصنف (٧٤/٧) من طريق الثوري، عن محمد بن عجلان، عن أبان بن معاوية، عنه بنحوه، والبيهقي في السنن (٣٩٨/٧) من طريق أيوب بن سعد، عن موسى بن عقبة، عن نافع، أن رجلاً أتى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فذكر أنه فارق امرأته فقال: إني موسع فأخبرني عن قدري قال: «تعطي كذا، وتكسو كذا»، فحسبنا ذلك فوجدناه ثلاثين درهماً.

(٣) ويدل له آخر الآية المذكورة قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩].

(٤) هو: أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، سعيد بن جبير الأسدي مولاهم الكوفي، ثقة ثبت فقيه، من الثالثة، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة، قتل بين يدي الحجاج سنة (٩٥هـ). ينظر: تهذيب الكمال (٣٥٨/١٠ - ٣٧٦).

(٥) أخرج ذلك ابن جرير (٢٩٥/٤) بسند صحيح من طريق يعقوب، ثنا ابن علية، عن أيوب، عنه به.

(٦) هو: سعيد بن الْمُسَيِّبِ بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه، مات بعد التسعين. ينظر: تهذيب الكمال (٦٦/١١ - ٧٦)، والتقريب (١٨١).

(٧) أخرج ذلك عبد الرزاق في المصنف (٦٩/٧) بسند صحيح من طريق معمر عن قتادة عنه بنحوه، وابن جرير (٢٩٦/٤ - ٢٩٧) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عنه بنحوه وزيادة.

(٨) ينظر حاشية (٣) من الصفحة السابقة.

(٩) قال بهذا الوجه من التفسير جمع من السلف منهم: علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وجبير ابن مطعم، وشريح، وقد كان يقول أنه الولي، ثم رجع إلى القول بأنه الزوج، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، ومجاهد، وقد كان يقول: إنه الولي، ثم رجع إلى القول بأنه الزوج، والضحاك، وطاوس، وقد كان يقول: إنه الولي، ثم

وقد قال قوم[1]: هو الولي، فإذا عفا الرجل أعطاها المهر كاملًا.

﴿أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، قال: تكون المرأة تترك للزوج ما عليه، فتكون قد عَفَتْ[2].

قلت[3]: ونصَّ أحمد في رواية أخرى: أنه الأب[4]، وهو مذهب مالك[5]، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية[6]، وقد ذكرت على رجحانه بضعة عشر دليلًا في موضع آخر[7].

رجع إلى القول بأنه الزوج، والشعبي، ومحمد بن كعب القرظي، والربيع، وسفيان الثوري، ونافع، خرَّج ذلك عنهم: عبد الرزاق في المصنف (٦/٢٨٤)، وسعيد بن منصور (٣/٨٨٣ - ٨٩٠)، وابن أبي شيبة (٣/٥٤٤ - ٥٤٥)، وابن جرير (٤/٣٢٤ - ٣٣١)، والدارقطني (٤/٤٢٠ - ٤٢٥)، والبيهقي في الكبرى (٧/٤٠٤٠٩ - ٤٠٤١٠).

(١) قال بهذا الوجه من التفسير جمع من السلف منهم: عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعلقمة، والأسود بن يزيد، وإبراهيم النخعي، وعكرمة، وعامر الشعبي، وأبو صالح، والحسن البصري، وعطاء، والسدي، وزيد بن أسلم، والزهري، أخرج ذلك عنهم: عبد الرزاق في المصنف (٦/٢٨٣)، وسعيد بن منصور (٣/٨٨٥ - ٨٨٨)، وابن أبي شيبة (٣/٥٤٥ - ٥٤٦)، وابن جرير (٤/٣١٧ - ٣٢٣)، والدارقطني (٤/٤٢٤)، والبيهقي في الكبرى (٧/٤١١ - ٤١٢).

(٢) قال بهذا الوجه من التفسير جمهور المفسرين: أخرج ذلك عبد الرزاق في المصنف (٦/٢٨٤) عن معمر قال: ﴿أَن يَعْفُونَ﴾: يعني النساء في قولك لهم، من قال: «هوالزوج، ومن قال: هو الولي، ويقولون: يعفون في ترك الصداق»، وقال ابن أبي حاتم (٢/٤٤٤) بعد أن خرَّج أثراً بسند ضعيف من طريق السديّ عن أبي صالح، عن ابن عباس، في قوله: ﴿أَن يَعْفُونَ﴾ قال: «إلا أن تعفوا لثيب فتدع حقها»، ثم قال ابن أبي حاتم: وروي عن شريح، وسعيد بن المسيب، وعكرمة، ومجاهد، والشعبي، والحسن، ونافع، وقتادة، وجابر بن زيد، وعطاء الخراساني، والضحاك، والزهري، ومقاتل بن حيان، ومحمد بن سيرين، والربيع بن أنس، والسدي، نحو ذلك، وخالفهم محمد بن كعب فقال: «يعني الرجال». وهو قول شاذ لم يتابع عليه»، وينظر آثارهم في: جامع البيان (٤/٣١٢ - ٣١٧).

(٣) قاله ابن القيِّم في البدائع (٣/١٠٣١).

(٤) ينظر: الكافي (٣/٦٩)، وقال المرداوي في الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٨/٢٧١): «قوله: «والزوج هو الذي بيده عقدة النكاح» هذا المذهب بلا ريب، وهو المشهور، وعليه الجمهور، حتى قال أبو حفص: رجع الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ عن القول بأنه الأب».

(٥) ينظر: موطأ مالك (٣/٧٥٥).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى (٣٢/٣٥٩ - ٣٦٠).

(٧) أشار لهذا أيضاً في البدائع (٣/١١١٤)، ولم أقف عليه في شيء من مصنفاته التي بين يديّ.

والقول الأول: وهو أن المراد بذلك الزوج وأنه هو الذي بيده عقدة النكاح - وهو مذهب الجمهور: الحنابلة في المشهور، والشافعية، والحنفية - أرجح، وقد روي مرفوعاً إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، أخرجه الدارقطني (٤/٤٢٣): أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «ولي عقدة النكاح هو الزوج»، والحديث لا يصح مرفوعاً، فإن في إسناده ضعفا. ينظر: البدر المنير (٧/٦٩١)، ومجمع الزوائد (٦/٣٢٠)، والتلخيص الحبير (٣/٤٠٩)، لكنه صحيح موقوفاً على علي بن أبي طالب كما في الإرواء (٦/٣٥٤)، ويرجح هذا القول أن الذي بيده عقدة النكاح

﴿ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥]، قال: جُمعت(١)، وقال قوم: ماتت(٢).

قال من قرأ: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، قال: موسى وهارون، ومن قرأ: ﴿سِحْرَانِ﴾ قال: هذان كتابان واحداً بعد واحد.

قلت: هكذا رأيته وهو وَهم، وإنما هذا تفسير الآية التي في القصص: ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾ [القصص: ٤٨]: أراد موسى ومحمداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿وَقَالُوٓا۟ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٤٨].

وقرأ الكوفيون: ﴿سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾: أرادوا التوراة والقرآن(٣)، وأما آية (طه) فليس فيها إلا قراءةٌ واحدة، ومعنى واحد. ﴿لَسَٰحِرَانِ﴾: يريدون موسى وهارون، فاشتبهت الآيتان على الناقل أو السامع(٤).

﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٦]: تأكل لحم الساقين(٥).

بعد العقد هو الزوج؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، والعفو الذي هو أقرب للتقوى هو عفو الزوج عن حقه، أما عفو الولي عن مال المرأة، فليس هو أقرب للتقوى؛ لأن المهر للزوجة. ورجح هذا القول ابن جرير في تفسيره (٣٣٦/٤)، وينظر: المبدع في شرح المقنع (٢١٤/٦).

(١) روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن المنذر، وابن أبي حاتم، والخطيب في المتفق والمفترق كما في الدر (٢٦٣/١٥) عنه، وقال به قتادة: أخرج ذلك ابن جرير (١٢٧/٢٤) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه بمعناه.

(٢) قال بهذا الوجه من التفسير عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (١٢٦/٢٤)، والحاكم (٥٦٠/٢) كلاهما من طريق حصين، عن عكرمة، عنه بنحوه، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وروي عن الربيع بن خيثم: أخرج ذلك سعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن المنذر، كما في الدر (٢٦٢/١٥ - ٢٦٣) عنه، وعكرمة: أخرج ذلك عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، كما في الدر (٢٦٢/١٥) عنه، والضحاك: أخرج ذلك عبد بن حميد كما في الدر (٢٦٠/١٥ - ٢٦١) عنه. ورجح ابن جرير القول الأول فقال في (١٢٧/٢٤): «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: معنى حشرت: جمعت، فأميتت؛ لأن المعروف في كلام العرب من معنى الحشر: الجمع؛ وإنما يحمل تأويل القرآن على الأغلب الظاهر من تأويله، لا على الأنكر المجهول».

(٣) ينظر: السبعة (٤٩٥).

(٤) قاله ابن القيِّم في البدائع (١٠٣١/٣)، والأمر كما قال. ينظر: جامع البيان (٩٧/١٦، ٢٦٦/١٨ - ٢٦٩)، وتفسير ابن كثير (٣٠١/٥، ٢٤٢/٦).

(٥) قال بهذا الوجه من التفسير أبو صالح: أخرج ذلك ابن أبي شيبة (٥٥/٧)، وابن جرير (٢٦٣/٢٣) بسند صحيح =

قلت[1]: في الآية تفسيران مشهوران: أحدهما: أن الشَّوى الأطراف التي ليست مَقاتل كاليدين والرجلين تنزعها عن أماكنها، ومنه قولهم: (رمَى الصيد فَأَشْواه): إذا أصاب أطرافه دون مقاتله، فإن أصاب مَقتله فمات موضعه، قيل: (رماه فأصْمَاه)، فإن حمل السهم وفرَّ به ثم مات في موضع آخر، قيل: (رماه فأَنْماه)[2]، قال الشاعر[3]:

فَهْوَ لاَ تَنْمِي رَمِيَّتُهُ مَا لَهُ لا عُدَّ مِنْ نَفَرِهْ

والتفسير الثاني: أن الشَّوى: جمع شَواه، وهي جلدة الرأس وفروته، وتفسير أحمد لا يناقض هذا، فلعلَّه إنما ذكر لحم الساقين تمثيلاً، والله أعلم[4].

﴿مَازَاغَ ٱلْبَصَرُ﴾ [النجم: ١٧]: لم ينصرف يميناً ولا شمالاً ﴿وَمَاطَغَىٰ﴾: لم ينظر إلى فوق[5].

وقال: من قرأ ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾ [المعارج: ١] قال: سال وادٍ[6]، ومن قرأ: ﴿سَأَلَ﴾ قال: دعا[7].

= من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عنه به، عنه.

(١) قاله ابن القيِّم في البدائع (١٠٣١/٣).

(٢) ينظر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري (٣٨٣/٣).

(٣) هو: امرؤ القيس، والبيت في ديوانه (١٠١)، والشاهد منه: تنمي رميّته، يقال: أَنْمَيْتُ الصيد فنَمَى يَنْمي: وذلك أن تَرْمِيَهُ فَتُصِيبُهُ ويذهب عنك فيموت بعد ما يَغيب. ينظر: لسان العرب (٣٤٣/١٥).

(٤) قد تقدم أن ما ذكره الإمام أحمد من تفسير مروي عن أبي صالح، كما أنه معروف عند العرب، قال ابن جرير (٢٦١/٢٣): «والشوى: جمع شواة، وهي من جوارح الإنسان ما لم يكن مقتلاً، فربما وصف الواصف بذلك جلدة الرأس كما قال الأعشى:

قَالَتْ قُتَيْلَةُ مَا لَهُ قَدْ جُلِّلَتْ شَيْباً شَوَاتُهْ

وربما وصف بذلك الساق كقولهم في صفة الفرس:

عَبْلُ الشَّوَى نَهْدُ الْجِزَارَهْ

يعني بذلك: قوائمه».

(٥) قال بهذا الوجه من التفسير عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٤٤/٢٢) من طريق مسلم البطين، عنه بنحوه، وهو بهذا الإسناد مرسل: مسلم لم يدرك ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لكن أخرجه الحاكم (٥١٠/٢) من طريق منصور عن مجاهد، عنه بنحوه، قال الحاكم: «صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»، وقال الذهبي: «على شرط البخاري ومسلم».

(٦) هي قراءة متواترة قرأ بها نافع، وابن عامر، وأبو جعفر. ينظر: السبعة (٦٥٠)، والحجة للقراء السبعة (٣١٧/٦ - ٣١٨)، والنشر (٣٩٠/٢)، وقد أخرجه ابن جرير (٢٤٩/٢٣) بسند صحيح من طريق ابن وهب، عن ابن زيد بهذا المعنى.

(٧) هي: قراءة متواترة قرأ بها الجمهور. ينظر: السبعة (٦٥٠)، والحجة للقراء السبعة (٣١٧/٦ - ٣١٨)، والنشر (٣٩٠/٢)،

قلت: هذا أحد القولين، والثاني: أن ذا الألف من السؤال أيضاً، لكنه قُلبت الهمزة فيه ألفاً(١).

﴿نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ﴾ [المزمل: ٦]، قال: قيام الليل من المغرب إلى طلوع الفجر، والناشئة لا تكون إلا من بعد رقدة، ومن لم يرقد لا يقال لها ناشئة، ﴿هِيَ أَشَدُّ وَطۡئٗا﴾ قال: هي أشدُّ تبيناً، تفهم ما يقرأ وتَعي أذنك(٢).

﴿وَخَرَّ رَاكِعٗا﴾ [ص: ٢٤]، قال: كان ابن مسعود لا يسجد فيها، يقول: هي توبة نبي(٣).

﴿إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ﴾ [يس: ١٤]، قال: قوَّينا(٤).

﴿مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ﴾ [يس: ٢٠]، قال: هي أنطاكية(٥)، ﴿وَجَآءَ﴾ الثالث.

وقد أخرجه ابن جرير (٢٤٩/٢٣) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد بهذا المعنى.

(١) قاله ابن القيِّم في البدائع (١٠٣٢/٣)، والأمر كما قال. ينظر: الحجة للقراء السبعة (٣١٧/٦ - ٣١٨).

(٢) روي هذا الوجه من التفسير: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وابن الأعرابي: عزاه إليهما: الواحدي في الوسيط (٣٧٣/٤)، وابن الجوزي في زاد المسير (٣٥٤/٤) وفيه قال: «وقد نصّ عليه الإمام أحمد في رواية المَرُّوْذِيُّ»، وينظر قول الإمام هذا في: كشّاف القناع عن متن الإقناع (٤٣٥/١).

(٣) أخرج ذلك الشافعي (٣٨٨)، وعبد الرزاق في المصنف (٣٣٨/٣)، وابن أبي شيبة (٣٧١/١)، والطبراني في الكبير (١٤٤/٩ - ١٤٥)، والبيهقي في الكبرى (٤٥٢/٢) من طرق عنه بنحوه، قال الهيثمي في المجمع (٢٨٥/٢): «رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات رجال الصحيح».

وله أصل في المرفوع أخرجه أبو داود (٥٥٣/٢)، ح: (١٤١٠)، ك: الصلاة، ب: باب السجود في (ص)، والحاكم (٤٦٩/٢) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قرأ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ص) وهو على المنبر، فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه، فلما كان يوماً آخر قرأها، فلما بلغ السجدة تهيأ الناس للسجود، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هي توبة نبي، ولكن رأيتكم تهيأتم للسجود» فنزل وسجد وسجد الناس معه. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وصححه النووي في خلاصة الأحكام (٦٢٢/٢)، والألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (١٢٧١)، والأرناؤوط في تحقيقه للسنن.

(٤) قال بهذا الوجه من التفسير عبد الرحمن بن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٤١٥/١٩) بسند صحيح من طريق ابن وهب، عنه بنحوه، ومجاهد: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٥٥٩) بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، وابن جرير (٤١٤/١٩) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح، كلاهما عن مجاهد بلفظ: «شَدَّدْنَا».

(٥) أنطاكية: مدينة هي قصبة العواصم من الثغور الشامية، من أعيان البلاد وأمّهاتها، موصوفة بالنزاهة والطّيب والحسن وطيب الهواء وعذوبة الماء وكثرة الفواكه، وسعة الخير؛ بينها وبين حلب يوم وليلة، وبها كانت مملكة الروم، وبها مشهد حبيب النّجار فيها. ينظر: معجم ما استعجم (٢٠٠/١)، ومعجم البلدان (٢٦٦/١ - ٢٧٠). =

وقد اجتمع الناس على الاثنين، فقال: ﴿يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ * ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾[1] [يس: ٢٠ - ٢١].

قال أبو عبد الله: قال ابن ادريس[2]: وددت أني قرأت قراءة أهل المدينة[3].

قال: وقال ابن عيينة: قال لي ابن جُرَيج[4]: اقرأ عليَّ حتى أفسِّرَ لك[5].

قال: وكان ابن جُرَيج قد كتب التفسير عن ابن عباس وعن مجاهد[6].

وقال: رحم الله سفيان ما كان أَفْقَهَه في القرآن، وكان له علم[7].

وقال: في (النجم) في آخرها يسجدُ ثم يقوم فيقرأ، هذا في الإمام[8].

= وروي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكعب الأحبار، ووهب بن منبه، أخرج ذلك ابن جرير (٤١٥/١٩) بسند ضعيف عن ابن إسحاق بلاغاً عنهم، وبريدة: أخرج ذلك ابن أبي حاتم، كما في الدر (٣٣٤/١٢)، وقال به عكرمة: أخرج ذلك ابن جرير (٤١٣/١٩) بسند حسن من طريق سفيان، ثني السدي، عنه به، وقتادة: أخرج ذلك عبد الرزاق (٧٧/٣ - ٧٨) بسند صحيح من طريق معمر، عنه به وزيادة، وابن جرير (٤١٣/١٩) بسند صحيح من طريق سعيد بن أبي عروبة، عنه به وزيادة.

(١) قلت: وهو تفسير غريب، فقد جعل الرجل الذي جاء من أقصى المدينة هو الثالث المعزَّز به في الآية السابقة! لم أقف على من قال به من المفسرين فيما بين يدي من المصادر، وهو مخالف لظاهر القرآن، فلعله وهْم، أو أن فيه سقطاً.

(٢) هو: أبو محمد الأودي الكوفي، عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود، أخذ القراءة عن نافع وسليمان بن مهران الأعمش، قال أحمد بن حنبل: كان ابن إدريس نسيج وحده، ثقة فقيه عابد، توفي آخر سنة (١٩٢هـ)، وقيل: أول سنة (١٩٤هـ). ينظر: السير (٤٢/٩ - ٤٨)، وغاية النهاية (٤٠٩/١ - ٤١٠).

(٣) لم أقف على قوله هذا في أي من مصادر ترجمته التي بين يدي.

(٤) هو: أبو محمد، عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم، المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل من السادسة، مات (١٥٠هـ) أو بعدها. ينظر: تهذيب الكمال (٣٣٨/١٨ - ٣٥٣)، والتقريب (٣٠٤).

(٥) ينظر قوله هذا في: الجرح والتعديل (٣٥٧/٥).

(٦) لم أقف على قول الإمام أحمد هذا في شيء من مصادر ترجمة ابن جريج التي وقفت عليها، لكن ابن جريج أخذ التفسير عن ابن عباس من طريق عطاء بن أبي رباح كما في العجاب في بيان الأسباب (٢٠٨/١)، أما كتابته التفسير عن مجاهد فهو لم يسمع منه إلا القليل، قال يحيى: «لم يسمع ابن جريج من مجاهد إلا حرفاً». ينظر: تاريخ ابن معين (٣٠٠/٤).

(٧) ينظر: تهذيب التهذيب (١٢١/٤).

(٨) ينظر: الكافي (٢٧١/١)، والمغني (٤٤٨/١) وقال فيه: «إن قرأ السجدة في الصلاة في آخر السورة، فإن شاء ركع؛ وإن شاء سجد، ثم قام فركع نصَّ عليه، قال ابن مسعود: إن شئت ركعت وإن شئت سجدت، وبه قال الربيع بن خيثم،

وقال: النفاق لم يكن في المهاجرين(١).

وقال: في القرآن اثنان وثمانون موضعاً الصبر محمود، وموضعان مذموم، قال: المذموم: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ [إبراهيم: ٢١] ﴿أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ﴾ [ص: ٦]، أو قال: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، المرُّوذيُّ شكَّ(٢).

﴿وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِي وَفَّىٰٓ﴾ [النجم: ٣٧]، قال: بُلِيَ بالذبح، ذَبح ابنه فوفَّى، وبُلِيَ بحرق النار فوفَّى، وذكر الثالثة فوفَّى فلم أحفظه(٣).

قلت لأبي عبد الله: إيش تفسير: ﴿وَلَا تَرۡكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [هود: ١١٣]، قال: لا تَرْضَوا أعمالَهم(٤).

قال: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلۡقُرۡءَانُ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]: في الصلاة والخطبة(٥).

وإسحاق، وأصحاب الرأي، ونحوه عن علقمة، وعمرو بن شرحبيل، ومسروق، قال مسروق: قال عبد الله: إذا قرأ أحدكم سورة وآخرها سجدة، فليركع إن شاء وإن شاء فليسجد؛ فإن الركعة مع السجدة، وإن سجد فليقرأ إذا قام سورة، ثم ليركع. وروي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قرأ بالنجم فسجد فيها، ثم قام فقرأ سورة أخرى».

(١) لم أقف عليه في شيء من المصادر التي بين يدي.

(٢) قاله ابن القيِّم في البدائع (١٠٣٣/٣). وقد جاء عن ابن فارس في كتابه «الأفراد» كما في البرهان (١١٠/١)، والإتقان (١٦٠/٢)، وفيهما: «وكل صبر فيه محمود إلا: ﴿لَوۡلَآ أَن صَبَرۡنَا عَلَيۡهَاۖ﴾ [الفرقان: ٤٢]، ﴿وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ﴾ [ص: ٦]»، فلعل الثالثة التي شكَّ فيها المرُّوذيُّ تكون قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ﴾.

(٣) اختلف المفسرون عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ﴾ [البقرة: ١٢٤] في الكلمات التي أوحاهن الله إلى إبراهيم وكلَّفه العمل بهن امتحاناً منه له واختباراً فأتمهن؛ فكتب الله له البراءة، فقال في النجم: ﴿وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِي وَفَّىٰٓ﴾ [النجم: ٣٦] على أقوال كثيرة، وما ذكره الإمام أحمد في تفسير الآية قال بنحوه: الحسن: أخرج ذلك عبد الرزاق (٢٨٩/١)، وابن جرير (٥٠٦/٢) بسند صحيح كلاهما من طريق معمر عنه بلفظ: «ابتلاه بذبح ولده، وبالنار، والكواكب، والشمس والقمر» وعليه تكون الثالثة التي نسيها المرُّوذيُّ: «الكواكب والشمس والقمر»، قال ابن كثير (٤٠٩/١): «يجوز أن يكون المراد بالكلمات جميع ما ذكر، وجائز أن يكون بعض ذلك، ولا يجوز الجزم بشيء منها أنه المراد على التعيين إلا بحديث أو إجماع. قال: ولم يصح في ذلك خبر بنقل الواحد ولا بنقل الجماعة الذي يجب التسليم له».

(٤) قال بهذا الوجه من التفسير أبو العالية: أخرج ذلك ابن جرير (٦٠٠/١٢)، وابن أبي حاتم (٢٠٩٠/٦) بسند جيد من طريق الربيع بن أنس عنه به.

(٥) قال بهذا الوجه من التفسير عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن أبي حاتم (١٦٤٦/٥)، بسند حسن من طريق مسكين بن بكير، ثنا ثابت بن عجلان، عن سعيد بن جبير، عنه بنحوه، وسعيد بن جبير: أخرج ذلك

﴿يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، قال: هو في التفسير بكتابها(١).

قلت لأبي عبد الله: في القرآن المحراب ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ﴾ [آل عمران: ٣٧]: هو محراب مثل محاريبنا هذه؟ قال: لا أدري أيَّ محراب هو؟ وفي بعض التفسير ذكر محراب داود(٢).

وسُئل عن قوله تعالى: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [البقرة: ٨٨]، قال: أوعية(٣).

ابن جرير (٦٦٦/١٠) بسند حسن من طريق بقية بن الوليد، سمعت ثابت بن عجلان، عنه بنحوه، وروي عن مجاهد: أخرج ذلك ابن جرير (٦٦٥/١٠، ٦٦٦)، وابن أبي حاتم (١٦٤٦/٥) بسند ضعيف من طريق الثوري، عن جابر، عنه بنحوه، وعطاء: أخرج ذلك ابن جرير (٦٦٥/١٠، ٦٦٦) بسند ضعيف من طريق ابن حميد، ثنا هارون، عن عنبسة، عن جابر، ومن طريق ابن جريج، عنه بنحوه. وهو اختيار ابن جرير (٦٦٦/١٠) وعلَّله بما جاء في الأحاديث من الأمر بالإنصات خلف الإمام وحال الخطبة.

(١) قال بهذا الوجه من التفسير مجاهد: أخرج ذلك آدم بن أبي إياس (٤٣٩) بسند حسن من طريق ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عنه بنحوه، وابن جرير (٨/١٥) بسند صحيح من طريق عيسى، عن ابن أبي نجيح عنه بنحوه، والوجه الذي فسَّر به الإمام أحمد الآية وهو: بكتابهم: فيه قولان يحتملهما الأثر المروي عن مجاهد، أحدهما: أنه كتابهم الذي فيه أعمالهم: روي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٧/١٥) بسند ضعيف من طريق العوفي عنه بنحوه، وقال به أبو العالية: أخرج ذلك ابن جرير (٧/١٥) بسند جيد من طريق الربيع ابن أنس، عنه بنحوه، وروي عن الضحاك: أخرج ذلك ابن جرير (٧/١٥) بسند ضعيف من طريق أبي معاذ، ثنا عبيد، عنه بنحوه، وقال به الحسن: أخرج ذلك عبد الرزاق (٣٠٥/٢)، وابن جرير (٧/١٥) كلاهما بسند صحيح من طريق معمر عنه بنحوه. والثاني: كتابهم الذي أُنزل عليهم: قال بهذا الوجه من التفسير: يحي بن زيد: أخرج ذلك ابن جرير (٨/١٥) بسند صحيح من طريق ابن وهب عنه بنحوه. قال ابن كثير (٩٩/٥) بعد أن ذكر الوجه الأول من التفسير - بكتابهم الذي فيه أعمالهم -: «وهذا القول هو الأرجح؛ لقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢]».

(٢) لم أقف عليه.

(٣) وهذا على قراءة «غُلُفٌ» بتحريك اللام وضمِّها، قال ابن مجاهد في السبعة (١٦٤): «روى أحمد بن موسى اللؤلؤي عن أبي عمرو أنه قرأ «غُلُفٌ» بضم اللام، وروى الباقون عنه أنه خفف، والمعروف عنه التخفيف».
قال ابن جرير (٢٣٠/٢): «وأما الذين قرؤوها: «غُلُفٌ» بتحريك اللام وضمها، فإنهم تأولوها أنهم قالوا: قلوبنا غلف للعلم، بمعنى أنها أوعية. قال: والغُلُف على تأويل هؤلاء جمع غلاف، كما يجمع الكتاب كتب، والحجاب حجب، والشهاب شهب. فمعنى الكلام على تأويل قراءة من قرأ: غلف بتحريك اللام وضمها: وقالت اليهود قلوبنا غلف للعلم، وأوعية له ولغيره». وروي هذا الوجه من التفسير: عن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخرج ذلك ابن جرير (٢٣١/٢)، وابن أبي حاتم (١٧٠/١) كلاهما بسند ضعيف من طريق أبي روق، عن الضحاك عنه بمعناه، وقال به عطية العوفي: أخرج ذلك ابن جرير (٢٣٠/٢ - ٢٣١) بسند حسن من طريق فضيل بن مرزوق، عنه به.

قلت: هذا أحد القولين، والقول الثاني - وهو أرجح -: ﴿غُلْفٌۢ﴾ أي: في غشاوة، لا نفقه عنك ما تقول، نظيره قوله: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ﴾ [فصلت: ٥]، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يضعِّف قول من قال: (أوعية) جداً، وقال: إنما هي جمع أغلف، ويقال للقلب الذي في الغشاء: أغلَفُ، وجمعه: غُلفٌ، كما يقال للرجل غير المختون: أقلفُ، وجمعه: قُلفٌ[1].

وسُئل عن صيام ﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ﴾ [البقرة: ١٩٦]، قال: كملت للهَدي[2].

﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمۡ يَكُنۡ أَهۡلُهُۥ حَاضِرِي ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فأمَّا أهلُ مكة فليس عليهم هَديٌ، ولا لمن كان بأطراف ما تقصر فيه الصلاة[3].

آخر ما وُجد من خط القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

---

(١) قاله ابن القيِّم في البدائع (١٠٣٤/٣)، والأمر كما قال، ينظر ما عزاه لشيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٢٦/٧، ١٣/١٦)، وينظر مفتاح السعادة له (٩٩/١).

(٢) قال بهذا الوجه من التفسير: الحسن: أخرج ذلك ابن أبي حاتم (٣٤٣/١) بسند صحيح من طريق هشيم، عن عباد ابن راشد، عنه بنحوه. وعزاه ابن تيمية في شرح العمدة (٣٣٥/٢) للإمام أحمد برواية المرُّوذيُّ عنه.

(٣) ما فسرَّ به الإمام أحمد: ﴿حَاضِرِي ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ﴾: هو مذهب الشافعي في الجديد، واختاره ابن جرير (٤٤٢/٣)؛ وذلك لأن من كان كذلك يعدَّ حاضراً لا مسافراً. ينظر: الهداية (١٧٣)، والكافي (٤٨٠/١)، وتفسير ابن كثير (٥٤٠/١)، وهذا هو الموضع الوحيد الذي فسَّر به الإمام أحمد الآية تفسيراً لم أجد من قال به من السلف قبله رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وأحمد الله تعالى في الختام على التمام، وأساله التوفيق والسداد والإخلاص في جميع الأقوال والأعمال، وأود أن ألخص نتائج هذا البحث بما يلي:

أولاً: أن هذه القطعة التفسيرية للمصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تشبه تفاسير السلف في تلك الفترة الزمنية، إذ يغلب عليها الاختصار.

ثانياً: نهج المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره منهج العالم بأصول التفسير، وذلك بتفسيره القرآن بالسنة، ثم بأقوال الصحابة والتابعين وأتباعهم، فتفسيره هذا قام على التفسير بالمأثور، كما ثبت ذلك من خلال العزو والتخريج لأقواله.

ثالثاً: اعتنى المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالقراءات القرآنية متواترها وشاذها، إيراداً وتوجيهاً.

رابعاً: توقف المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند آيات الأحكام، وحكى فيها أقوال فقهاء الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب، ولا عجب فهو الإمام في الفقه.

خامساً: اعتنى المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقضية النسخ في القرآن الكريم، فكان يشير إلى الناسخ والمنسوخ من الآيات.

سادساً: يظهر من خلال عزو أقوال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ التفسيرية في هذه القطعة لقائليها من سلف الصحابة، أو التابعين، اعتمادُ الإمام على تفسير ترجمان القرآن عبد الله بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ من طريق علي بن أبي طلحة، ولا عجب فهو الذي قال عن صحيفة علي بن أبي طلحة: «بمصر صحيفة في التّفسير رواها عليّ بن أبي طلحة لو رحل فيها رجلٌ إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً»[1].

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٧٣/٣)، وقد بلغ عدد مرات التخريج منها في هذه القطعة التفسيرية ثمانية عشر تخريجاً.

كما يظهر اعتماده كثيراً على تفسير مجاهد بن جبر برواية ابن أبي نَجِيح عنه، وقد أشار شيخ الإسلام بن تيمية إلى اعتماد الإمام أحمد على تفسير مجاهد بن جبر، فقال: «كذلك الإمام أحمد وغيره ممن صنَّف في التفسير، يكرر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره»[1].

سابعاً: لهذه القطعة التفسيرية قيمة علمية كبيرة، ظهرت بصماتها واضحة من خلال العناية بها، فعلى قصرها فقد أفصحت لنا عن شيء من منهج هذا العالم الموسوعي في التفسير، كما أنها برهنت على ثبوت نسبة التفسير للإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ثامناً: لم أجد تفسير الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ مخطوطاً حسب فهارس مخطوطات التفسير، ولعل هذا النصّ يساعد في اكتشاف المخطوط المجهول، وذلك بمقارنة هذا النصّ مع المخطوط المجهول.

وختاماً: أسأل الله سبحانه أن لا يجعل ما علَّمناه وبالاً، وأن يرزقنا العمل بما يرضيه عنا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

(١) مقدمة في أصول التفسير (١٠)، وقد بلغ عدد مرات التخريج منها في هذه القطعة التفسيرية تسعة وعشرين تخريجاً.

فهرس الآيات

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾	٦٨	البقرة	٢٨٥
﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾	٧١	البقرة	٢٨٥
﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾	٨٦	البقرة	٢٩٥
﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾	٨٨	البقرة	٣٢٨
﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾	١٧٥	البقرة	٣٢٧
﴿ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾	١٩٦	البقرة	٣٢٩
﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ﴾	٢٣٤	البقرة	٢٨٦
﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾	٢٣٦	البقرة	٣٢٠
﴿ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ﴾	٢٣٧	البقرة	٣٢١
﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ﴾	٢٥٥	البقرة	٢٩٩
﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾	٢٥٩	البقرة	٣١٤
﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ﴾	٣٧	آل عمران	٣٢٨
﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ﴾	٩٢	آل عمران	٢٩٥
﴿فِيهَا صِرٌّ﴾	١١٧	آل عمران	٢٩٥
﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾	١	المائدة	٣٠٨
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ﴾	٢	المائدة	٣٠٨
﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ﴾	٣	المائدة	٣١٠
﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾	٩٧	المائدة	٣١٠
﴿فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾	٨٩	الأنعام	٣٠٤
﴿قِنْوَانٌ﴾	٩٩	الأنعام	٣٠٤
﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾	١٤٥	الأنعام	٣١٧
﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾	٩١	الأعراف	٣٠٥

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾	٢٠٤	الأعراف	٣٢٧
﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾	٤٠	التوبة	٣٠٩
﴿فَضَحِكَتْ﴾	٧١	هود	٢٩٥
﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾	١١٣	هود	٣٢٧
﴿بِبَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾	٢٠	يوسف	٢٩٦
﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ﴾	٢٦	يوسف	٣١٢
﴿ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ﴾	٣٣	يوسف	٢٨٥
﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾	٤٩	يوسف	٣١٥
﴿أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ﴾	٧٠	يوسف	٢٨٦
﴿صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾	٧٢	يوسف	٣٠٥
﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾	٨٣	يوسف	٣١٢
﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾	٩٢	يوسف	٣١٢
﴿ٱذْهَبُوا۟ بِقَمِيصِى﴾	٩٣	يوسف	٣١٢
﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّىٓ﴾	٩٨	يوسف	٣٠٢
﴿وَجَآءَ بِكُم مِّنَ ٱلْبَدْوِ﴾	١٠٠	يوسف	٣١٢
﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا﴾	١٠١	يوسف	٣٠٦
﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾	٢	الرعد	٢٩٣
﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾	٢١	إبراهيم	٣٢٧
﴿عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾	٤٧	النحل	٣١٥
﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾	٧٥	النحل	٣٠٦
﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ﴾	١١٢	النحل	٢٨٦
﴿أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾	٦	الإسراء	٣٠٦
﴿يَوْمَ نَدْعُوا۟ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ﴾	٧١	الإسراء	٣٢٨
﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾	٨٦	الإسراء	٣٠١

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ قَيِّمًا﴾	١-٢	الكهف	٣٠٦
﴿أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾	١٩	الكهف	٣٠٦
﴿بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾	٩٦	الكهف	٢٩٩
﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾	٢٨	مريم	٣٠٧
﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾	٧	طه	٣٠٥
﴿هَٰرُونَ أَخِى ۞ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾	٣٠-٣١	طه	٣٠٥
﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾	٦٣	طه	٣٢٣
﴿فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾	٨٧	الأنبياء	٣١٧
﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً مَّا وَرَدُوهَا ۖ﴾	٩٩	الأنبياء	٣٠٧
﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ﴾	٢٥	الحج	٣١١
﴿لَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ﴾	٣٣	الحج	٣١٨
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ﴾	٥٢	الحج	٣١٨
﴿فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ﴾	٧	المؤمنون	٣١٨
﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ﴾	١٤	المؤمنون	٣١٨
﴿يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ ۚ﴾	١٨٩	الشعراء	٣٠٤
﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۚ﴾	٤٠	النمل	٣١٨
﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓا۟ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾	٤٨	القصص	٣٢٣
﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ﴾	٢٧	العنكبوت	٢٩٤
﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ﴾	٦٩	العنكبوت	٣٠١
﴿نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ﴾	٢٧	السجدة	٣٠٣
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾	٧	الأحزاب	٣١٩
﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ﴾	٢٥	الأحزاب	٢٩٤
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾	٤٩	الأحزاب	٣٢١
﴿عَيْنَ ٱلْقِطْرِ ۖ﴾	١٢	سبإ	٢٩٩

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾	١٤	سبإ	٢٩٩
﴿سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾	١٦	سبإ	٢٩٧
﴿ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾	١٦	سبإ	٣٠٠
﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾	٣٩	سبإ	٣٠٠
﴿وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ﴾	٥٢	سبإ	٣٠٠
﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾	١٤	يس	٣٢٥
﴿مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ * ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾	٢٠-٢١	يس	٣٢٦
﴿وَقَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾	٤٨	الصافات	٢٩٦
﴿أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾	٦	ص	٣٢٧
﴿وَخَرَّ رَاكِعًا﴾	٢٤	ص	٣٢٥
﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾	٣٣	ص	٢٩٤
﴿أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾	٤٦	ص	٢٩٤
﴿خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾	٧٥	ص	٢٩٣
﴿فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ﴾	٦	الزمر	٣١٧
﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾	١٩	غافر	٣٠٥
﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ﴾	٥	فصلت	٣٢٩
﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾	٩	الفتح	٣١٥
﴿لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ﴾	١٤	الحجرات	٢٩١
﴿سَآئِقٌ وَشَهِيدٌ﴾	٢١	ق	٣١٩
﴿ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَٰبِهِمْ﴾	٥٩	الذاريات	٣٠١
﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾	٦	الطور	٣١٦
﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾	١٧	النجم	٣٢٤
﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾	٣٧	النجم	٣٢٧

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾	٦	الرحمن	٢٩٣
﴿ذَاتُ ٱلْأَكْمَامِ﴾	١١	الرحمن	٣٠١
﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾	٢٢	الواقعة	٢٩٦
﴿يُصِرُّونَ عَلَى ٱلْحِنثِ ٱلْعَظِيمِ﴾	٤٦	الواقعة	٢٩٧
﴿شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾	٥٥	الواقعة	٢٩٧
﴿غَيْرَ مَدِينِينَ﴾	٨٦	الواقعة	٢٨٥
﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾	١٠	الحشر	٢٩٦
﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾	٤	الطلاق	٢٨٦
﴿وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ﴾	١١	التحريم	٢٩٣
﴿مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾	٣٠	الملك	٣١٤
﴿إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾	١٧	القلم	٢٩٠
﴿فَأَصْبَحَتْ كَٱلصَّرِيمِ﴾	٢٠	القلم	٢٩٠
﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ﴾	٢٨	القلم	٢٩٠
﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾	١	المعارج	٣٢٤
﴿يَوْمَ تَكُونُ ٱلسَّمَآءُ كَٱلْمُهْلِ﴾	٨	المعارج	٢٩١
﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾	١٦	المعارج	٣٢٣
﴿نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا﴾	٦	المزمل	٣٢٥
﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾	٤	المدثر	٢٨٧
﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾	٥	المدثر	٢٨٧
﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾	٦	المدثر	٢٨٧
﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا﴾	٢٥	المرسلات	٢٩٢
﴿أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾	٢٦	المرسلات	٢٩٢
﴿مَآءً فُرَاتًا﴾	٢٧	المرسلات	٢٩٢
﴿إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾	٢٢	عبس	٣١٥

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾	٤	التكوير	٣٠٢
﴿ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾	٥	التكوير	٣٢٣
﴿عَسْعَسَ﴾	١٧	التكوير	٢٨٩
﴿ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ﴾	٣	الانفطار	٣١٦
﴿ذَاتِ ٱلرَّجْعِ﴾	١١	الطارق	٢٩١
﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ﴾	٧	الفجر	٢٨٩
﴿جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ﴾	٩	الفجر	٢٨٩
﴿خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾	٤	البلد	٣١٣
﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾	٦	العاديات	٢٩٨
﴿كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ﴾	٤	القارعة	٢٩٢
﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾	٨	التكاثر	٣٠٣
﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ * ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾	٤-٥	الماعون	٣١٦
﴿ٱلْمَاعُونَ﴾	٧	الماعون	٣١٩
﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ﴾	٢	المسد	٣٠٢
﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾	١	الفلق	٢٨٧
﴿إِذَا وَقَبَ﴾	٣	الفلق	٢٨٩
﴿ٱلنَّفَّٰثَٰتِ﴾	٤	الفلق	٢٨٨
﴿ٱلْعُقَدِ﴾	٤	الفلق	٢٨٨
﴿حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾	٥	الفلق	٢٨٨

المصادر والمراجع

- **الإبانة الكبرى**: لأبي عبد الله عبيد الله بن محمد العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة (٣٨٧هـ)، المحقق: رضا معطي، وآخرون، دار الراية، الرياض.
- **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**: لأبي العباس شهاب الدين أحمد ابن أبي بكر البوصيري الشافعي (٨٤٠هـ)، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- **الإتقان في علوم القرآن**: لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
- **الأحاديث المختارة**: لأبي عبد الله ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، دار خضر، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**: لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (٣٥٤هـ)، حققه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- **الأدب المفرد**: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: لمحمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: لأبي الحسن عز الدين بن الأثير علي بن أبي الكرم الجزري (٦٣٠هـ)، دار الفكر، بيروت (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**: لمحمد أبو شهبة، مكتبة السنة، الطبعة الرابعة.

- **الأسماء والصفات**: لأبي بكر البيهقي، أحمد بن الحسين الخراساني (٤٥٨هـ)، حققه: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- **الإصابة في تمييز الصحابة**: لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).
- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**: لمحمد الأمين الجكني الشنقيطي (١٣٩٣هـ)، دار الفكر، بيروت (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: لمحمد بن أبي بكر شمس الدين بن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**: لأبي الحسن علاء الدين علي بن سليمان المرداوي الحنبلي (٨٨٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.
- **الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه**: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٤٧٣هـ)، المحقق: أحمد حسن فرحات، دار المنارة، جدة، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**: لزين الدين المعروف بابن نجيم المصري، المتوفى (٩٧٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية.
- **البحر المحيط في التفسير**: لأبي حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت (١٤٢٠هـ).
- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**: لأبي بكر علاء الدين بن مسعود الكاساني الحنفي (٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- **بدائع الفوائد**: لأبي عبد الله شمس الدين المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، المحقق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).

- **البرهان في علوم القرآن**: لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى (١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م).
- **البعث والنشور**: لأبي بكر البيهقي أحمد بن الحسين الخراساني (٤٥٨هـ)، تحقيق: عامر حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- **البناية شرح الهداية**: لأبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد الحنفي العيني (٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- **تاج العروس من جواهر القاموس**: لأبي الفيض محمّد الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- **تاريخ ابن معين «رواية الدوري»**: لأبي زكريا يحي بن معين البغدادي (٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد نور سيف، مركز إحياء التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- **التاريخ الكبير**: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.
- **تاريخ بغداد**: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).
- **التحرير والتنوير**: لمحمد الطاهر بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ)، الدار التونسية، تونس (١٩٨٤هـ).
- **التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار**: لزين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، المحقق: بشير عيون، مكتبة المؤيد، الطائف، دار البيان، دمشق، الطبعة الثانية (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
- **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**: لأبي محمد عبد العظيم المنذري (٦٥٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ).

- **تغليق التعليق على صحيح البخاري**: لأبي الفضل بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، المحقق: سعيد عبد الرحمن، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).
- **التفسير الصحيح**: أ.د. حكمت بن بشير بن ياسين، دار المآثر، المدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- **تفسير القرآن العظيم**: لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ)، المحقق: سامي سلامة، دار طيبة، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- **تفسير القرآن العظيم**: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، المحقق: أسعد الطيب، مكتبة نزار الباز، السعودية، الطبعة الثالثة (١٤١٩هـ).
- **تفسير مجاهد**: لأبي الحجاج مجاهد بن جبر القرشي (١٠٤هـ)، المحقق: محمد عبد السلام، دار الفكر الإسلامي، مصر، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).
- **التفسير من سنن سعيد بن منصور**: لأبي عثمان سعيد بن منصور (٢٢٧هـ)، تحقيق: د. سعد آل حميد، دار الصميعي، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- **تقريب التهذيب**: لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، عناية: عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**: لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: حسن بن عباس، مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

- **تهذيب اللغة**: لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى (٢٠٠١م).
- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**: لعبد الرحمن السعدي (١٣٧٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، وآخرون، دار هجر، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- **الجامع لأحكام القرآن**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).
- **الجرح والتعديل**: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي (٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى (١٢٧١هـ).
- **جمهرة اللغة**: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى (١٩٨٧م).
- **الحجة للقراء السبعة**: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسيّ (٣٧٧هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ).
- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، الطبعة الأولى (١٣٨٧هـ).
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: لأبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، دار السعادة، مصر (١٣٩٤هـ).

- **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام**: لأبي زكريا محيي الدين النووي (٦٧٦هـ)، حققه: حسين الجمل، مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).
- **خلق أفعال العباد**: لأبي عبد الله البخاري (٢٥٦هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية، الرياض.
- **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، المحقق: د. عبد الله عبد المحسن التركي، مركز هجر، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**: لعبد الرحمن بن أبي بكرالسيوطي (٩١١هـ)، حققه: أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان، الخبر، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- **ديوان امرِئ القيس**: اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٢٥هـ).
- **روائع التفسير**: لزين الدين بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ)، جمع وترتيب: طارق بن عوض الله، الناشر: دار العاصمة، السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: لشهاب الدين الألوسي (١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).
- **زاد المسير في علم التفسير**: لأبي الفرج جمال الدين بن الجوزي (٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).
- **الزهد**: لأبي داود السجستاني، (٢٧٥هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، دار المشكاة، حلوان، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- **السبعة في القراءات**: لأبي بكر بن مجاهد البغدادي (٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية (١٤٠٠هـ).

- **السنة**: لأبي بكر الخَلَّال الحنبلي (٣١١هـ)، المحقق: د. عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).
- **سنن ابن ماجه**: لأبي عبد الله القزويني (٢٧٣هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).
- **سنن أبي داود**: لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (٢٧٥هـ)، المحقق: شعَيب الأرنؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).
- **سنن الترمذي**: لأبي عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- **سنن الدارقطني**: لأبي الحسن الدارقطني (٣٨٥هـ)، حققه: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م).
- **السنن الكبرى**: لأبي بكر البيهقي (٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- **السنن الكبرى**: لأبي عبد الرحمن النسائي (٣٠٣هـ)، حققه: حسن شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).
- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: لأبي القاسم اللالكائي (٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد الغامدي، دار طيبة، السعودية، الطبعة الثامنة (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).
- **شرح السنة**: لأبي محمد محيي السنة البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- **شرح العقيدة الطحاوية**: لصدر الدين بن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة العاشرة (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

- **الشريعة**: لأبي بكر الآجُرِّيُّ (٣٦٠هـ)، المحقق: د. عبد الله الدميجي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- **شعب الإيمان**: لأبي بكر البيهقي (٤٥٨هـ)، حققه: د. عبد العلي حامد، مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: لأبي نصر الجوهري (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- **الضعفاء الكبير**: لأبي جعفر العقيلي (٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- **ضعيف الجامع الصغير وزيادته**: لأبي عبد الرحمن ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي.
- **طبقات الحنابلة**: لأبي الحسين بن أبي يعلى (٥٢٦هـ)، المحقق: محمد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- **الطبقات الكبرى**: لأبي عبد الله البغدادي المعروف بابن سعد (٢٣٠هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- **طلبة الطلبة**: لأبي حفص نجم الدين النسفي، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد (١٣١١هـ).
- **العجاب في بيان الأسباب**: لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الحكيم الأنيس، دار ابن الجوزي.
- **العظمة**: لأبي الشيخ الأصبهاني (٣٦٩هـ)، المحقق: رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).

- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: لأبي الفرج بن الجوزي (٥٩٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- **العلل ومعرفة الرجال**: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله ابن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- **غاية النهاية في طبقات القراء**: لأبي الخير بن الجزري، (٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: لأبي الفضل أحمد بن حجر (٨٥٢هـ)، رقمه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت (١٣٧٩هـ).
- **الفتح السماوي بتخريج أحاديث القاضي البيضاوي**: لزين الدين المناوي (١٠٣١هـ)، المحقق: أحمد مجتبى، دار العاصمة، الرياض.
- **فتح القدير**: لمحمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ).
- **الفتن**: لأبي عبد الله نعيم بن حماد (٢٢٨هـ)، المحقق: سمير الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).
- **الفردوس بمأثور الخطاب**: لأبي شجاع الديلميّ، (٥٠٩هـ)، المحقق: السعيد بن بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: لأبي محمد بن حزم الأندلسي (٤٥٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**: لأبي بكر بن أبي شيبة (٢٣٥هـ)، المحقق: كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ).
- **كتاب تفسير القرآن**: لأبي بكر بن المنذر (٣١٩هـ): د. سعد السعد، دار المآثر، المدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).

- **كشاف القناع عن متن الإقناع**: لمنصور البهوتي (١٠٥١هـ)، دار الكتب العلمية.
- **كشف الأستار عن زوائد البزار**: نور الدين الهيثمي (٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**: لأبي إسحاق الثعلبي (٤٢٧هـ)، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- **الكنى والأسماء**: لأبي بِشْر الدولابي (٣١٠هـ)، المحقق: أبو قتيبة الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- **لسان العرب**: لأبي الفضل بن منظور (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤١٤هـ).
- **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**: لأبي العون السفاريني (١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين، دمشق، الطبعةالثانية (١٤٠٢هـ).
- **المبدع في شرح المقنع**: لأبي إسحاق ابن مفلح (٨٨٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- **المبسوط في القراءات العشر**: لأبي بكر النيسابوريّ (٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة، مجمع اللغة العربية، دمشق (١٩٨١م).
- **المبسوط**: لمحمد بن أحمد السرخسي (٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت (١٤١٤هـ).
- **مجاز القرآن**: لأبي عبيدة معمر بن المثنى البصري (٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فؤاد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة (١٣٨١هـ).
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: لأبي الحسن نور الدين الهيثمي (٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

- **مجموع الفتاوى**: لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- **محاسن التأويل**: لمحمد جمال الدين القاسمي، المتوفى (١٣٣٢هـ)، المحقق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: لأبي محمد بن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).
- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**: لابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، المحقق: محمد المعتصم بالله، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤١٦هـ).
- **المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين**: لأبي يعلى القاضي (٤٥٨هـ)، المحقق: د. عبد الكريم اللاحم، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- **مسائل حرب الكرماني للإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه**: لأبي محمد حرب الكرماني (الطهارة والصلاة) (٢٨٠هـ)، المحقق: محمد السّرَيِّع، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م).
- **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبد الله الحاكم، النيسابوري (٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
- **مسند أبي يعلى**: لأبي يعلى الموصلي (٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، إشراف: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ).
- **مسند البزار**: لأبي بكر البزار (٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخران، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (٢٠٠٩م).
- **مسند الدارمي**: لأبي محمد الدارمي (٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم، دار المغني، السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م).
- **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله** ﷺ: لأبي الحسن مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **المسند**: لأبي عبد الله الشافعي (٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٠هـ).
- **المصنف**: لأبي بكر عبد الرزاق الصنعاني (٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ).
- **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**: لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، المحقق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ).
- **معالم التنزيل في تفسير القرآن**: لأبي محمد محيي السنة البغوي (٥١٠هـ)، المحقق: محمد النمر، وآخران، دار طيبة، الطبعة الرابعة (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- **معاني القرآن**: لأبي الحسن المعروف بالأخفش الأوسط (٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
- **معاني القرآن**: لأبي زكريا الفراء (٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد النجاتي، وآخرون، دار المصرية، مصر، الطبعة الأولى.

- **معجم البلدان**: لأبي عبد الله ياقوت الحموي (٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية (١٩٩٥م).
- **المعجم الكبير**: لأبي القاسم الطبراني (٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.
- **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**: لأبي بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**: لأبي عبيد البكري (٤٨٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ).
- **المغني**: لأبي محمد موفق الدين بن قدامة المقدسي الحنبلي (٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة (١٣٨٨هـ).
- **مفاتيح الغيب**: لأبي عبد الله الملقب بفخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٢٠هـ).
- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: لأبي زكريا النووي (٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ).
- **الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**: لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله المحارب، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى (١٩٩٤م).
- **الموافقات**: لإبراهيم بن موسى الشهير بالشاطبي (٧٩٠هـ)، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- **الموطأ**: لمالك بن أنس الأصبحي المدني (١٧٩هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد آل نهيان، أبوظبي، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

- **ناسخ القرآن ومنسوخه**: لأبي الفرج جمال الدين بن الجوزي (٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد أشرف المليباري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).
- **الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن**: لأبي عُبيد القاسم بن سلّام (٢٢٤هـ)، تحقيق: محمد المديفر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ).
- **الناسخ والمنسوخ وتنزيل القرآن بمكة والمدينة**: لمحمد بن شِهَاب الزهري (١٢٤هـ)، المحقق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- **الناسخ والمنسوخ**: لأبي جعفر النَّحَّاس (٣٣٨هـ)، المحقق: د. سليمان اللاحم، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).
- **النشر في القراءات العشر**: لأبي الخير شمس الدين بن الجزري، (٨٣٣هـ)، المحقق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
- **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي**: لأبي محمد جمال الدين الزيلعي، المحقق: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، دار القبلة، جدة، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).
- **نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عَزَّوَجَلَّ من التوحيد**: لأبي سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)، المحقق: رشيد الألمعي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لأبي السعادات ابن الأثير (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
- **نوادر الأصول في أحاديث الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**: لأبي عبد الله الحكيم الترمذي (٣٢٠هـ)، المحقق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

- **الوافي بالوفيات**: لصلاح الدين الصفدي (٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).
- **الورع**: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، رواية: أبو بكر أحمد بن محمد ابن الحجاج المَرُّوزي (٢٧٥هـ)، المحقق: سمير بن أمين الزهيري، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأبي العباس شمس الدين ابن خلكان (٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- **الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل**: لأبي بكر الخَلَّال الحنبلي (٣١١هـ)، المحقق: سيد كسروي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ- ١٩٩٤م).

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث	٢٧٧
المقدمة	٢٧٨
التمهيد: ترجمة موجزة للإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ	٢٨٢
نص التفسير	٢٨٣
الخاتمة	٣٣٠
فهرس الآيات	٣٣٢
المصادر والمراجع	٣٣٨